المجلة العلمية لكلية الآداب مج 12، ع 4 (2023) 177 – 288
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

السادات بين محاولات الحل السلمي واحتمالات الحرب 1970 – 1973

أحمد صلاح الملا
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد- كلية الآداب – جامعة دمياط

المستخلص

يناقش هذا البحث خيارات السياسة المصرية إزاء الصراع مع إسرائيل خلال السنوات الثلاث الأولى من عهد أنور السادات منذ توليه السلطة خلفاً لجمال عبد الناصر في أكتوبر 1970 حتى اندلاع حرب أكتوبر 1973، وفي هذا الإطار يتبنى البحث فرضية مفادها عدم رغبة السادات في خوض المعركة منذ البداية وسعيه الدؤوب لإنجاز حل سياسي عبر الأمريكيين.ضمن هذه الفرضية، عرض البحث تفصيلاً مساعي السادات للتوصل إلى اتفاق مؤقت حول قناة السويس تحت مظلة وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز حتى تمكن خصمه اللدود هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي في إدارة نيكسون من إحباط هذه المساعي وهزيمة روجرز والسيطرة على ملف الشرق الأوسط منذ أغسطس 1971 تقريباً، كما عرض البحث جهود السادات بعد ذلك لإنجاز حل سياسي للصراع عبر البيت الأبيض وكيسنجر بالذات، وهي مساع استمرت حتى قبيل حرب أكتوبر بقليل واصطدمت دوماً بانحياز كيسنجر الكامل لإسرائيل وسعيه لتجميد صراع الشرق الأوسط في إطار رؤيته للصراع العالمي الأشمل ضد الاتحاد السوفيتي.وفي مسار موازٍ، استعرض البحث كذلك مظاهر استمرار البناء العسكري في مصر ـ خاصة بعد يأس السادات من إمكانية إنجاز حل سلمي مع الأمريكيين دون معركة ـ وما رافق ذلك من تصاعد التنسيق العسكري مع سوريا، وصولاً إلى اندلاع الحرب في السادس من أكتوبر 1973 .

الكلمات المفتاحية: السادات، كيسنجر، مصر، الولايات المتحدة ، حرب أكتوبر

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــــتلام المقالـــة: 2023/6/29
تاريخ استلام النسخة النهائية: 2023/7/23
تاريخ قبـــول المقالـــــة: 2023/8/19

Scientific Journal of Faculty of Arts 12 (4) 2023, 177 – 288
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

Sadat between attempts at a peaceful solution and the possibilities of war 1970 - 1973

Ahmad Salah El-Mulla
Assistant professor of modern and contemporary history
Faculty of Arts – Damietta university

Abstract

This research discusses Egyptian policy options regarding the conflict with Israel during the first three years of Anwar Sadat's reign, from the time he assumed power to succeed Gamal Abdel Nasser in October 1970 until the outbreak of the October 1973 War. In this context, the research adopts the hypothesis that Sadat did not want to go into battle from the beginning and sought Diligent efforts to achieve a political solution through the Americans. Within this hypothesis, the research presented in detail Sadat's efforts to reach a temporary agreement on the Suez Canal under the umbrella of US Secretary of State William Rogers until his arch-rival Henry Kissinger, the National Security Advisor in the Nixon administration, was able to thwart these efforts, defeat Rogers, and control the Middle East file since approximately August 1971. The research also presented Sadat's efforts after that to achieve a political solution to the conflict through the White House and Kissinger in particular. These efforts continued until shortly before the October War and always clashed with Kissinger's complete bias towards Israel and his effort to freeze the Middle East conflict within the framework of his vision of the broader global conflict against the Soviet Union.In a parallel vein, the research also reviewed the manifestations of the continued military construction in Egypt - especially after Sadat's despair of the possibility of achieving a peaceful solution with the Americans without a battle - and the accompanying escalation of military coordination with Syria, leading to the outbreak of war on October 6, 1973.

Keywords: Sadat - Kissinger - Egypt - the United States - October War

Article history:
Received 29/6/2023
Received in revised form 23/7/2023
Accepted 19/8/2023

تمهيد:ـ

على امتداد الشهور التسعة الأولى من عام 1970، كان جمال عبد الناصر منشغلاً على مسارين أساسيين: ضرورة الاستمرار في حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس، وذلك في ظل التصعيد الإسرائيلي الخطير منذ أوائل يناير من ذلك العام ببداية الغارات الجوية على العمق المصري، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مسار سياسي ودبلوماسي نشط بما يسمح بتحسين صورة مصر دولياً كطرف يسعى للسلام، وبما يعطيها ـ وهذا هو الأهم ـ ما يكفي من الوقت لاستكمال البناء العسكري استعداداً لمعركة تحرير الأرض التي جرى احتلالها في يونيو 1967.

ولاحتواء التصعيد الإسرائيلي وإجهاض أهدافه الرامية إلى تقويض النظام وإصابة الشعب المصري باليأس من إمكانية استرداد الأرض المحتلة بالحرب، واجه عبد الناصر غارات العمق الإسرائيلية بتصعيد مضاد ارتكز على تحويل صراع الشرق الأوسط إلى أزمة دولية باستجلاب الاتحاد السوفيتي إلى الساحة وجعله ـ بصورة ما ـ طرفاً مباشراً في المعركة الدائرة على جبهة القناة، وضمن هذا السياق تندرج زيارة الرجل المفصلية إلى موسكو في 22 ـ 25 يناير 1970، التي نتج عنها تدفق وحدات صواريخ الدفاع الجوي بأطقمها السوفيتية لحماية العمق المصري[1]، وما تلا ذلك من بداية التفكير في بناء "حائط الصواريخ" على جبهة القناة لحماية عملية العبور القادمة[2].

أما سياسياً، فقد استمر عبد الناصر في المناورة ومحاولة كسب الوقت؛ فوجه في أول مايو 1970 نداءه الشهير للرئيس الأمريكي نيكسون للتدخل ومحاولة لجم إسرائيل وإجبارها على الانسحاب من الأراضي العربية التي تحتلها[3]، ما نتج عنه تقديم وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز المبادرة التي عرفت باسمه في يونيو 1970؛ والتي ارتكزت على وقف إطلاق نار محدود لمدة 90 يوماً ينشط خلالها المبعوث الأممي السفير

(1) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات 1967 – 1970، الكرمة للنشر والتوزيع، 2016، ص348.

(2) هيئة البحوث العسكرية ـ وزارة الدفاع، صفحات مضيئة من تاريخ مصر العسكري: حرب الاستنزاف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص146.

(3) وثائق عبد الناصر "خطب ـ أحاديث ـ تصريحات" يناير 1969 ـ سبتمبر 1970، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1973، ص371 – 372.

جونار يارنج لتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بغرض التوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم بين أطراف نزاع الشرق الأوسط[4].

ولأسباب عسكرية تكتيكية تتعلق بصواريخ الدفاع الجوي بالأساس، قبلت مصر هذه المبادرة في 23 يوليو 1970[5]، ثم قبلتها إسرائيل مضطرة بعد أيام على خلفية تلقيها ضمانات أمريكية بعدم استثمار المصريين وقف إطلاق النار في تقوية دفاعهم الجوي في منطقة تجميد العمل العسكري غرب القناة[6].

ورغم هذا الموقف الإسرائيلي المتربص، سارع عبد الناصر في ليلة 7 ـ 8 أغسطس 1970 وقبل ساعات من بداية سريان وقف إطلاق النار بإدخال بطاريات النسق الأول من حائط الصواريخ إلى ما يبعد 10 كيلومترات فحسب عن حافة القناة ليكتمل بذلك بناء الحائط في تلك الليلة[7]، وقد استمر الرجل بعد ذلك ـ مستغلاً ثغرات المبادرة ـ في بناء مواقع الصواريخ غرب القناة، ليتأكد بذلك ـ رغم جسامة التضحيات ـ خروج مصر رابحة من حرب الاستنزاف[8].

ومع اتضاح هذه الحقيقة، بلغ السخط الأمريكي الإسرائيلي ذروته؛ فتوالت الاتهامات الأمريكية لمصر بانتهاك وقف إطلاق النار[9]، بينما لم تجد إسرائيل ما تفعله ـ في ضوء عجزها عن ضرب مواقع الصواريخ

---

(4) راجع نص المبادرة في: عبد المجيد فريد "إعداد"، من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية 1967 ـ 1970، مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت، الطبعة الثانية، 1985، ص220 – 222.

(5) راجع: وثائق عبد الناصر "خطب ـ أحاديث ـ تصريحات" يناير 1969 ـ سبتمبر 1970، ص495 – 497؛ وحول الدوافع التكتيكية التي حدت بعبد الناصر لقبول المبادرة راجع: أحمد صلاح الملا، حائط الصواريخ المصري بين السلاح والسياسة يناير ـ سبتمبر 1970، مجلة كلية الآداب ـ جامعة المنصورة، العدد الثاني والستون، يناير 2018، ص575 – 576.

(6) The Washington post, Aug 5, 1970, Israelis cite U.S. promises; hint accord on cease – fire arms freeze.

(7) محمد فوزي، الإعداد لمعركة التحرير 1967 ـ 1970، الكرمة للنشر والتوزيع، 2014، ص203.

(8) أحمد صلاح الملا، مرجع سابق، ص588 – 589.

(9) Telegram from the Department of state to the interests section in the United Arab republic, the embassies in the Soviet Union and Israel, and the mission to the United Nations, September 3, 1970, in; FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, Arab – Israeli dispute 1969 – 1972, Department of state, 2015, p.531.

المصرية ـ سوى إرسال الشكاوى بكثافة إلى الأمم المتحدة[10]، ليتوج كل هذا في 6 سبتمبر 1970 بإعلان إسرائيل وقف اتصالاتها مع يارنج[11]، وهو ما شكل ضربة مميتة لمبادرة روجرز بوصفها أساساً لمباحثات محتملة لحل أزمة الشرق الأوسط.

وفاة عبد الناصر ورؤية جديدة للصراع: ـ

بعد وفاة عبد الناصر المفاجئة في 28 سبتمبر 1970، انعقد في صباح 30 سبتمبر ـ اليوم السابق على جنازته ـ اجتماع مهم لبعض أركان السلطة المصرية في مكتب الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية، للبت في مسألة موقف مصر من تجديد وقف إطلاق النار الذي كان سارياً لثلاثة أشهر بمقتضى "مبادرة روجرز" وكان موعد انتهائه يحين في 6 نوفمبر 1970، وقد أوصى الاجتماع بموافقة مصر على مد وقف إطلاق النار لثلاثة أشهر أخرى، لإتاحة الفرصة للرئيس الجديد لاستيعاب حقائق الموقف السياسي والعسكري قبل البدء بأية أعمال عسكرية جديدة، خاصة وأن الجيش كان يحتاج لشهرين على الأقل لاستئناف القتال مجدداً[12].

في اللحظة نفسها، بدأ أنور السادات ـ نائب عبد الناصر الذي تولى الرئاسة مؤقتاً ـ يرسل إشارات إلى الولايات المتحدة برغبته في تحسين العلاقات المصرية الأمريكية؛ فالتقى أثناء جنازة عبد الناصر في أول أكتوبر 1970 مع وزير الصحة الأمريكي إليوت ريتشاردسون الذي ترأس وفد بلاده فيها، وأخبره أن مصر في ظل قيادته ستتجه إلى بناء علاقة وثيقة مع الغرب[13]، وأنها ستكون مستعدة "للعمل من أجل السلام" في المنطقة[14].

وفي الثالث من أكتوبر، أعاد السادات في مقابلة مع مدير مكتب رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة دونالد بيرجس التأكيد على أنه يريد علاقات طيبة مع واشنطون، مشدداً على أنه والشعب المصري يكنان

---

(10) راجع مثلاً: الأهرام، 4 سبتمبر 1970، الشكوى الإسرائيلية التاسعة إلى هيئة الرقابة ضد الصواريخ المصرية.

(11) Whetten. Lawrence, The Canal war: four – power conflict in the Middle East, The MIT press, 1974, pp.134 – 135.

(12) محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، دار النهار ـ بيروت، د.ت، ص119 ـ 120.

(13) Editorial note, In: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit , P.554.

(14) أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ـ القاهرة، 1978، ص367.

شعوراً ودياً نحو الولايات المتحدة وعلى أن مشكلة إسرائيل هي العقبة الحقيقية الوحيدة في سبيل إقامة علاقة وثيقة بين البلدين، وقد أبدى بيرجس في تقريره عن المقابلة دهشته من التناقض بين ما أظهره السادات فيها من رغبة في التقارب مع الأمريكيين وبين عدائيته الواضحة ضد الولايات المتحدة في خطبه ومقابلاته العامة طوال الشهور الستة الأولى من عام 1970[15].

وقد استقبلت إدارة ريتشارد نيكسون إشارات السادات الأولى تلك بحذر، حيث كانت تعتقد أن الرجل لن يتمكن من الحكم منفرداً وأن ثمة "قيادة جماعية" ستتولى إدارة الأمور في مصر بعد غياب عبد الناصر، فأكد مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر في مذكرة لرئيسه نيكسون في 12 أكتوبر 1970 أن السادات يفتقر إلى الكاريزما التي تمتع بها عبد الناصر ويمتلك سجلاً سياسياً "باهتاً"، كما أنه يفتقر إلى الاحترام والسلطة[16].

في ظل هذا التقييم الفاتر لخطوة السادات وشخصيته، أرسل نيكسون رسالة إليه في 14 أكتوبر أكد فيها أن "الرئيس ناصر فعل الكثير لتشكيل مصير أمته وتاريخ عصره، ومن المهم بالنسبة لنا أنه في أيامه الأخيرة تطلع إلى السلام كما تعرضه الولايات المتحدة وقبل اقتراح وقف إطلاق النار المحدود وإجراء محادثات بين أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لقد شجعنا ذلك الاختيار البناء وكذلك تأكيداتكم للوزير ريتشاردسون أن ج ع م ستواصل السعي في ظل قيادتكم لتحقيق هذه الأهداف، إن تحقيق هذه الأهداف هو من أسمى أماني بلدي كذلك"[17].

ورغم هذه اللغة الدبلوماسية المتحفظة، أظهرت الممارسة الفعلية استهانة أمريكية معينة بالرئيس المصري الجديد؛ حيث وافق نيكسون في اليوم التالي مباشرة ـ 15 أكتوبر 1970 ـ على قائمة بالأسلحة والمعدات العسكرية كانت قد طلبتها إسرائيل، كما وافق على تقديم 500 مليون دولار كدعم مالي لها في عام 1971[18].

---

(15) Donald bergus conversation with president Sadat, October 3, 1970, in: https://sadat.umd.edu.

(16) Editorial note, In: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, PP.554 - 555.

(17) Ibid, p.555.

(18) National security decision memorandum, October 15, 1970, In: Ibid, pp.578 – 579.

وفي اليوم نفسه، خلص اجتماع مشترك ل"مجموعة المراجعة العليا المشتركة CSRG" و"مجموعة واشنطون للعمل الخاص WSAG" برئاسة كيسنجر حول الوضع في الشرق الأوسط، إلى أن استمرار الأمر الواقع ووقف إطلاق النار الراهن هناك هو وضع جيد بالنسبة للولايات المتحدة، وأن على وزارة الخارجية أن تبدأ بالعمل لوضع تصور جديد للعودة إلى المحادثات "وليس ضرورياً أن يرتبط هذا التصور باقتراح يونيو ـ مبادرة روجرز ـ لوقف إطلاق النار"[19].

ولا شك أن هذا التقييم كان يحمل آثار المنافسة المستعرة آنذاك في أروقة واشنطون بين كيسنجر وروجرز، ويعكس رؤية كيسنجر السلبية لمبادرة روجرز منذ البداية، كما كان أيضاً مشبعاً برغبته في "تجميد" أزمة الشرق الأوسط التي لم يكن يراها إلا في إطار استراتيجيته لإدارة الصراع الأمريكي ـ السوفيتي[20].

***

في أوائل نوفمبر 1970، كان السادات قد بدأ يبلور أفكاره باتجاه تجنب خوض الحرب وضرورة العمل على استنفاد كل إمكانات الحل السلمي، ما يجعله مطالباً بتعزيز الاتصال المباشر مع الولايات المتحدة باعتبارها ـ حسب قناعته ـ القوة التي تملك مفاتيح الحل وبيدها وحدها الضغط على إسرائيل، وفي هذا السياق اعتبر الرجل أن السعودية يمكن أن تكون قناة مناسبة لاستئناف التواصل الجدي مع الأمريكيين، فاستقبل في استراحة القناطر كمال أدهم رئيس المخابرات السعودية وصهر الملك

---

[19] Minutes of a combined senior review group and Washington special actions group meeting, October 15, 1970, In: Ibid, pp.580 – 588.

[20] كان هنري كيسنجر يضع صراع الشرق الأوسط في إطار العلاقة بين القوتين العظميين، ويعارض بقوة سياسة روجرز القائمة على طرح مبادرات يمكن أن تؤدي إلى إجبار إسرائيل على تقديم تنازلات، وهو ما قد يثبت للعرب أن اعتمادهم على الاتحاد السوفيتي قد أتى أكله وخدم أهدافهم، وفي هذا الإطار كانت رؤية الرجل ترتكز على أن الخيار الأفضل للمصالح الأمريكية هو التسويف وتجميد الصراع وتحاشي فرض أي تنازلات على إسرائيل تحت ضغط الزعماء العرب "المتطرفين" الموالين للسوفيت، بهدف دفع مصر وغيرها من البلدان العربية إلى قناعة بأن الاستناد على السوفيت ونظرياتهم "المتطرفة" سيؤدي بها إلى الفشل وعدم تحقيق أي شئ، وهكذا تدرك هذه الدول أن ليس أمامها إلا العودة للاعتماد على الولايات المتحدة ونبذ الوجود العسكري والاقتصادي السوفيتي فيها، ولا يمكن إهمال الارتباط بين هذه الرؤية لدى كيسنجر وبين جذوره اليهودية وولاءاته العاطفية الصهيونية. راجع: هنري كيسنجر، مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968 – 1973، ترجمة: خليل فريجات، دار طلاس ـ دمشق، 1993، الجزء الثالث، ص348 – 351.

فيصل، الذي أوضح له أن الأمريكيين منزعجون من الوجود السوفيتي في مصر وأن أي اقتراب لهم من أزمة الشرق الأوسط سيظل محكوماً بهذا الانزعاج[21]، فتعهد الرئيس المصري الجديد لضيفه بإخراج السوفيت من مصر إذا أتم الإسرائيليون المرحلة الأولى للانسحاب من سيناء[22].

وقد وصل تعهد السادات بالطبع إلى الأمريكيين، الذين سربوه بدورهم إلى السوفيت كجزء من الحرب النفسية بين القوتين العظميين، ما بعث بإشارة من عدم الثقة إلى الاتحاد السوفيتي تجاه الأوضاع المستجدة في القاهرة[23].

وفي إطار تحركات السادات نفسها، بعث الرجل برسالة إلى نيكسون في 23 نوفمبر 1970 أوضح له فيها اهتمام مصر باستئناف محادثات المبعوث الأممي يارنج ـ التي كانت لا تزال متوقفة بعد مقاطعة إسرائيل لها في أوائل سبتمبر ـ مبدياً قناعته بأن تحقيق الأهداف المصرية سيتم عبر تقوية العلاقة مع الولايات المتحدة[24]، كما بعث إليه يوم 24 ديسمبر برسالة أخرى شفوية عبر دونالد بيرجس تؤكد أنه جاهز للقيام بكل ما يلزم من أجل السلام[25]، وأن مصر ليست "منطقة نفوذ سوفيتية"[26].

وقد كرر السادات المعاني ذاتها في مقابلة تليفزيونية مع المذيع الأمريكي الشهير والتر كرونكايت بُثت يومي 7 ـ 8 يناير 1971، حيث أكد أنه "مهيأ تماماً للتسوية السلمية"، موضحاً أنه لا يعتمد على السوفيت في صياغة سياساته[27].

في الواقع، كان السادات في كل هذه الاتصالات الأولى يريد أن يوضح للأمريكيين أمرين مهمين؛ أولهما أن المعركة ليست خياره المفضل، وثانيهما أنه ـ بالتالي ـ ليس امتداداً لعبد الناصر.

---

[21] محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص133 – 134.

[22] هيكل، الطريق، ص132.

[23] هيكل، أكتوبر، ص134.

[24] Letter from president Sadat to president Nixon, November 23, 1970, in: https://sadat.umd.edu.

[25] Beattie. Kirk, Egypt during the Sadat years, palgrave – new York, 2000, p.54.

[26] أنور السادات، مصدر سابق، ص369.

[27] يفجيني بريماكوف، الكواليس السرية للشرق الأوسط: النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ترجمة: نبيل رشوان، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2016، ص162.

أما في الولايات المتحدة نفسها، التي كانت الطرف المعني بكل هذه الرسائل؛ ففي الوقت الذي كان كيسنجر فيه يعمل على تجميد الوضع في الشرق الأوسط، تقاطع سعي وليم روجرز إلى إنقاذ مبادرته مع رغبة السادات في التقارب مع الأمريكيين وحث إسرائيل على العودة إلى محادثات يارنج، ومن هنا مارس روجرز في الأسابيع الأولى بعد وفاة عبد الناصر ضغطاً على إسرائيل للعودة إلى المحادثات تحت رعاية المبعوث الأممي[28]، وسعى نيكسون ـ الذي كان يدعم رؤية روجرز حتى تلك اللحظة ـ في الاتجاه نفسه؛ فقدم للإسرائيليين تطمينات تتعلق بالمعونات العسكرية وإمدادات الأسلحة، متعهداً ـ كما فعل في يوليو السابق[29] ـ بعدم إجبار إسرائيل على قبول التفسير العربي للقرار 242 في قضايا الانسحاب واللاجئين، وبالحفاظ على "الطابع اليهودي" لدولة إسرائيل، وبعدم إجبارها على الانسحاب من أية أراض محتلة قبل التوصل إلى "اتفاق سلام تعاقدي ملزم" يرضيها[30].

ومع استمرار الاتصالات الأمريكية الإسرائيلية، توقع روجرز في برقية إلى سفارته في الاتحاد السوفيتي بتاريخ 24 ديسمبر 1970 "قراراً إيجابياً من الحكومة الإسرائيلية بالعودة للمباحثات" متمنياً "أن يتمكن يارنج من البدء في أوائل يناير"، وقد أكد روجرز في برقيته أن على يارنج أن يضع في اعتباره أن كلا طرفي الصراع قد قدما التزامات طبقاً لمبادرته، وهذا يعني أن "الجمهورية العربية المتحدة والأردن ملتزمان بمبدأ حق إسرائيل في الوجود كدولة وأن تعيش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها، بينما التزمت إسرائيل بمبدأ الانسحاب وفقاً لقرار مجلس الأمن 242"[31].

---

[28] Rafael. Gideon, Destination peace, Weidenfeld and Nicolson – London, 1981, p.252.

[29] Telegram from the Department of state to the embassy in Israel, July 23, 1970, in: F.R.U.S 1969 – 1976, Vol. XXIII, op.cit, pp. 470 – 472.

[30] Letter from president Nixon to Israeli prime minister Meir, December 3, 1970, In: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.651 – 653.

[31] Telegram from the Department of state to the embassy in the Soviet Union, December 24, 1970, In: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.681 – 683.

وبعد إعلان إسرائيل العودة إلى محادثات يارنج بالفعل في 28 ديسمبر[32]، استجابة لما تلقته من ضمانات سياسية ووعود بتقديم أسلحة أمريكية[33]، سافر يارنج إلى الشرق الأوسط في بداية يناير 1971 فأكد له الإسرائيليون مجدداً موافقتهم على مبدأ الانسحاب في إطار القرار 242، لكنهم أصروا على عدم التزام إسرائيل بأية ترتيبات محددة تتعلق بالأراضي دون مفاوضات، كما ربطت إسرائيل الترسيم النهائي لحدودها بطبيعة علاقاتها المستقبلية مع جيرانها العرب[34]، وإن كان التطور المهم في هذه الجولة هو أن إسرائيل أسقطت شرطها التقليدي في أن تكون المفاوضات مباشرة وقبلت أن يتم التفاوض بشكل غير مباشر عبر يارنج نفسه[35].

وفي محاولة لاستغلال هذا التطور، أرسل روجرز رسالة خاصة إلى وزير الخارجية المصري محمود رياض شجعه فيها على التعاطي بإيجابية مع المقترحات الإسرائيلية الجديدة حول المباحثات غير المباشرة برعاية يارنج لتأكيد جدية ج ع م في التفاوض، موضحاً أن هذه المقترحات لا تمنع الحكومة المصرية من اتخاذ أي موقف تراه حول أي جانب من جوانب التسوية، كما أكد الرجل أيضاً أنه ينبغي تجديد وقف إطلاق النار لفترة إضافية[36].

واختتم روجرز رسالته بشكل لافت للغاية، حين طالب رياض بالسير في المباحثات تحت رعاية السفير يارنج "بهدوء"، بحيث يصبح من الممكن أن يكون عام 1971 هو العام الذي يشهد حلاً للأزمة[37].

وقد كرر روجرز موقفه اللافت في رسالة أخرى شفوية بعث بها إلى رياض عبر بيرجس في 27 يناير 1971، حيث أكد أن الولايات

---

[32] Israel resumes participation in the Jarring talks, Government decision, 28 December 1970, in: Israel's Foreign Relations, Volumes 1-2: 1947-1974, Ministry of foreign affairs, 2000, https://www.gov.il/en/Departments/General/23-israel-resumes-participation-in-the-jarring-talks-28-december-1970.

[33] وليام كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1994، ص124.

[34] Rafael. Gideon, op.cit, p.253.

[35] New York Times, Jan 10, 1971, Another try, but the gabs are still huge: Mideast talks.

[36] Telegram from the Department of state to the interests section in the United Arab Republic, Jan 14, 1971, FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp. 698 – 699.

[37] Ibid, pp.700 – 701.

المتحدة "لا تعتبر المفاوضات وسيلة لإدامة احتلال الأراضي العربية"، كما أنها "مستعدة لبذل جهد شامل لمساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية هذا العام"، مشدداً على أن "عام 1971 هو عام حاسم، لأننا نشعر أن كلا الجانبين مهتم بجدية لأول مرة بإيجاد بديل للوضع الراهن، ولأنه إذا لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية هذا العام فليس محتملاً أن تكون هناك فرصة لذلك لسنوات عديدة قادمة"[38].

وبالتوازي مع هذه الوعود، أوضح روجرز أن من غير الممكن تحقيق تقدم في ظل "مواعيد نهائية قصيرة متكررة"، مطالباً مصر مجدداً بالموافقة على تمديد طويل لوقف إطلاق النار[39].

ويبدو أن هذه الاتصالات والتعهدات من جانب روجرز بأن يكون 1971 هو "عام الحسم" قد أثارت غضب خصمه اللدود كيسنجر، الذي أبدى امتعاضه من أنها تمت دون تنسيق مع البيت الأبيض[40].

وهم "العبور بدون معركة":ـ

على خلفية تعهدات روجرز سالفة الذكر، أطلق السادات بشكل متكرر على امتداد عام 1971 شعاره الشهير الذي أكد فيه أن ذلك العام سيكون "عام الحسم" وتحرير الأرض "قتالاً أو سلماً"[41]، وبمناسبة اقتراب نهاية سريان وقف إطلاق النار في 5 فبراير 1971، أعلن الرجل في خطاب له أمام مجلس الأمة في 4 فبراير 1971 مبادرة طرح فيها رؤية لحل جزئي للصراع، قوامها مد فترة وقف إطلاق النار لثلاثين يوما، على أن تقوم القوات الإسرائيلية خلال ذلك الشهر بانسحاب جزئي شرق قناة السويس ضمن جدول زمني يتم وضعه بعد ذلك لتنفيذ قرار مجلس الأمن

(38) Telegram from the Department of state to the interests section in the United Arab Republic, Jan 27, 1971, in: Ibid, p. 723.

(39) Ibid, pp.723 – 724.

(40) Kissinger. Henry, White house years, Volume one, Ebook.

(41) راجع: خطاب الرئيس أنور السادات في القوات البحرية 22 يونيو 1971، قال الرئيس السادات، الجزء الأول ـ 1971، السكرتارية الصحفية لرئيس الجمهورية ـ القاهرة، 1980، ص173؛ وأيضاً: خطاب الرئيس أنور السادات في افتتاح الدورة الأولى للمؤتمر القومي الثاني للاتحاد الاشتراكي العربي 23 يوليو 1971، نفسه، ص189 ـ 192؛ وأيضاً: بيان السيد الرئيس أنور السادات إلى الأمة 16 سبتمبر 1971، نفسه، ص212.

242، وفي مقابل ذلك تكون مصر على استعداد للبدء فوراً في تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية[42].

وكانت هذه المبادرة قراراً انفرادياً ومفاجئاً اتخذه السادات بعيداً عن وزارة خارجيته[43]، وبمعزل كذلك عن التنظيم السياسي بمستوياته المختلفة[44].

وقد تأسست مبادرة 4 فبراير 1971 على اقتراح أطلقه وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان في نوفمبر 1970، مفاده تخفيف مصري إسرائيلي متبادل للقوات على جانبي قناة السويس، بشكل يتسنى معه البدء بتطهير القناة وإعادة فتحها للملاحة الدولية[45]، وكان ديان يرى في هذه الخطوة وسيلة لضمان استقرار الموقف على جبهة القناة وتعزيز وقف إطلاق النار، حيث سيضعف فتح القناة وإعادة تعمير مدنها قدرة السادات على شن الحرب أو استئناف الأعمال العسكرية[46]، كما ستعفي هذه الخطوة الصغيرة إسرائيل من الضغوط الدولية التي تطالبها بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية[47].

كان اقتراح ديان بوضوح اختباراً لطبيعة الأوضاع الجديدة في مصر بعد وفاة عبد الناصر[48]، ورغم رفض كثيرون من الوزراء والمسئولين الإسرائيليين له فقد بدا أنه استهوى القيادة المصرية بالفعل؛ حيث أبلغ ضابط مصري كبير رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية

---

(42) راجع: بيان الرئيس أنور السادات أمام مجلس الأمة: 4 فبراير 1971، ضمن: نفسه، ص71 – 75.

(43) راجع موقف وزير الخارجية محمود رياض المتحفظ تجاه المبادرة في: محمود رياض، مذكرات محمود رياض 1948 – 1978، المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت، 1987، الجزء الأول، ص328.

(44)شعراوي جمعة، وزير داخلية عبد الناصر شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ، تحرير: محمد حماد، مركز الأهرام للنشر، 2015، ص111 – 113.

(45)The Washington post, NOV 19,1970, Dayan suggests Israel resume peace talks under UN auspices.

(46) موشي ديان، قصة حياتي، القسم الثاني، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، د.ت، ص513.

(47) ويليام كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل: عشر سنوات حاسمة 1967 – 1976، ترجمة: عبد العظيم حماد، دار المعارف، 1980، ص197.

(48) Parker, Thomas Robbins, U.S. negotiating strategy towards the ARAB-ISRAELI conflict 1967-1979, Ph.D, The City University of New York , 1985, p.62.

بالقاهرة يوم 11 يناير 1971 باهتمام السادات به، وكانت مبادرة 4 فبراير هي التأكيد العملي لهذا الاهتمام[49].

ولعل السادات حين قدم مبادرته تلك، لم ينتبه إلى ما انطوت عليه من سلبيات كثيرة؛ فمن الناحية المبدئية مثلت المبادرة تراجعاً عن ثوابت الموقف المصري الذي تمسك طويلاً بضرورة التسوية الشاملة باتجاه القبول ـ للمرة الأولى ـ بالحلول الجزئية، فضلاً عن أنها مهدت السبيل أمام انتقال عملية الوساطة بين العرب وإسرائيل من منظمة الأمم المتحدة إلى الولايات المتحدة[50]، أما عملياً فالأمر كان أكثر خطورة؛ ذلك أن انسحاب إسرائيل عدة كيلومترات شرق قناة السويس كان يقتضي ترك خط بارليف والانسحاب وراءه وهو أمر لن تقبله إسرائيل دون ضمانات أكيدة ومعاهدة سلام ترعاها الولايات المتحدة والدول الكبرى، كما أن فتح القناة بعد تطهيرها كان معناه أيضاً ـ وهذا بالضبط ما أراده ديان ـ انتفاء فرصة شن هجوم مصري على إسرائيل عبرها إذا رفضت أن تنهي احتلالها لكل سيناء، خاصة وأن عملية التطهير كانت تحتاج وقتاً طويلاً كي تصبح القناة صالحة للملاحة، وهذا لا يتم إلا في ظل حالة سلام واستقرار أكيد حولها[51].

وبعد مبادرة السادات بأيام قليلة، قدم جونار يارنج هو الآخر مبادرة في 8 فبراير 1971 لإنجاز تسوية مصرية إسرائيلية؛ طلب فيها من الحكومة المصرية أن تقدم له التزاماً مكتوباً بخصوص الجزء الخاص بالسلام من القرار 242، ما يعني تعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم فيه النص على إنهاء حالة الحرب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وفي العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، والعمل على منع أية أعمال عدائية من أراضي كل دولة ضد الأخرى وعدم تدخل أي طرف في الشئون الداخلية للطرف الآخر، وضمان حرية الملاحة في مضيق تيران بناء على ترتيبات خاصة لشرم الشيخ، وفي مقابل ذلك طلبت مبادرة يارنج من إسرائيل التزاماً مماثلاً تتعهد بموجبه بالانسحاب من سيناء إلى حدود مصر الدولية ومن غزة، ليعود الوضع على الجبهة المصرية إلى ما كان عليه قبل حرب يونيو 1967[52].

---

[49] Kissinger. Henry, op.cit, ebook.

[50] ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، د.ت، ص391.

[51] مراد غالب، مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001، ص164 – 165.

[52] محمود رياض، مذكرات، ج1، ص329.

وفي 15 فبراير، فاجأت مصر الأصدقاء والخصوم بتقديمها رداً إيجابياً على مبادرة يارنج؛ حيث أبدت موافقتها على التعهد بتنفيذ الالتزامات المطلوبة فيها[53]، وهو ما أثار قدراً من الارتباك في إسرائيل[54].

وضمن حالة الارتباك نفسها، استقبلت أوساط إسرائيلية سياسية وعسكرية مبادرة السادات في 4 فبراير بامتعاض، حيث لم تكن تعني بالنسبة لهم سوى احتمالات جولة جديدة من القتال قبل حلول الصيف[55]، وبهذه الروح بالضبط أكدت رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير في خطاب أمام الكنيست في 9 فبراير ـ شكل أول رد فعل إسرائيلي رسمي إزاءها ـ خطورة اقتراح الرئيس المصري، موضحة أن إعلان الامتناع عن إطلاق النار لمدة لا تزيد عن 30 يوماً هو تهديد بالعودة إلى الحرب في 7 مارس 1971 "نحن مدعوون لمواصلة المحادثات في ظل إنذار بتجدد الحرب، وعلى أساس تصور غير واقعي بأن من الممكن التوصل إلى اتفاق حول مثل هذه القضايا المعقدة في هذه الفترة القصيرة"[56].

وفيما يتعلق بمسألة إعادة فتح قناة السويس، اعتبرت مائير أن اقتراح السادات كما ورد في خطابه يحاول تحقيق ميزة استراتيجية لمصر بانسحاب القوات الإسرائيلية دون إحراز تقدم فعلي نحو السلام "بالنسبة لي، يبدو غريباً طرح انسحاب قواتنا من القناة دون إطار متكامل من الترتيبات المتفق عليها للإنهاء الكامل للحرب"[57].

أما بخصوص مبادرة السفير يارنج، فقد بدا واضحاً أيضاً أن جولدا مائير ووزير خارجيتها أبا إيبان لم يكونا سعيدين بها؛ فأوضح سفير إسرائيل في واشنطون إسحق رابين للمسئولين الأمريكيين أن يارنج تجاوز حدود دوره وأنه مفوض فقط بالسعي لإنجاز اتفاقية من خلال المباحثات لا فرض آرائه على الأطراف[58]، بينما أكدت مائير في لقاء مع السفير الأمريكي في إسرائيل في 12 فبراير 1971 ضرورة ترك عملية التفاوض للأطراف أنفسهم دون أي تدخل، موضحة له قناعتها بأن يارنج لم يستشر الحكومة الأمريكية قبل تقديم مبادرته، ومشددة على أن حكومتها تنتظر من ج ع م رداً على سؤال بسيط "هل ج ع م مستعدة لإقامة سلام ملزم مع

---

(53) نفس المصدر والصفحة.

(54) The Guardian, Feb 19, 1971, Israelis silent on Egyptian reply.

(55) The Observer, Feb 7, 1971, Israel,s warning on new round of fighting before summer.

(56) Editorial note, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, p.735.

(57) Ibid.

(58) إسحق رابين، مذكرات إسحق رابين، الهيئة العامة للاستعلامات ـ كتب مترجمة "740"، د.ت، ص264.

إسرائيل؟"، وقالت مائير أنه في غياب رد واضح على هذا السؤال "لن تتخذ الحكومة الإسرائيلية أية خطوة إضافية ولن تبلور أي موقف إزاء ورقة يارنج"[59].

ويبدو لنا أن السبب الحقيقي لهذه المواقف الإسرائيلية الممتعضة والمتشددة، هو عدم رغبة إسرائيل في تقديم تعهد مسبق بالانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، حيث استمر هذا الموقف المتشدد ـ كما سنرى ـ حتى بعد أن أبدت مصر بالفعل استعدادها لإقامة سلام تعاقدي مع إسرائيل بموافقتها على مبادرة يارنج.

ونتيجة لمواقف بعض الدول الصديقة لمصر والمؤيدة للحقوق العربية ـ بالذات يوجوسلافيا وسواها من الدول الاشتراكية بالإضافة إلى فرنسا ـ التي تحفظت تجاه مبادرة السادات في 4 فبراير ورأت فيها إهداراً لهذه الحقوق وعملاً سيؤثر بالسلب حتى على جهود السلام نفسها[60]، طور السادات مبادرته في مقابلة صحفية مع مجلة "نيوزويك" الأمريكية في منتصف فبراير 1971 معطياً تفصيلات جديدة حولها ابتعدت بها قليلاً عن اقتراح ديان؛ فأوضح أن على الإسرائيليين الانسحاب إلى خط يمتد من العريش إلى رأس محمد، كما أصر هنا على أن القوات المصرية ستعبر القناة نحو الشرق بينما كان ديان يرى ضرورة الانسحاب المتبادل من ضفتيها، وكان الأهم هو أن السادات أكد هنا أن هذا الاتفاق المرحلي يجب أن يكون جزءاً من انسحاب شامل وهو ما كانت إسرائيل ترفضه كلياً، وفي مقابل ذلك أبدى الرئيس المصري استعداده لفتح القناة في غضون ستة أشهر وكذلك لمد وقف إطلاق النار، فضلاً عن قبول بقاء قوات دولية في شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة[61]، كما إعرب السادات في هذه المقابلة عن استعداده لعقد "اتفاق سلام" مع إسرائيل في حال التوصل إلى "تسوية عادلة" لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين[62].

ورغم أن السادات كان يدرك أن إسرائيل لن توافق على طروحاته تلك، فقد كان يعول على استمالة الولايات المتحدة إلى جانبه، وفي هذا المناخ بلورت الخارجية الأمريكية بالتنسيق معه مجموعة أفكار أولية تم تقديمها إلى إسرائيل يجب بمقتضاها على الإسرائيليين سحب قواتهم إلى

---

[59] Telegram from embassy in Israel to the Department of state, February 12, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.740 – 741.

[60] شعراوي جمعة، مصدر سابق، ص114.

[61] Whetten, op.cit, p.172.

[62] Tildon. Ralph butler, Prelude to war: The Egyptian decisions of 1967 and 1973, Ph.D, Columbia university, 1982, p.135.

مسافة 40 كيلومتراً شرق القناة ـ حتى خط الممرات تقريباً ـ على أن تكون المنطقة التي يتم الانسحاب منها منزوعة السلاح، ويتم السماح للفنيين المصريين وما لا يزيد على 700 رجل شرطة بالتواجد على الضفة الشرقية للقناة، وبعد ستة أشهر من توقيع الاتفاق يتم فتح القناة للملاحة بما في ذلك الملاحة الإسرائيلية، وسيكون هذا الاتفاق خطوة أولى لتنفيذ القرار 242[63].

لكن قرب نهاية فبراير تعثرت فجأة جهود التسوية، حين قدمت إسرائيل رداً رسمياً سلبياً على مبادرة يارنج، فرغم أنها رحبت باستعداد مصر للدخول في معاهدة سلام معها، إلا أنها رفضت بقوة الانسحاب إلى خطوط 4 يونيو 1967 وعرضت بدلاً من ذلك التفاوض دون شروط مسبقة[64].

ويمكن القول أن مبادرة السادات المتسرعة وغير المبررة في 4 فبراير 1971 كانت عاملاً رئيسياً سهل على إسرائيل التملص من مبادرة يارنج التي تلتها بأيام، فلماذا توافق إسرائيل على اقتراح يارنج بالانسحاب الكامل إذا كان الرئيس المصري نفسه يقترح انسحاباً جزئياً[65].

وقد تلقت الخارجية الأمريكية الرد الإسرائيلي بانزعاج بالغ، فأكد مساعد وزير الخارجية جوزيف سيسكو للسفير الإسرائيلي في واشنطون إسحق رابين بشكل شخصي أن هذا الرد لا يستجيب للخطوة الإيجابية التي اتخذتها مصر، كما أنه سيضر بمساعي تمديد وقف إطلاق النار وسيسبب صعوبات للولايات المتحدة في محادثات القوى الأربع الكبرى وسيضعف قدرتها على دعم إسرائيل، فضلاً عن أنه سيدعم موقف الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن[66].

وبعد هذا الرد السلبي على مبادرة يارنج، كان أكثر ما يهم الولايات المتحدة هو الحفاظ على وقف إطلاق النار وتفادي قيام مصر بأية خطوة مفاجئة على هذا الصعيد ـ خاصة وأن موعد نهاية وقف إطلاق النار كان

---

(63) Shlaim. Avi, The Iron wall; Israel and the Arab world, Norton and company, 2000, p.303.

(64) The Jarring initiative and the response, in: Israel's Foreign Relations, Volumes 1-2: 1947-1974, op.cit, https://www.gov.il/en/Departments/General/25-the-jarring-initiative-and-the-response-8-february-1971.

(65) محمود رياض، مذكرات، ج2، ص364.

(66) Telegram from the Department of state to the embassy in Israel, February 27, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.765 – 768.

7 مارس 1971 ـ ولذا أرسل روجرز رسالة إلى محمود رياض في نهاية فبراير أبدى فيها ترحيبه بالموقف المصري الإيجابي من مبادرة يارنج، مؤكداً أسفه إزاء سلوك إسرائيل بهذا الخصوص، ليقول بعد ذلك بنبرة تحذير مبطن "إذا أردنا المضي قدماً وإذا أريد لجهودنا أن تكون فعالة، فمن المستحسن ألا تتخذ ج ع م أي إجراء متسرع يمكن أن يفاقم الوضع"[67].

وبلهجة أعنف قليلاً، أوضح نيكسون نفسه للسادات في رسالة بتاريخ 4 مارس ـ نقلها بيرجس عبر محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام القوي والمقرب من السادات آنذاك ـ أنه إذا كان أحد يظن أن تحديد موعد أخير لإنهاء وقف إطلاق النار يمكن أن يكون عامل ضغط على الولايات المتحدة فهو مخطئ، كما أن الحاجة تدعو إلى مزيد من الوقت لأن الحكومة الإسرائيلية بحاجة إليه لإقناع شعبها بضرورة تقديم تنازلات[68].

وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة الخارجية الأمريكية مشغولة بامتصاص تداعيات الرفض الإسرائيلي لمبادرة يارنج، كان مجلس الأمن القومي ـ في إطار رؤية كيسنجر القاضية بربط نزاع الشرق الأوسط بالاستراتيجية الأمريكية العالمية ضد الاتحاد السوفيتي ـ يناقش فكرة مختلفة؛ وهي أنه إذا كانت الولايات المتحدة تريد إزالة الوجود السوفيتي من مصر فإن مسألة الانسحاب الإسرائيلي من سيناء هي ورقة مساومة رئيسية بيدها، وفي هذا الإطار فإن عليها ـ بدلاً من الضغط على إسرائيل ـ الاستمرار بدأب في محاولة إقناع السادات بأن إدخال القوات السوفيتية إلى مصر قد خلق عقبة كبيرة أمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، وبأن خروج تلك القوات ضروري للتوصل إلى تسوية[69]، وقد استمرت هذه الفكرة أساس رؤية كيسنجر لأزمة الشرق الأوسط طوال عام 1971 وحتى منتصف 1972[70].

وفي أجواء هذه المواقف الأمريكية المتناقضة، قام السادات في 1 ـ 2 مارس 1971 بأول زيارة رئاسية له إلى موسكو، وقد بدأت مباحثاته هناك بعرض الموقف السياسي والعسكري والجهود الدبلوماسية التي تُبذل

---

(67) Telegram from the Department of state to the interests section in the United Arab Republic, The mission of the United Nations, and the embassy in Israel, Feb 28, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, p.772.

(68) هيكل، الطريق، ص129 ـ 130.

(69) Paper prepared by the national security council staff, March 2, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.775 – 779.

(70) ويليام كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل، ص180.

لحل أزمة الشرق الأوسط، وفي هذا أقر السوفيت بوضوح بأن هذه الجهود لم تصل إلى نتيجة[71].

أما فيما يتعلق بطلبات الأسلحة، فقد طلب المصريون سلاحاً رادعاً يصل إلى عمق إسرائيل، فوافق السوفيت على إعطاء مصر طائرة قاذفة ثقيلة هي "تي يو16" وهي تحمل صواريخ بعيدة المدى، على أن تظل في موسكو وعند طلبها في أي وقت تُرسل إلى مصر، وعندئذ ثار السادات ثورة عارمة وضرب المنضدة بيديه مؤكداً رفضه التام لهذه الصيغة وأن السلاح يجب أن يظل تحت يده هو، وقد ظل الرجل غاضباً حتى أثناء مأدبة الغداء الرسمية التي أقيمت تكريماً له وإلى أن غادر موسكو[72].

وفي هذا السياق، يؤكد الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للجيش آنذاك أن ثمة ترتيبات خاصة كان متفقاً عليها بين عبد الناصر والسوفيت بخصوص هذه الطائرات بسبب ما قد يثيره حصول مصر عليها من تداعيات دولية حساسة، وأن السادات كان يعلم بهذه الترتيبات منذ تولى السلطة، لكنه صعد الموضوع كمناورة مقصودة لتوتير العلاقة بالسوفيت[73].

إلا أن نتائج الزيارة لم تكن سلبية كما يوحي هذا السلوك المتوتر، حيث قبل السوفيت فيها ـ رغم عدم تعجلهم حرباً جديدة في الشرق الأوسط ـ وجهة نظر السادات القاضية بضرورة عدم تمديد وقف إطلاق النار، وتشير زيادة شحنات الأسلحة في مارس وإبريل 1971 إلى موافقة موسكو على طلب الرئيس المصري الحصول على أسلحة وطائرات إضافية، ولا شك أن هذا كان محاولة من السوفيت لتهدئة قلق القاهرة من أن يأتي الانفراج الأمريكي السوفيتي الذي لاحت بوادره على حساب مصر بالذات[74].

ورغم هذه المحصلة الإيجابية بالإجمال، أعطى السادات الأولوية لمشكلة طائرة الردع، التي أصبحت منذ تلك اللحظة أحد أهم المعايير التي يُقاس بها تطور العلاقات المصرية السوفيتية إيجاباً أو سلباً[75].

---

(71) مراد غالب، مصدر سابق، ص174.

(72) نفسه، ص174 – 175.

(73) راجع: محمد فوزي، استراتيجية المصالحة، دار المستقبل العربي ـ القاهرة، 1986، ص153 – 155.

(74) Rubinstein. Alvin Z, Red star on the Nile: The soviet-Egyptian influence relationship since the June war, Princeton university press, 1977, p.139.

(75) طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص49.

وبعد عودته من موسكو، أرسل السادات في 5 مارس 1971 ـ قبل يومين من موعد انتهاء وقف إطلاق النار ـ رسالة إلى نيكسون أوضح فيها أنه لن يمدد وقف إطلاق النار، مطالباً الرئيس الأمريكي بإطلاق خطة للسلام ترتكز على مبادرته في 4 فبراير[76]، وقد تجلت في الرسالة خيبة أمل الرجل من موقف نيكسون في رسالته الأخيرة؛ حيث أوضح أنه مصدوم لأن الحكومة الأمريكية تراعي بشكل زائد حق حكومة وشعب إسرائيل في أخذ ما يلزمهما من الوقت لاستيعاب الخطوات المصرية واتخاذ موقف منها، لكنها لا تقدر بشكل كاف الأعباء النفسية التي يتحملها الشعب المصري نتيجة استمرار احتلال أرضه[77].

ورغم ما يظهر هنا من إحباط السادات بسبب السلوك الأمريكي، ورغم أنه كان قد استقر على عدم تمديد وقف إطلاق النار، فقد استمر خياره الاستراتيجي في هذه المرحلة هو إعطاء أولوية مؤكدة لجهود التسوية السلمية عبر الأمريكيين[78]، ومن هنا فقد أبلغ قادته العسكريين في اليوم التالي مباشرة ـ 6 مارس ـ أنه سيعطي الحل السياسي بعض الوقت، لأنه يريد "العبور بدون معركة"[79].

وتعليقاً على رسالة السادات إلى نيكسون، أكد روجرز في برقية إلى بيرجس أنه رغم علاقة السادات الوثيقة بالسوفيت فهو يدرك أن ليس باستطاعتهم أن يؤمنوا له انسحاباً إسرائيلياً "وقد أوضحنا له أننا سنواصل جهودنا لمحاولة تحقيق تقدم، لكن عليه أن يعلم أننا لسنا قادرين على إقناع الإسرائيليين حتى الآن، ولا يمكن توقع نتائج على أساس المواعيد النهائية التي وضعها"[80].

وفي برقيته تلك ـ التي أتت قبل ساعات من خطاب السادات ـ فسر روجرز قرار السادات المتوقع بعدم تمديد وقف إطلاق النار في إطار التنسيق المصري السوفيتي بعد زيارته لموسكو، وأكد أن هذا القرار هو

---

[76] Tildon, op.cit, p.144.

[77] Telegram from the Department of state to the interests section in the United Arab Republic, March 7, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, p.780.

[78] جمال شقرة، مصر وأمريكا وإسرائيل: قصة الصراع المستمر في الشرق الأوسط 1948 ـ 1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2020، ص239.

[79] عبد المنعم خليل، حروب مصر المعاصرة: مذكرات الفريق عبد المنعم خليل، الكرمة للنشر والتوزيع، 2016، ص243 ـ 244.

[80] Telegram from the Department of state to the interests section in the United Arab Republic, March 7, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, p.780.

محاولة لزيادة الضغط على واشنطون "في مناخ من التهديد بأعمال عدائية مفتوحة"، طالباً من بيرجس التواصل مع هيكل على الفور وقبل خطاب السادات وإبلاغه أن الولايات المتحدة تقدر تماماً الضغوط التي يعانيها الرئيس وتأسف لأنه سيفعل ذلك "ومن الأفضل أن تستمر الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية دون مواعيد نهائية، كما أن من الضروري ممارسة ضبط النفس على المستوى العسكري والمحافظة على الهدوء الذي ساد المنطقة منذ أغسطس 1970"[81].

وفي النهاية، لاحظ روجرز أن السادات في رسالته ترك الباب مفتوحاً فيما يتعلق بمقترح قناة السويس ـ مبادرة 4 فبراير ـ وعلى ذلك "يجب أن تخبر هيكل أننا نرحب بالإشارة إلى أن هذا الطريق لا يزال مفتوحاً، ونحن ندرس ما يمكن القيام به في هذا الصدد"[82].

في كلام روجرز هنا، نلاحظ أن ثمة اهتماماً في الخارجية الأمريكية بإمكانية اتفاق مؤقت حول قناة السويس، وهو اهتمام سيحكم توجهاتها لشهور تالية.

وعلى أية حال، فقد أعلن السادات بالفعل في خطابه في 7 مارس 1971 عدم تمديد وقف إطلاق النار، وكان هذا تعبيراً عن شك معين في وجود أفق جدي لحل سلمي في تلك اللحظة[83].

***

في مواجهة تحركات روجرز ووزارته المرتكزة على طروحات مرحلية ترتبط بأفق شامل لحل النزاع بين مصر وإسرائيل، استمر كيسنجر يحاول عرقلة جهود غريمه؛ فقدم مذكرة إلى نيكسون في 9 مارس 1971 اعتبر فيها أن جوهر جهود روجرز يقوم على دفع إسرائيل للقبول بمشروعه للسلام الذي كان قد قدمه في أكتوبر 1969، خاصة فيما يتعلق بالحدود مقابل ضمانات باستمرار الدعم الأمريكي لها، والرجل بهذا يطلب من إسرائيل القيام بتحول كبير في سياستها قوامه قبول مشروع كانت قد رفضته في حينه بالفعل، ما سيؤدي إلى مواجهة أمريكية إسرائيلية، ومثل هذه المواجهة ستجعل تحقيق تسوية أصعب مما هو عليه الآن كما ستعرض وقف إطلاق النار في المنطقة للخطر، وفي هذه الحالة سيبدو أي تراجع أمريكي أمام التصلب الإسرائيلي نجاحاً للسوفيت والمصريين في الفصل

---

[81] Ibid, p.781.

[82] Ibid, pp.781 – 782.

[83] راجع: بيان الرئيس السادات للأمة: 7 مارس 1971، ضمن: قال الرئيس السادات، ج1، ص87 ـ 90.

بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي "ما سيضعف فرص تقليص الوجود السوفيتي في مصر"[84].

وبدلاً من هذا النهج، اقترح كيسنجر الضغط لإنجاز انسحاب إسرائيلي جزئي من قناة السويس لا يرتبط بتسوية شاملة، ما سيسمح للإسرائيليين بالاتصال مباشرة مع ج ع م واختبار نواياها، كما سيجنب هذا الأسلوب الولايات المتحدة أية مواجهة مع إسرائيل ويعزز ثقة الأخيرة فيها "ما يتيح الفرصة للاستكشاف الهادئ للمواقف التي قد تكون قابلة للتفاوض"[85].

وفي هذه الرؤية الكيسنجرية التي ترتكز على ضرورة تعزيز الثقة الإسرائيلية بالولايات المتحدة في مواجهة الوجود السوفيتي في الشرق الأوسط كانت الضحية هي مصر بالطبع؛ ومن هنا أوضح الرجل في ختام مذكرته أن نجاح التصور الذي يقترحه حول حل جزئي غير مرتبط بمسار شامل يعتمد على معرفة ما إذا كان السادات "يمكنه القبول بأي شئ أقل من التزام إسرائيلي بالانسحاب الكامل"[86].

وترجمة لهذه الرؤية، تحرك كيسنجر بسرعة لإجهاض محاولات وزارة الخارجية الرامية لإقناع إسرائيل بمزايا اتفاق مؤقت في إطار مساعي يارنج، فأثار مع السفير السوفيتي في واشنطون أناتولي دوبرينين يوم 22 مارس فكرة اتفاق جزئي مؤقت منفصل عن الحل الشامل، لكن دوبرينين رفض مناقشة الأمر وعادت المباحثات إلى القنوات الرسمية[87].

بشكل ما، يثبت لنا ما سبق أن استراتيجية كيسنجر القائمة على التوصل لاتفاق جزئي طويل الأمد لا يرتبط بأي تصور شامل لحل الصراع كانت تحكمها ثلاثة عناصر أساسية: وقف إطلاق نار مفتوح إلى أجل غير مسمى، إعادة فتح قناة السويس، انسحاب إسرائيلي محدود يرتبط بمدى التنازلات والضمانات التي يمكن أن تقدمها مصر لإسرائيل[88]، وقد كانت

---

(84) Memorandum from the president,s assistant for national security affairs (Kissinger) to president Nixon, March 9, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.783 – 784.

(85) Ibid, p.784.

(86) Ibid, p.785.

(87) Kissinger. Henry, op.cit, Ebook.

(88) عبد العظيم رمضان، حرب أكتوبر في محكمة التاريخ، مكتبة مدبولي ـ القاهرة، 1984، ص40.

هذه الاستراتيجية تحقق للرجل ـ ولإسرائيل ـ ميزة مهمة، هي القدرة على ممارسة المزيد من المماطلة[89].

***

في إطار سعيه الحثيث وراء بارقة أمل في مسار الحل السلمي، أرسل السادات رسالة جديدة إلى نيكسون في 25 مارس 1971، ناشده فيها مجدداً القيام بمبادرة لإتمام اتفاق مؤقت وفقاً لخطوط خطابه في 4 فبراير[90].

أما على الضفة الإسرائيلية، فقد صرحت جولدا مائير في 13 مارس ـ ضمن ما سمي "خريطة إسرائيل للسلام" ـ بأن إسرائيل يجب أن تحتفظ بشرم الشيخ وبطريق يؤدي إليها، ويجب كذلك إجراء تعديلات على الحدود حول إيلات، كما ينبغي نزع سلاح سيناء في أية تسوية[91]، وهو ما كان يعني رفض وجود أية قوات مصرية في سيناء.

ورداً على هذه الطروحات المتشددة، أبدى المشرف على البعثة المصرية في واشنطون الدكتور أشرف غربال في لقاء مع كيسنجر دهشته من إصرار إسرائيل على البقاء في شرم الشيخ، رغم أن من الممكن الإبقاء على خليج العقبة مفتوحاً بطرق أخرى غير الاستمرار في احتلالها[92].

وفي الإطار نفسه، حذر غربال من حيل إسرائيل ومحاولاتها الدائمة للتلاعب مثل ما يقال عن "تأجير" شرم الشيخ، وأكد أن هذا الكلام "سيضيع الكثير من الوقت ولن يكون سوى ممارسة عبثية"، موضحاً أن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو أن تتواجد هناك "قوات غير إسرائيلية وغير مصرية لفرض نزع السلاح" في هذه المنطقة[93].

بعد ذلك، حاول غربال الإشارة إلى الوضع العربي الشامل؛ فأكد أن تجاهل سوريا لن يكون سوى بذرة لحروب قادمة، مشدداً على أنه إذا حدث تقدم بخصوص اقتراح قناة السويس يجب أن يساهم هذا في "خلق مناخ إيجابي لتسوية شاملة ... يجب أن يتعهدوا بأن هذا سيكون خطوة أولى نحو اتفاق سلام"[94].

---

(89) Indyk. Martin, Master of the game: Henry Kissinger and the art of Middle East diplomacy, New York, 2021, Ebook.

(90) كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل، ص200.

(91) Rafael. Gideon, op.cit, p.263.

(92) Memorandum of conversation, March 25, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, p.797.

(93) Ibid.

(94) Ibid.

هنا كان كيسنجر ـ النافر من أي حديث عن اتفاق شامل يجبر إسرائيل على تقديم تنازلات ـ حاسماً؛ فرد بأن الموقف الأمريكي أكد دائماً أن على كلا الجانبين الدخول في المفاوضات دون شروط مسبقة، فأوضح غربال ـ في المقابل ـ أنه إذا حصلت مصر على إجابة إسرائيلية إيجابية على أسئلة يارنج فسوف يكون هذا هو ما تحتاجه في هذه المرحلة[95].

***

رداً على مناشدة السادات إياه بالتدخل في 25 مارس، أرسل إليه نيكسون في أول إبريل 1971 رسالة ودية امتدح فيها خطواته المستجدة لحل الصراع، مبدياً ترحيباً خاصاً بمبادرة 4 فبراير "إنني أرحب باقتراحكم الخاص بالانسحاب الإسرائيلي الجزئي وإعادة افتتاح قناة السويس، نحن أوضحنا للإسرائيليين أن بيانكم حول هذا الموضوع يستحق دراسة متأنية"[96].

ويبدو أن هذه الرسالة قد بعثت الأمل مجدداً في نفس السادات بإمكانية تحرك الولايات المتحدة بشكل فعال، فأبدى لبيرجس قناعته بأن المخرج الوحيد من المأزق الراهن في أزمة الشرق الأوسط لن يكون عن طريق يارنج، بل عبر "مساع نشطة" تحت الرعاية الأمريكية لإنجاز اتفاق مؤقت على أساس مبادرته في 4 فبراير[97].

وفي اليوم التالي، أبلغ السادات بيرجس ـ رداً على جولدا مائير ـ أن اقتراحه حول قناة السويس لا يزال قائماً، مشدداً ـ بما ينسجم مع رغبته في "العبور بدون معركة" ـ على أن القوات المصرية يجب أن تعبر القناة، لكنها ستحترم ترتيبات الفصل بين القوات أثناء فترة وقف إطلاق النار، وإذا انقضت فترة وقف إطلاق النار دون التوصل إلى اتفاق سيكون للجمهورية العربية المتحدة حرية التصرف، كما أوضح السادات أن من غير الممكن أن تبقى إسرائيل في شرم الشيخ وأن النزع الكامل لسلاح سيناء غير مقبول، وإن كان من الممكن نزع سلاح مناطق محددة على أن يكون هذا على جانبي الحدود، وبشكل مفاجئ أكد السادات لبيرجس بعد ذلك استعداده لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة على الفور ـ وكانت مقطوعة منذ العام 1967 ـ معللاً ذلك بإدراكه أن الولايات

---

(95) Ibid, p.798.

(96) Telegram from the Department of state to the interests section in the United Arab Republic, April 1, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.798 – 800.

(97) Donald Bergus conversation with president Sadat, April 1, 1971, in: https://sadat.umd.edu.

المتحدة وحدها هي القادرة على مساعدة الأطراف في التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة[98].

هكذا، يظهر لنا مجدداً ملمح سيصبح بعد ذلك مرتكزاً أساسياً في تعامل السادات مع قضية الشرق الأوسط ومع السياسة الخارجية عامة، وهو قناعته الراسخة بأن الولايات المتحدة هي من يملك مفاتيح الحل في المنطقة، وهي دون غيرها ـ ودون الاتحاد السوفيتي بالذات ـ الطرف المستحوذ على كافة "أوراق اللعبة".

واستجابة لهذا التوجه، وفي محاولة لإحياء المحادثات حول مسألة قناة السويس والاتفاق الجزئي، طلبت الخارجية الأمريكية من إسرائيل في 7 إبريل توضيح موقفها من هذه القضية[99]، وفي 19 إبريل أعلن الأمريكيون ـ كنوع من التشجيع ـ عزمهم على إرسال 12 طائرة فانتوم إلى إسرائيل[100]، فقدمت إسرائيل في ذات اليوم اقتراحاً يؤكد على وجوب السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور عبر القناة بعد إعادة افتتاحها، وعلى ضرورة أن يشمل أي اتفاق وقفاً غير محدد المدة لإطلاق النار، كما طالبت بمرابطة قواتها على بعد مسافة يتم الاتفاق عليها من قناة السويس، وبتقليص مصر حجم قواتها غرب القناة، وفي مقابل ذلك يمكن السماح للمدنيين المصريين المخولين بإعادة تشغيل القناة بدخول المنطقة التي تجلو عنها إسرائيل لكن من غير المسموح لأية قوات مصرية بدخول تلك المنطقة، على أن يبدأ انسحاب القوات الإسرائيلية بعد تطهير القناة وفتحها للملاحة الدولية[101].

وفي اليوم التالي، قابل نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية إيجال آلون وزير الخارجية الأمريكي روجرز، وأكد له أن أي اتفاق حول قناة السويس يجب ألا يرتبط بالحل الشامل وألا يكون جزءاً من انسحاب إسرائيلي كامل من سيناء، وهو ما أثار امتعاض روجرز الذي رد على آلون متهماً إسرائيل بالتصلب وعدم مراعاة المصالح الأمريكية في المنطقة[102].

ورغم هذا الامتعاض من تشدد إسرائيل، سرعان ما اتخذ روجرز بعد يومين فقط خطوة إلى الخلف؛ فاعتبرت وزارته أن المقترح الإسرائيلي يحتوي على عناصر "توفر أساساً إيجابياً لمزيد من المناقشات"، مبدية

---

[98] Donald Bergus conversation with president Sadat, April 2, 1971, in: https://sadat.umd.edu.

[99] Whetten, op.cit, p.179.

[100] كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل، ص201 – 202.

[101] رابين، مصدر سابق، ص272 – 273.

[102] Rafael. Gideon, op.cit, p.265.

استعدادها لتمريره إلى الجانب المصري مع حث المصريين على "الرد عليه بروح إيجابية"[103].

وفي رد فعله على الاقتراح الإسرائيلي، حاول السادات أن يؤكد على بعض ثوابت موقفه، فاجتمع يوم 22 إبريل مع بيرجس ومع مايكل ستيرنر مسئول القسم المصري في الخارجية الأمريكية وأبلغهما مجدداً أن القوات المصرية يجب في أي اتفاق أن تعبر القناة، وأن مصر يجب أن تسيطر على ممرات سيناء الاستراتيجية الثلاثة، وأنه يمكن إقامة مناطق منزوعة السلاح كما يمكن لإسرائيل البقاء في شرم الشيخ كمرحلة أولى لكن يجب التوصل إلى تسوية في غضون ستة أشهر، وقد أوضح السادات هنا مجدداً أنه في حال إبرام اتفاق سيعيد العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة[104].

ولما كان واضحاً أن إسرائيل لن تقبل شروط السادات تلك فقد وصل الأمريكيون إلى قناعة بأن فرص الاتفاق ضئيلة، وفي تلك اللحظة قرر روجرز أن يحاول إنقاذ الموقف بالسفر مباشرة إلى مصر وإسرائيل ـ ضمن جولة شرق أوسطية ـ ومقابلة السادات، خاصة في ظل ما لاحظه من تباطؤ الإسرائيليين وترددهم في التحرك نحو التسوية[105].

وكما هي العادة، سارع كيسنجر في اللحظة نفسها لإحباط تحرك روجرز، فأعرب في مذكرة مرفوعة إلى نيكسون عن شكوكه في جدوى هذا المسعى "يبدو تحرك الوزير في هذه اللحظة لتسريع العملية الدبلوماسية وحل المأزق الحالي بين إسرائيل والعرب وبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مثيراً للقلق"[106]، ولهذا السبب "أعتقد أن من المهم أن يقوم الرئيس بتحذير الوزير بضرورة عدم الإقدام على أي تغيير في الوضع الراهن قبل إطلاعنا بشكل كامل وتلقي موافقة واضحة منكم على أي تغيير"[107].

---

(103) Telegram from the Department of State to the Embassy in Israel, April 22, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.821 – 823.

(104) Donald Bergus conversation with president Sadat, April 22, 1971, in: https://sadat.umd.edu.

(105) Memorandum for the President's File by the President's assistant (Haldeman), April 22, 1971, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.823 – 825.

(106) Hersh. Seymour M, The price of power: Kissinger in the Nixon white house, New York, 1983, p.408.

(107) Kissinger, op.cit, ebook.

ولتوضيح موقفه، شرح كيسنجر لرئيسه طبيعة رؤيته الرامية إلى "تجميد" الصراع في الشرق الأوسط وما ينطوي عليه ذلك من مكاسب للولايات المتحدة؛ فأوضح أن أزمة الشرق الأوسط ليست جاهزة للحل الآن، لأن التوصل لحل يتطلب الضغط على إسرائيل وهذا غير ممكن في عام الانتخابات الأمريكية 1972، كما أن الوقت في صالح الولايات المتحدة لأن الركود في أزمة الشرق الأوسط سيفجر الخلافات بين العرب والسوفيت وليس على الأمريكيين سوى انتظار انفجارها، وأخيراً فإن السادات غير قادر على قيادة شعبه إلى تسوية مع إسرائيل، فهو مجرد رئيس مؤقت لن يستمر حكمه طويلاً[108].

وفي أوائل مايو 1971، وصل وليم روجرز إلى القاهرة في أول زيارة لوزير خارجية أمريكي إلى مصر منذ عام 1953[109]، وقد جاء الرجل لاستطلاع موقف القيادة المصرية الجديدة بعد وفاة عبد الناصر والتأثير في اتجاهاتها ودعم "المعتدلين" داخلها، خاصة وأن مبادرة 4 فبراير أقنعت الأمريكيين بأن التعامل مع السادات قد يساعد على التوصل لاتفاقية مؤقتة تكسر الجمود المخيم على القضية وتخفف الضغوط على الولايات المتحدة وإسرائيل[110].

وقد بدأ الرئيس المصري لقاءه مع روجرز قبل ظهر 6 مايو 1971 بشكل دراماتيكي للغاية؛ حيث كشف عن رغبته في السعي إلى عقد "اتفاق سلام" مع إسرائيل برعاية أمريكية مبدياً استعداده لتحمل المخاطر التي قد ترافق ذلك لكن بشرط عودة الأرض المصرية، كما بادر بأن أوضح لضيفه بحرارة مفاجئة أنه لا يستسيغ اعتماد مصر على الاتحاد السوفيتي، لكنه مضطر للتعامل مع السوفيت لأن "مصر تعرضت للإهانة ولم يكن ثمة مكان نلجأ إليه"، ثم أكد السادات أن مبادرته في 4 فبراير واستجابته السريعة لمبادرة يارنج لم يكونا إلا محاولة لجعل مصر "أقرب إلى الغرب"، فلا يوجد "سبب يجعل العرب أقرب إلى السوفيت"، ورغم هذا فإن إسرائيل لم ترد على مبادراته، وفي هذه النوبة من المصارحة تعهد الرجل مجدداً بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة فور التوصل إلى تسوية مؤقتة بخصوص القناة[111].

---

(108) هيكل، أكتوبر، ص231 – 232.

(109) Editorial note, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, p.827.

(110) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة، 1987، ص177.

(111) Editorial note, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.827 – 829.

ورغم هذه التلميحات والقفزات الواسعة سعياً لنيل التعاطف الأمريكي، كان اللقاء محبطاً إلى حد كبير بالنسبة للسادات، حيث أوضح روجرز ضرورة إجراء "مباحثات مباشرة" بين مصر وإسرائيل مستبعداً قيام الولايات المتحدة بالضغط عليها، وقد حدد الرجل أربع مسائل كعناصر لاتفاق مصري إسرائيلي مرحلي محتمل: وقف إطلاق النار ـ إعادة فتح القناة للملاحة ـ انسحاب إسرائيلي جزئي ـ ارتباط هذا الاتفاق بالتسوية النهائية[112].

ومع بداية المناقشة بين الرجلين حول الانسحاب الإسرائيلي الجزئي المقترح، ظهر واضحاً أن روجرز لا يملك مجالاً واسعاً للمناورة؛ بعد أن أبدى شكوكه في إمكانية قبول إسرائيل بالانسحاب إلى مسافة كبيرة كما كان يأمل السادات، كما أوضح الرجل أن من الصعب أن تقبل إسرائيل بعبور قوات عسكرية مصرية إلى شرق القناة في ظل اتفاق مؤقت، حيث سيمنح ذلك مصر مميزات في وضعها العسكري دون مكاسب إسرائيلية مقابلة[113].

تظهر لنا هذه المقابلة، تعجل السادات الشديد ورغبته المحمومة في الاقتراب من الولايات المتحدة والغرب ـ وكان هذا ملمحاً دائماً في شخصيته الرئاسية وفي سلوكه السياسي ـ وهو تعجل قاده إلى كشف أوراقه بشكل مبكر للغاية ومجاني تماماً، إن على مستوى تحديده لطبيعة العلاقة مع السوفيت، أو على مستوى رؤيته لمآلات العلاقة مع إسرائيل.

وبالنسبة للموقف من إسرائيل بالذات، يلفت نظرنا بشدة تصريح السادات هنا باستعداده للسلام معها مقابل إعادة الأرض المصرية وحدها دون إشارة إلى سواها من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وهو ما يخالف ثوابت السياسة المصرية المعلنة ويخالف حتى مبادرة يارنج المؤسسة على القرار 242، وبهذا المعنى ربما يؤشر هذا التصريح إلى تفكير مبكر لدى الرجل في "حل منفرد".

أما فيما يخص روجرز، فلا يمكن تفسير موقفه الضعيف والمتراجع إزاء إسرائيل ـ إذا قارناه بما كان قبل عام واحد سبق ـ فقط كنتيجة لجهود كيسنجر في حصاره وتهميش دور وزارة الخارجية، بل ربما كان السبب الأساسي في ذلك هو إيقاف مصر حرب الاستنزاف، فمع الهدوء على الجبهات وإحساس الولايات المتحدة بعدم وجود تهديد جدي لمصالحها في

---

[112] حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص178.

[113] Editorial note, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.829 – 830.

المنطقة لم يعد هناك ما يرغمها على التعجل في البحث عن تسوية ولا على ممارسة أي ضغط جدي على إسرائيل[114].

وبعد لقائه بالسادات، زار روجرز إسرائيل وعقد اجتماعاً صاخباً مع جولدا مائير حاول فيه ـ دون جدوى ـ إقناعها بمزايا اتفاق مؤقت حول القناة يكون بداية لحل شامل مع مصر، بما يريح إسرائيل ويساعد السادات نفسه على تجنب "حرب لا يريدها"[115]، لينتهي الأمر بعودة مساعده جو سيسكو إلى القاهرة ومقابلته السادات في 9 مايو 1971، حاملاً مشروعً اتفاق إسرائيلياً حول إعادة فتح القناة؛ وكان المشروع يتلخص في: استمرار وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى ورفض عبور قوات مصرية إلى شرق القناة، مع إمكانية الموافقة فقط على عبور عمال وفنيين يساهمون في أعمال تطهير وفتح القناة، ضرورة ألا يرتبط فتح القناة بالانسحاب النهائي، احتفاظ إسرائيل بمندوبيها المدنيين لحراسة وصيانة منشآت خط بارليف بعد تعديل أوضاع القوات الإسرائيلية لتكون على بعد 15 ـ 30 كيلومتراً شرق القناة، مرور السفن والبضائع الإسرائيلية عبر القناة عند فتحها للملاحة وإجراء ترتيبات أمن مصرية ـ إسرائيلية مشتركة[116].

ورداً على هذا الطرح المتصلب أبدى السادات ـ في لقاء منفرد مع سيسكو ـ رغبته في وضع قوة عسكرية مصرية رمزية ذات تسليح محدود على الضفة الشرقية للقناة[117].

ولعل من الغريب، أن السادات قد صارح سيسكو في هذا اللقاء المنفرد بنيته إجراء تغييرات داخلية في مصر على مستوى الاتحاد الاشتراكي ووزارتي الحربية والخارجية، لأن قيادات الاتحاد ومعها الوزيرين محمد فوزي ومحمود رياض يرفضون التقارب مع الولايات المتحدة ويعرقلون أي اتفاق مؤقت ما لم ينص على عبور القوات المصرية قناة السويس، وفي هذا الإطار سيلعب رئيس الوزراء الدكتور محمود فوزي ـ الأكثر مرونة مع الأمريكيين حسب السادات ـ دوراً أكبر في السياسة المصرية الخارجية[118].

---

(114) محمود رياض، مذكرات، ج1، ص354.

(115) Editorial note, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.844 – 846.

(116) محمد فوزي، حرب أكتوبر 1973: دراسة ودروس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015، ص73.

(117) Telegram from the Interests Section in Egypt to the Department of state, May 9, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, p.849.

(118) Ibid, p.850 – 851.

بشكل ما، يفسر كلام السادات هنا إصراره فيما سبق على عبور القوات المصرية قناة السويس وسيطرتها على ممرات سيناء في أي اتفاق مؤقت، كما يفسر حقيقة ما انفجر بعد أيام قليلة من صدام بين السادات وخصومه فيما سمي بعد ذلك "ثورة التصحيح"، فالأمر لم يكن ـ كما رُوج له ـ صراعاً حول الحريات أو الديموقراطية، وإنما كان في جانب أساسي منه خلافاً حول طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة وقضية المعركة مع إسرائيل.

وبينما كانت الأحداث في مصر تشتعل، كان الوضع في إسرائيل مأزوماً بدرجة ما أيضاً؛ حيث ظهر انقسام نسبي حول المشروع الذي أُرسل إلى المصريين عبر سيسكو، وتبلور وعي لدى البعض هناك بأن المقترحات الإسرائيلية بصورتها هذه تعزز بوضوح الانسداد السياسي وتمنع التوصل لاتفاق مؤقت حول القناة، وهي حالة رأت فيها الأقلية الأكثر عقلانية حتى داخل حكومة إسرائيل نفسها ـ مثل ديان وأبا إيبان ـ خطراً بالغاً، لأنها قد تدفع بالسادات إلى اليأس أو ربما تقود إلى سقوطه وصعود زعيم آخر أكثر "تشدداً"[119].

وفي ظل هذا الانسداد، استدعى محمود رياض بعد دراسة مقترحات إسرائيل ممثل المصالح الأمريكية في القاهرة دونالد بيرجس في يوم 20 مايو وأبلغه برفض مصر لهذه المقترحات، ملخصاً الموقف المصري ـ الذي كان فيما يبدو موقفه الشخصي أكثر مما كان يعبر عن رؤية السادات ـ في ضرورة ربط أي حل جزئي بانسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية، عبور القوات المصرية قناة السويس واحتلال خط شرق الممرات، تحديد مدة وقف إطلاق النار بستة شهور يطرح خلالها يارنج برنامجاً زمنياً لتنفيذ قرار مجلس الأمن على كافة الجبهات العربية[120].

ورغم هذا التبرم المصري، استمرت محاولات الخارجية الأمريكية آنذاك للعمل وفق رؤية روجرز الأقل انحيازاً لإسرائيل؛ وفي إطار متابعة نتائج زيارة روجرز للمنطقة التقى دونالد بيرجس في 23 مايو محمود رياض مجدداً ليناقش معه تصور مصر للاتفاق المؤقت، وفي هذا اللقاء قدم بيرجس للوزير المصري أفكاراً مفصلة مكتوبة، بدا فيها استمرار تبني

---

(119) Eban. Abba, An autobiography, Random House – New York, 1977, p.476.

(120) محمود رياض، مذكرات، ج1، ص356 – 357.

روجرز ومجموعته ـ الذين جعلهم تطور الأحداث في وضع أضعف كثيراً ـ مطلب وضع الاتفاق المؤقت المحتمل في إطار حل شامل[121].

***

بعد أحداث مايو 1971 في مصر، التي أطاح فيها السادات بخصومه الأقرب إلى خط عبد الناصر[122]، قرر الحزب الشيوعي السوفيتي إيفاد الرئيس السوفيتي بودجورني إلى القاهرة بشكل عاجل ومعه مشروع معاهدة صداقة وتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي، وقد أطلع بودجورني السادات في اجتماع منفرد على مشروع المعاهدة وأوضح له أنه لن يستطيع العودة إلى موسكو دون توقيعها، وخرج السادات من الاجتماع ممتعضاً وقد أدرك أن السوفيت يريدون معرفة اتجاهه بعد الإطاحة برجال عبد الناصر الأحرص على علاقة طيبة مع موسكو، لكنه اضطر في النهاية إلى الموافقة ووقع على المعاهدة في 27 مايو 1971[123].

ولا شك أن إصرار السوفيت على توقيع المعاهدة بهذه السرعة وفي هذا التوقيت الحساس كان يعكس قلقهم من تطور الأحداث في مصر[124]، لكننا رغم ما أبداه السادات من تبرم ملحوظ بسبب الضغط عليه في هذا الموضوع[125]، يجب ألا ننسى أن ذلك الضغط السوفيتي كان يتعلق بتوقيت التوقيع فقط، لأن فكرة هذه المعاهدة جاءت أصلاً بمبادرة من جانب مصر لطمأنة السوفيت بخصوص اتجاهات السياسة المصرية بعد عبد الناصر؛ حيث كان السادات قد أرسل رسالة إلى بريجنيف في أواخر مارس 1971 تضمنت اقتراحاً لتطوير علاقات البلدين بعقد معاهدة بينهما، وفي أول مايو ردت القيادة السوفيتية على الاقتراح المصري بإبداء استعدادها لتوقيع هذه المعاهدة "في أي وقت ترغبون"[126].

وتأسيساً على هذا، يمكن القول أن هذه المعاهدة لم تعزز التحالف المصري السوفيتي المفترض بقدر ما عبرت عن الهواجس المتبادلة بين طرفيه في هذه المرحلة؛ فبينما رأى فيها السوفيت وسيلة لكبح "انحراف"

---

[121] Kissinger, op.cit, ebook.

[122] حول هذه الأحداث راجع: محمد فوزي، استراتيجية المصالحة، ص213 – 224.

[123] مراد غالب، مصدر سابق، ص169 – 170.

[124] ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق، ص395.

[125] السادات، مصدر سابق، ص306.

[126] حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص180؛ وراجع كذلك: بريماكوف، مرجع سابق، ص163.

السادات عن مسار عبد الناصر، لم ير فيها السادات نفسه ــ في المحصلة ــ سوى مجرد التزام سوفيتي صريح باستمرار الدعم العسكري لمصر[127].
ورغم هذه الحقيقة التي تعكس أزمات وتصدعات تحت الرماد، كان وقع إبرام هذه المعاهدة مدوياً في واشنطون وعانت دوائر صناعة القرار الأمريكي ارتباكاً شديداً في تفسير ما حدث؛ فبينما حاولت وزارة الخارجية استيعاب الأمر وفهمه في إطاره المحلي كتعبير عن التوازنات المصرية الداخلية مؤكدة أن المعاهدة تعزز وضع السادات إزاء جيشه الذي يريد الاطمئنان على استمرار الدعم العسكري السوفيتي، وهو ما قد يدعم مرونة الرجل في التوصل إلى اتفاق حول قناة السويس[128]، رفض كيسنجر هذا التفسير ورفع لنيكسون مذكرة في 31 مايو 1971 أكد فيها أن هذه المعاهدة تعطي السوفيت القدرة على منع أية مفاوضات مستقبلية للتوصل إلى اتفاق وتمنحهم تأثيراً حاسماً فيما يتعلق بالقناة[129].

وفيما يبدو انحيازاً لوجهة نظر كيسنجر، عبر نيكسون في مؤتمر صحفي في الأول من يونيو 1971 عن قلق الولايات المتحدة مما حدث وأكد أن الوضع خطير وأن ثمة احتمالاً لنشوب مواجهة بين إسرائيل من ناحية ومصر والاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى، وهكذا عززت المعاهدة مع السوفيت رؤية كيسنجر القاضية بتجميد الاتصالات بالسادات[130].
ورغم هذا، استمرت وزارة الخارجية تحاول فهم ما حدث؛ فقابل دونالد بيرجس السادات في 30 مايو 1971 وتساءل عن مغزى هذه المعاهدة، فحمله السادات رسالة إلى نيكسون أوضح فيها أن المعاهدة لن يكون لها أي تأثير على رغبة مصر في السلام ولا على قرارها المستقل[131]، مؤكداً أنه لا يزال مهتماً بعقد اتفاق مؤقت مع إسرائيل[132]، وقد كرر السادات للأمريكيين نفس هذه المعاني مجدداً عبر الملك السعودي فيصل، إبان زيارته لمصر في يونيو 1971[133].

---

[127] El-Khouly. El-Sayed, Egypt,s relationship with the superpowers 1970 – 1976, Master of arts, McGill university, 1987, p.37.

[128] Editorial note, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.862 – 865.

[129] Kissinger, op.cit, ebook.

[130] Ibid.

[131] محمد عبد السلام الزيات، السادات: القناع والحقيقة، كتاب الأهالي، 1989، ص186 – 187.

[132] Tildon, op.cit, p.124.

[133] محمود رياض، مذكرات، ج1، ص361.

زمام الشرق الأوسط ينتقل إلى يد كيسنجر:ـ

في ظل هذه التطورات العاصفة، كانت الأفكار المكتوبة التي قدمها بيرجس في 23 مايو قد بعثت قدراً من الأمل لدى المصريين ـ رغم إدراكهم أن الحكومة الأمريكية تعاملت مع ورقة بيرجس كمبادرة شخصية غير رسمية منه[134] ـ فسلم السادات إليه في 4 يونيو اقتراحاً مصرياً يتضمن من جديد الإصرار على إرسال قوات مصرية إلى شرق القناة وضرورة حصول مصر على الممرات الاستراتيجية في سيناء ضمن الاتفاق المؤقت المنشود، ولعل السادات ـ بمعنى معين ـ كان يتوقع دعماً أمريكياً لاقتراحه هذا نظراً لأنه كان قريباً جداً من مسودة بيرجس[135].
لكن الأحداث لم تلبث أن خيبت رجاء السادات وأشعرت المصريين بالخديعة؛ ذلك أنه تجاوباً مع غضب إسرائيل مما اعتبرته تشجيعاً أمريكياً للمصريين على تقديم تصورات مرفوضة، اعتبر كيسنجر ـ كعادته ـ تحرك بيرجس مناورة غير منسقة مع البيت الأبيض "وعملاً غير احترافي بالمرة"[136]، ليتجمد الموقف بعد ذلك لشهر كامل تحت وطأة رغبة نيكسون ـ القلق إزاء المعاهدة المصرية السوفيتية ـ في عدم استفزاز إسرائيل في وقت يدير فيه كيسنجر مفاوضات سرية شاقة مع الفيتناميين في باريس ويستعد لإعلان بداية الانفتاح على الصين، وهو ما بدت معه قضية الشرق الأوسط معضلة صعبة ومثيرة للمتاعب[137].
وقد حطم ذلك التجاهل الأمريكي أعصاب السادات، الذي كان خلال يونيو 1971 دائم الاستدعاء لبيرجس دون جدوى، حيث استمرت إسرائيل في صلفها يحميها عزوف الولايات المتحدة عن اتخاذ أي موقف فعال[138].
وفي بداية يوليو، عادت أروقة واشنطون لبحث قضية الشرق الأوسط مجدداً، في ظل قناعة متصاعدة بأن جوهر المأزق القائم هو عدم رغبة إسرائيل في تقديم أية تنازلات[139]، بينما ظهر واضحاً أن السادات الذي

---

[134] Telegram from the Interests Section in Egypt to the Department of State, June 10, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.870 – 872.

[135] كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل، ص205 ـ 206.

[136] Kissinger, op.cit, ebook.

[137] كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل، ص206.

[138] السادات، مصدر سابق، ص378.

[139] Memorandum from the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Haig) to President Nixon, July 2, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, p.880.

انتظر طويلاً لا يزال يأمل في اتفاق جزئي مؤقت يعزز استراتيجيته في العبور بدون معركة، وقد كانت رغبة السادات جارفة إلى الحد الذي دفعه لأن يؤكد للأمريكيين بوضوح أنه سيطلب من المستشارين السوفيت المغادرة بمجرد التوصل إلى الاتفاق المنتظر[140].

على هذه الخلفية، وافق نيكسون على أن يسافر سيسكو إلى إسرائيل لمناقشة رؤيتها للاتفاق المؤقت وموقفها من وجود قوة مصرية رمزية على الضفة الشرقية للقناة، لكنه تحفظ عن تقديم الدعم له في مهمته، فبدا بذلك أن سيسكو يتحرك على مسئوليته الخاصة[141].

وقد مضت محادثات سيسكو في القدس متثاقلة مع نهاية يوليو وطوال الأسبوع الأول من أغسطس 1971، وتوجت برفض إسرائيلي قاطع لأي وجود عسكري مصري شرق القناة[142]، وكان كل ما عرضته إسرائيل فيها هو الانسحاب شرقاً إلى مسافة تتراوح بين 7 ـ 10 كيلومترات، حتى تبقى القناة في مرمى المدفعية الإسرائيلية[143]، وهكذا كان ما قدمته إسرائيل في هذه الجولة أسوأ حتى مما عرضته في مقترحاتها ـ بالغة السوء ـ في مايو السابق، وكان هذا بلا شك نتيجة إدراكها ضعف موقف السادات ولهفته الزائدة للتوصل إلى اتفاق.

ونتيجة لهذا الفشل الأمريكي والتعنت الإسرائيلي أصيب المصريون مجدداً بخيبة الأمل، وفي الوقت الذي كان السادات ينتظر فيه أي موقف أمريكي متعاطف مع مطالبه ـ خاصة بعد تنازلاته في مبادرة 4 فبراير ـ كان الأمريكيون يتجهون إلى تبني سياسة صارمة تعزز تفوق إسرائيل العسكري على جيرانها العرب[144].

وهكذا، أنهى الإخفاق في إبرام اتفاق مؤقت حول القناة في أغسطس 1971 سيطرة روجرز وسيسكو كصانعين للسياسة في الشرق الأوسط، وبدا واضحاً منذ تلك اللحظة أنه إذا كانت هناك بعد ذلك مبادرات أمريكية لحلحلة الأزمة فسيكون البيت الأبيض ـ وبالتحديد كيسنجر ـ هو المسئول عنها، لكن ظلت المشكلة أن كيسنجر كان معادياً للعرب تماماً ولا يرى

---

(140) Telegram from the Interests Section in Egypt to the Department of State, July 7, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, p.882 – 883.

(141) كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل، ص206.

(142) Rafael. Gideon, op.cit, p.269 – 270.

(143) محمود رياض، مذكرات، ج1، ص368.

(144) Memorandum from Secretary of Defense Laird to President Nixon, June 21, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.873 – 875.

أزمة الشرق الأوسط إلا في ضوء الصراع الأمريكي السوفيتي، ومن هذا المنظور كان الرجل متعاطفاً بشكل حاسم مع "حق" إسرائيل في رفض تقديم أية تنازلات طالما بقي وجود سوفيتي كبير في مصر[145].

وعلى هذا المستوى، كان ما حدث محزناً تماماً بالنسبة لمصر والعرب، ففي ذات اللحظة التي استوعب فيها السادات طبيعة التحولات الجديدة على القمة في الولايات المتحدة وبدأ في وضع كل رهانه في إنجاز أي شئ على كيسنجر وحده[146]، نجح كيسنجر في إقناع نيكسون برؤيته القاضية بتجميد الوضع في الشرق الأوسط، ولعل ما ساعد الرجل على الهيمنة على هذا الملف كان رغبة نيكسون في التهدئة وعزوفه عن مواجهة أية أزمات في تلك المنطقة الحساسة مع اقتراب عام الانتخابات الرئاسية الأمريكية[147].

وتطبيقاً لرؤيته في تجميد كل شئ، قرر كيسنجر تطويل الاتصالات مع الأطراف في المنطقة ومنعها من الوصول إلى أية نتائج حتى يغير السوفيت وبعض العرب مواقفهم[148]، مؤكداً في مذكرة رفعها لنيكسون بتاريخ 23 سبتمبر 1971 أن أهم ما يجب فعله بخصوص الاتفاق المؤقت هو "تخفيض توقعات المصريين" ودفعهم للتفكير بشكل أكثر "واقعية" حول المدى الذي يمكن أن تقبله إسرائيل[149].

وقد انعكست توجهات كيسنجر الجديدة سريعاً بشكل سلبي للغاية على السادات، الذي أوضح في أحد اجتماعاته بقادته العسكريين فيما بعد أن شهري أغسطس وسبتمبر 1971 كانا "أسوأ شهرين في حياته"، حيث تجاهله الأمريكيون تماماً رغم موقفه المؤيد لجعفر النميري ضد الشيوعيين في أحداث انقلاب السودان في يوليو من ذلك العام[150].

***

على خلفية فتور الموقف الأمريكي منه، لم يجد السادت أمامه بداً من إحياء خيار المعركة والعودة للتواصل مع السوفيت، فزار موسكو على رأس وفد كبير في الفترة من 11 ـ 13 أكتوبر 1971، وكان الهدف الأساسي لزيارته هو التباحث مع السوفيت حول إمكانية القيام بعمل

---

(145) كوانت، عملية السلام، ص134.

(146) هيكل، الطريق، ص151.

(147) Hersh, op.cit, p.413.

(148) Kissinger, op.cit. ebook.

(149) Memorandum from the president's assistant for national security affairs (Kissinger) to president Nixon, September 23, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.901 – 902.

(150) عبد المنعم خليل، مصدر سابق، ص253.

عسكري محدود يجبر إسرائيل على الالتزام بتنفيذ القرار 242، ولما كان تبني هذا الخيار يتطلب دعماً سوفيتياً كبيراً فقد استهدفت الزيارة أيضاً التوصل إلى التزام سوفيتي بتحقيق "التعادل" المصري الإسرائيلي عسكرياً[151].

وفي البداية، تحدث السادات فأكد ضرورة رفع مستوى التعاون بين البلدين في كافة المجالات، وأوضح أن على الاتحاد السوفيتي دعم مصر في مواجهة المخطط الأمريكي الذي يستهدف إزالة الوجود السوفيتي في المنطقة العربية، كما يستهدف عزل مصر عن العالم العربي عبر دفعها إلى تبني حل مصري منفرد تتخلى فيه عن مساندة حقوق الشعب الفلسطيني[152].

وفي إطار التزام السوفيت بإمداد جبهة سوريا بالسلاح كان لهم مفهوم مختلف لقضية "التعادل" العسكري"، حيث قدروا توازن القوى على أساس مجموع ما لدى مصر وسوريا مقابل ما لدى إسرائيل، وبناء على هذا عقد وزير الدفاع السوفيتي الماريشال جريتشكو خلال جلسة المباحثات الثانية مقارنات موسعة بين الأطراف خلص منها إلى أن التسليح على جبهتي مصر وسوريا يتعادل إن لم يزد عن الأسلحة والمعدات المتوافرة لدى إسرائيل[153]، وبنسبة قد تصل إلى 2:1 في بعض الأسلحة بما فيها الطيران[154].

وبمعنى أساسي، كان كلام جريتشكو يوحي بأنه لا يتصور قيام المعركة دون اشتراك سوريا مع مصر، كما كان يوحي أيضاً ـ وهذا هو الأهم ـ بأن المعركة ممكنة بالوضع القائم، وقد وصل هذا المعنى بوضوح للسادات نفسه فقال لوزير الحربية الفريق أول محمد أحمد صادق بعد الجلسة أمام أعضاء الوفد "سمعت كلام جريتشكو يا محمد، زي ما يكون بيقول لنا ماتحاربوا بأه، إذا كنتم ناويين على الحرب"[155].

وفي هذه الزيارة، قدم الاتحاد السوفيتي لمصر التسليح التالي: 10 طائرات تي يو16 القاذفة المسلحة بصواريخ موجهة مداها 150 كم ـ 100 طائرة ميج21 يتم توريدها خلال عامي 1971 و1972 ـ صواريخ

(151) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص188.
(152) محمود رياض، مذكرات، ص378 – 379.
(153) محمد عبد السلام الزيات، مصدر سابق، ص264.
(154) محمود رياض، مذكرات، ج1، ص382.
(155) محمد عبد السلام الزيات، مصدر سابق، ص264.

سام6 للدفاع الجوي ـ مدفعية ومعدات عبور[156]، وقد استقبل السادات هذه التقديمات بكثير من الرضا[157].

وبعد عودة السادات من موسكو قرب منتصف أكتوبر 1971 بادر الأمريكيون بالاتصال، لكن اتصالهم لم يحمل جديداً حيث أكدوا عدم قدرتهم على تقديم رؤية مفصلة حول عناصر اتفاق مؤقت بين مصر وإسرائيل[158]، فتم إبلاغ بيرجس ـ بالمقابل ـ أن مصر لن تواصل الحوار حتى تتعرف على مواقف إسرائيلية محددة من القضايا المطروحة[159].

وبعد عشرة أيام تقريباً، أعلنت جولدا مائير ـ في خطاب حمل هجوماً حاداً على مساعي روجرز للربط بين الاتفاق المؤقت والحل الشامل ـ رؤية إسرائيلية جديدة بخصوص الاتفاق المؤقت؛ أكدت على: تعهد مصر بإعادة فتح قناة السويس خلال ستة أشهر من توقيع الاتفاق المرحلي أمام جميع السفن بما فيها السفن الإسرائيلية، وقف إطلاق النار لمدة غير محددة، انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خطوط جديدة يُتفق عليها، يمكن لبعض المدنيين المصريين عبور القناة اتصالاً بعملية إعادة فتحها لكن لن يسمح لأية قوة عسكرية مصرية بعبورها، تتعهد مصر بخفض قواتها على الضفة الغربية للقناة، لا تعد الخطوط التي يتم الانسحاب إليها حدوداً نهائية لدولة إسرائيل فهذه ستحددها اتفاقية السلام فيما بعد[160].

يظهر هنا واضحاً أن هذه الرؤية لم تحمل جديداً يذكر؛ حيث استمر فيها الإصرار المتعنت على الثوابت الإسرائيلية التقليدية الخاصة بضمان حرية مرور السفن الإسرائيلية في القناة بعد افتتاحها، تخلي مصر عن خيارها العسكري من خلال الإقرار بوقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى، ورفض عبور أية قوة عسكرية مصرية إلى الشاطئ الشرقي للقناة. وفيما بدا ـ بشكل ما ـ دعماً لهذه الطروحات الإسرائيلية المتعنتة ورداً على زيارة السادات لموسكو وما شهدته من اتفاقات بخصوص التسليح، وكذلك محاولة لامتصاص الإلحاح الإسرائيلي لإبرام اتفاق طويل الأمد حول

---

(156) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص191.

(157) محمد عبد السلام الزيات، مصدر سابق، ص265.

(158) Telegram from the Department of state to the Interests section in Egypt, October 14, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, p.925.

(159) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص192.

(160) Statement to the Knesset by Prime Minister Meir, 26 October 1971, in: Israel's Foreign Relations Volumes 1-2: 1947-1974, op.cit, https://www.gov.il/en/Departments/General/32-statement-to-the-knesset-by-pm-meir-26-october-1971.

إمدادات الأسلحة، وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل في بداية نوفمبر 1971 مذكرة تفاهم هامة وافق بموجبها الأمريكيون على تقديم الدعم التقني والتصنيعي لإسرائيل في إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية، وهو ما كان يعني دعم الولايات المتحدة البرنامج الإسرائيلي للاكتفاء الذاتي من الأسلحة[161].

وفي ضوء هذا كله، دعا السادات في 3 نوفمبر لاجتماع مجلس الأمن القومي المصري لمناقشة الموقف، وكان تقديره أنه ما لم تمارس مصر "ضغطاً مادياً" فلن يكون بمقدورها تعديل موقف إسرائيل، وفي هذا الاجتماع أشار الرجل إلى وجوب التفكير في عملية لعبور القناة، وهو ما يتطلب تعبئة قدرات إضافية والتنسيق مع سوريا والدول العربية، على أن تكون العملية العسكرية المقترحة في ربيع 1972[162].

في تلك اللحظة اتخذ الأمريكيون موقفاً متصلباً؛ فنقل بيرجس في 6 نوفمبر رسالة من واشنطون تتساءل عن موقف مصر الراهن وعما إذا كانت لا تزال مهتمة بالتفاوض لإنجاز اتفاق مرحلي، وقد أشارت الرسالة إلى شكوك أمريكية حول الموقف المصري[163]، وكانت هذه الشكوك نابعة ـ بشكل خاص ـ من مقال كتبه هيكل في اليوم السابق وأعرب فيه عن اعتقاده بأن من "المستحيل" أن تقبل مصر باقتراح كانت قد قدمته الولايات المتحدة لإجراء ما أسمته "مباحثات عن قرب" في نيويورك بين مصر وإسرائيل، وقد أبدى الرجل في مقاله قناعة بأن مصر قادرة على القتال لتحرير أرضها، وبأن التفاؤل الذي أشاعته الدبلوماسية الأمريكية بخصوص إمكانية التوصل إلى اتفاق في هذه المباحثات هو مجرد محاولة لستر عجزها عن الضغط على إسرائيل أو تواطؤها معها، وهو لهذا "تفاؤل لا يقوم على أساس"[164].

وفي واقع الأمر، لم تكن شكوك واشنطون بشأن موقف السادات من اقتراحها المشار إليه بعيدة عن الحقيقة، حيث بدا الوضع بالنسبة للرجل كدعوة أمريكية للاستسلام والجلوس على مائدة التفاوض دون شروط مسبقة في ظل استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي على جبهة القناة[165]، ومن

---

[161] Whetten, op.cit, p.203.

[162] حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص192 – 193.

[163] Telegram From the Department of State to the Interests Section in Egypt, November 6, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.938 – 941.

[164] الأهرام، 5 نوفمبر 1971، أحاديث السفر: تساؤلات عن موقف مصر "محمد حسنين هيكل".

[165] حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص193.

هنا فقد أعلن في خطابه أمام مجلس الشعب المصري في 11 نوفمبر 1971 ـ فيما يعد سحباً عملياً لمبادرة 4 فبراير ـ أن مصر ليست على استعداد لأن تنزل بالحل الذي تريده "إلى مستوى اتفاقية حول قناة السويس"، لأن مطلبها هو الحل الشامل وفق قرار مجلس الأمن 242، كما طالب إسرائيل بأن ترد على مبادرة يارنج في 8 فبراير واعتبر ذلك شرطاً مسبقاً لأي تحرك مصري[166].

وفي مواجهة ذلك، عمقت الولايات المتحدة تنسيقها مع إسرائيل سياسياً وعسكرياً؛ فمن الناحية السياسية تم التوافق بين نيكسون وجولدا مائير في بداية ديسمبر 1971 ـ بفضل استراتيجية كيسنجر في تجميد الصراع ـ على تجاوز محاولات روجرز لحل كامل مع مصر، ومنذ ذلك الحين أصبح الموقف الأمريكي "العملي" لا يصر على انسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية[167]، أما عسكرياً فقد استمر الأمريكيون في تصعيد الاستفزاز، فرغم تأكيد التقديرات العسكرية الأمريكية نفسها أن إسرائيل تتمتع "بتفوق عسكري كبير"[168]، فقد وافقت الولايات المتحدة في نهاية ديسمبر على إمدادها بأعداد إضافية من طائرات الفانتوم والسكاي هوك خلال عامي 1972 ـ 1973[169]، كما طمأن نيكسون جولدا مائير بأن شحنات الطائرات مستقبلاً لن تكون مرهونة بالتوصل لتسوية سياسية في الشرق الأوسط[170].

***

لم يكن السادات مرتاحاً وهو يستقبل عام 1972، وكان السبب الرئيسي لارتباكه أنه كان قد أعلن مراراً عام 1971 "عاماً للحسم" متصوراً أنه بذلك يمارس ضغطاً على جميع الأطراف ويضع كل القوى على حافة الهاوية، لكنه سرعان ما اكتشف أن شعاره ذاك إنما شكل ضغطاً عليه هو وليس على أحد سواه[171].

---

(166) خطاب الرئيس أنور السادات في افتتاح الدورة الأولى لمجلس الشعب: 11 نوفمبر 1971، ضمن: قال الرئيس السادات، ج1، ص231 – 238.

(167) Indyk, op.cit, ebook.

(168) Memorandum from Secretary of Defense Laird to President Nixon, November 30, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.951 – 953.

(169) رابين، مصدر سابق، ص286.

(170) Editorial note, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.953 – 955.

(171) هيكل، أكتوبر، ص240.

وفيما نرى، ارتكز هذا الشعار بالأساس على وعود روجرز المراوغة في بداية 1971 بإنجاز حل سلمي للصراع في ذلك العام، ومن هنا جاءت نهاية "عام الحسم" دون حسم نتيجة منطقية لضعف روجرز وفشله حتى في إنجاز اتفاق مرحلي حول القناة، ما مكن كيسنجر في النهاية من السيطرة على الملف وتجميده كلياً.

ويدعم رؤيتنا تلك، أن السادات قد أطلق هذا الشعار دون تشاور مع السوفيت وهم حليفه الأساسي، فبدا الشعار لهم فارغاً ويفتقر إلى الجدية، ولا هدف له سوى الضغط عليهم للحصول على مزيد من السلاح دون أفق محدد[172].

في ظل هذا الإحباط والارتباك، عقد السادات بمنزله بالجيزة في 2 يناير 1972 اجتماعاً لأهم قادته العسكريين، أوضح لهم فيه بشكل مفصل أنه بذل طوال عام 1971 كل جهد ممكن للعبور بدون معركة لكنه لم يحصد أي نتيجة، فأمريكا تضغط عليه كي يجلس دون شروط مع إسرائيل لأنها تعلم رغبته في "تفادي معركة العبور"[173].

وبناء على هذا، قال السادات بشكل لافت في نهاية الاجتماع أن "عامل الوقت لم يعد في صالح مصر لأن التوازن في التسليح وخاصة في الطائرات أصبح في صالح إسرائيل، وأعتقد أن أنسب توقيت للمعركة كان ربيع 1971"[174].

في تقديرنا، يعد هذا الكلام من السادات بالغ الأهمية، فهو يعزز بوضوح رؤية الفريق أول محمد فوزي القاضية بأن توازن التسليح بين مصر وإسرائيل كان في ربيع 1971 في أفضل حالاته بالنسبة للعرب، بل أنه كان أفضل حتى من التوازن الذي حاربت مصر على أساسه بالفعل في أكتوبر 1973[175]، كما يعزز هذا الكلام كذلك مصداقية تساؤل الماريشال

---

(172) فلاديمير فينوجرادوف، مصر من ناصر إلى حرب أكتوبر: من أرشيف سفير، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2016، ص41.

(173) عبد المنعم خليل، مصدر سابق، ص266.

(174) نفسه، ص269.

(175) محمد فوزي، حرب أكتوبر، ص32؛ وفي شهادته أمام "لجنة إجرانات" التي تشكلت لدراسة أسباب تعرض إسرائيل للمفاجأة في حرب أكتوبر، يقدم الجنرال أهارون ياريف ـ رئيس شعبة المخابرات العسكرية الإسرائيلية "أمان" حتى أول أكتوبر 1972 ـ ملاحظة مهمة تدعم منطق الفريق فوزي، حيث يؤكد أنه في ربيع ـ صيف 1971 كانت الاستعدادات المصرية للحرب "شبه مكتملة بالفعل، أو أنها كانت مكتملة بالقدر الذي يمكنهم من المضي قدماً لعبور قناة السويس بسهولة كبيرة وبسرعة". راجع: انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ترجمة: ابراهيم البحراوي وآخرون، الجزء الثاني: وثائق وزير الدفاع وقادة الأسلحة والجبهة السورية، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2016، ص647.

جريتشكو الضمني عن مدى جدية مصر في الحرب بعد أن أوضح بالأرقام أمام السادات في أكتوبر 1971 طبيعة توازن التسليح بين كل من مصر وسوريا مجتمعتين وبين إسرائيل.

ويعزز هذه الرؤية أيضاً، ما يذكره الأكاديمي البارز وليم كوانت عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي في تلك الفترة، من أن إسرائيل تلقت من الولايات المتحدة دعماً عسكرياً في السنوات 1971 ـ 1973 بقيمة 45 ثم 300 ثم 307 مليون دولار على التوالي، ويمثل ذلك زيادة بمقدار عشرة أضعاف تقريباً في حجم المعونة العسكرية الأمريكية لها بالمقارنة مع السنوات الثلاث السابقة 1968 ـ 1970[176].

يدفعنا ما سبق للاعتقاد بأن السادات ربما يكون قد أهدر فرصة مناسبة للحرب في ربيع 1971، وانشغل بدلاً منها بالتخلص من خصومه داخل النظام والجري وراء سراب "الحل السلمي" الأمريكي.

وقد رفض بعض قادة حرب أكتوبر هذه الفرضية بشكل حاسم، بالإشارة إلى غياب "خطة هجومية" تفصيلية في تلك اللحظة، مؤكدين على أن الخطط الموجودة حتى ذلك الحين كانت دفاعية فحسب[177]، إلا أن ثمة قادة آخرين أكدوا وجود خطة عسكرية مصرية لتحرير سيناء منذ عهد جمال عبد الناصر "كان الرأي قد استقر في المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفي مجلس الدفاع الوطني على تنفيذها" خلال فترة زمنية قصيرة بعد نهاية وقف إطلاق النار الذي فرضته مبادرة روجرز[178].

***

بعد الانتفاضة الطلابية ضده في بداية عام 1972 نتيجة فشل "عام الحسم" واختناق المجتمع المصري تحت وطأة حالة اللا سلم واللا حرب، شكل السادات حكومة جديدة برياسة عزيز صدقي، واقترن ذلك بالإعلان عن نيته القيام بزيارة جديدة إلى موسكو[179].

لكن قبل السفر إلى موسكو، سافر السادات إلى أسوان لمعاينة وسائل الدفاع عن السد العالي، واستمع هناك إلى شكاوى حادة من القاذفة "تي يو16" التي كانت مصر قد حصلت عليها في العام السابق، وكان تقدير

---

(176) كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل، ص234.

(177) راجع مثلاً: طه المجدوب، مصدر سابق، ص165 – 167.

(178) الأهرام، 6 مايو 1996، تصويبات لمغالطات حول حربي الاستنزاف وأكتوبر "محمد فوزي ـ عبد المنعم واصل ـ حسن البدري ـ عبد المنعم محمد خليل ـ جبر علي جبر"؛ وراجع كذلك: بريماكوف، مرجع سابق، ص174.

(179) Rubinstein, op.cit, pp.165 – 167.

الطيارين الذين يقودونها أنها إذا استُخدمت في عمليات هجومية فلن يقدر لأكثر من 20% منها العودة من مهمتها الأولى[180].

أما في الولايات المتحدة، فقد وقع الأمريكيون في 2 فبراير 1972 مذكرة تفاهم مع إسرائيل وافقوا بمقتضاها على أن يبيعوا لها 42 طائرة فانتوم و82 طائرة سكاي هوك خلال السنوات القليلة التالية، كما كان لافتاً كذلك أن الولايات المتحدة تعهدت في هذه المذكرة بعدم طرح أية مبادرة بخصوص الشرق الأوسط قبل مناقشتها مسبقاً مع الإسرائيليين، ما يعني أنها قد ربطت نفسها رسمياً بالموقف الإسرائيلي[181].

وقد ترافق هذا الموقف الأمريكي المنحاز كلياً لإسرائيل، مع استمرار مساعي روجرز لدفع مصر وإسرائيل إلى قبول خيار "المباحثات عن قرب"[182]، وهو خيار تعاملت معه مصر بفتور مفضلة أن تتم أية مباحثات جديدة لعقد اتفاق مؤقت برعاية المبعوث الأممي يارنج وليس حكومة الولايات المتحدة[183].

ونحن نعتقد أن الموقف المصري الفاتر إزاء هذا الاقتراح منذ البداية، لم يكن تعبيراً عن يأس السادات من الدور الأمريكي في البحث عن تسوية ـ وهو الدور الذي كان يعتبره حاسماً وظل يتطلع إليه طوال الوقت ـ بل عن فهم لتوازنات القوى داخل إدارة نيكسون والتي كان واضحاً فيها سيطرة كيسنجر التامة على ملف الشرق الأوسط، وأن كل ما يفعله روجرز هو مجرد محاولة لإثبات الوجود أو تمرير الوقت الضائع حتى لقاء القمة الأمريكي السوفيتي المقرر في مايو ثم الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر 1972.

في هذا المناخ، زار السادات موسكو في 3 ـ 4 فبراير 1972 وشرح للقادة السوفيت محاولات أمريكا فرض حل جزئي على مصر، مؤكداً ضرورة القيام بعمل عسكري في النصف الثاني من عام 1972 للوصول إلى المضايق، وبذلك يمكن فتح أفق العمل السياسي، وبعد أن نقل السادات لمضيفيه السوفيت عدم رضا الطيارين المصريين عن القاذفة "تي

---

[180] هيكل، الطريق، ص170.

[181] كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل، ص212.

[182] Telegram from the Department of state to the Interests section in Egypt, February 12, 1972, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, p.976 – 980.

[183] Telegram from the Department of state to the Interests section in Egypt, February 18, 1972, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, p.983.

يو16"، طلب مجدداً قوة قاذفات مقاتلة للردع تعمل في عمق إسرائيل وقوة دبابات حديثة من طراز "تي62"، وعرض استعداد مصر للحصول على هذه الأسلحة بالعملة الصعبة[184].

وقد وافق السوفيت على أن يكون العمل العسكري المقترح في النصف الثاني من عام 1972 بعد مؤتمر القمة بين بريجنيف ونيكسون، كما وافقوا فيما يتعلق بالتسليح على إمداد مصر ب100 طائرة ميج21 معدلة منها 70 حتى منتصف العام، علاوة على 20 قاذفة "تي يو22" و200 دبابة "تي62" حتى منتصف العام، وفي الإطار نفسه تعهد السوفيت كذلك بإعادة النظر في منظومة الحرب الإلكترونية ودعم الدفاع الجوي السوري وتنسيق التعاون المصري السوري في مجال استخدام المطارات[185].

يلفت النظر في هذه الزيارة، استمرار موضوع طائرة الردع قضية أساسية في مسار العلاقة المصرية السوفيتية، وقد أسهم في خلق هذه الهالة حول فكرة طائرة الردع أداء الطيران الإسرائيلي في يونيو 1967 ثم في الغارات على العمق المصري 1969 ـ 1970، لكن المؤكد أن هذه المسألة شابتها من الجانب المصري مبالغة شديدة؛ فحتى في حال توفر هذه الطائرة لم يكن من المؤكد أن تكون ذات أهمية استراتيجية حاسمة[186]، كما أن العلم العسكري لا يؤمن بقدرة سلاح واحد ـ مهما كانت أهميته ـ على كسب معركة، فضلاً عن أن عمق إسرائيل يقع داخل مدى الضرب من القواعد السورية وكان من الممكن والطبيعي انطلاق المقاتلات المصرية منها بعد تعزيز نظام الدفاع الجوي عنها بما يكفل حرية عمل هذه المقاتلات، إلا أن اعتبارات عديدة عطلت تحقيق ذلك[187].

لكن مع هذا، كان إلحاح السادات وسجالاته الصاخبة مع السوفيت منذ بداية عهده في موضوع طائرة الردع مفيداً لمصر في جانب غير مباشر، حيث ساهم هذا الإلحاح في ترسيخ تصور لدى صناع القرار في إسرائيل ـ وبالذات لدى شعبة المخابرات العسكرية "أمان" ـ طوال عام 1972 وعلى امتداد الشهور التسعة الأولى من عام 1973 كان مفاده أن لا معركة في الأفق؛ لأن مصر لن تجرؤ على شن حرب ضد إسرائيل ما لم تملك طائرة قاذفة ثقيلة طويلة المدى قادرة على ضرب العمق

(184) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص202 ـ 203.

(185) نفسه، ص204 ـ 205.

(186) Rubinstein, op.cit, p.192.

(187) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص175.

الإسرائيلي، بينما لن تبادر سوريا إلى الحرب وحدها دون مشاركة مصرية نشطة فيها[188].

***

بعد عودة السادات من الاتحاد السوفيتي في أوائل فبراير 1972، لم تجر الأمور بشكل جيد بين القاهرة وموسكو، بل اتجهت سريعاً ـ نتيجة تراكم جملة من الالتباسات وعناصر الاحتقان ـ نحو أزمة علنية لم يكن لها ما يبررها.

بدأت نذر هذه الأزمة، حين سافر الفريق عبد القادر حسن نائب وزير الحربية المصري إلى موسكو في 10 مارس 1972 على رأس لجنة عسكرية لتوقيع عقود اتفاقية التسليح التي جرى الاتفاق عليها، لكن الرجل عاد في 18 مارس دون أن يوقع على البندين الخاصين بالدبابات تي62 والطائرات تي يو22، حيث طلب السوفيت أن تسدد مصر ثمنهما بالعملة الصعبة ونقداً، وهو ما يخالف الترتيبات المعتادة المعمول بها لتسديد ثمن صفقات السلاح منذ عهد عبد الناصر[189].

ولما طلب وزير الحربية المصري الفريق أول محمد صادق إيضاحاً لما حدث من كبير المستشارين السوفيت، أبلغه هذا أن تلك كانت رغبة الحكومة المصرية ـ حيث كان السادات يتوقع أن تبرم ليبيا صفقة بترول مع السوفيت يمكن استغلال قيمتها لسداد ثمن هذه الأسلحة ـ لكن الوزير رفض بحدة هذا التفسير[190] وطلب أن تُسحب القوات السوفيتية في مصر على الفور وتعود إلى بلادها[191].

وكان معروفاً عن الفريق صادق حساسيته المفرطة والعلنية ضد الاتحاد السوفيتي وضد السلاح السوفيتي[192]، وقد خلق تصرفه المتسرع وضعاً معقداً أحرج السادات، خاصة وأنه كان يعلم أن السوفيت لم يخطئوا حيث استجابوا لرغبة مصرية كان قد أبداها لهم بوضوح بإمكان الدفع بالعملة الصعبة، كما كان إجراء صادق يعطل تسليح القوات المصرية طبقاً لاتفاقية فبراير ويسبب خللاً في نظام الدفاع الجوي ويؤجل دعم الدفاع الجوي السوري، وقد تخلص السادات من الموقف بحل وسط يستجيب جزئياً

---

(188) Brecher. Michael, Decisions in crisis – Israel: 1967 and 1973, University of California press, 1980, p.53.

(189) محمد أحمد صادق، سنوات في قلب الصراع: مذكرات الفريق أول محمد أحمد صادق وزير الحربية الأسبق، تحرير: عبده مباشر، المكتب المصري الحديث ـ القاهرة، 2018، ص187 ـ 188.

(190) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص206.

(191) هيكل، أكتوبر، ص246.

(192) راجع: عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص43.

لحساسية المؤسسة العسكرية تجاه الخبراء السوفيت؛ فقرر سحب ثلثي القوة السوفيتية والإبقاء على الثلث في مواقعه على أن تحل الكتائب المصرية التي تم تدريبها محل نظيرتها السوفيتية المغادرة، ورد السوفيت على ذلك برفض بيع الطائرة إم500 التي طلبها المصريون وبإيقاف شحن الطائرات تي يو22 المتفق عليها في فبراير[193].

ولعل ما زاد من عمق الأزمة التي أثارها الفريق صادق مع السوفيت في مارس 1972، أن هؤلاء لم يكونوا غافلين عما كان يتردد آنذاك في الدوائر الدبلوماسية بالقاهرة من اتجاه لتشكيل محور مصري سعودي إيراني بهدف إضعاف الوجود السوفيتي في مصر، كما كان السوفيت مدركين كذلك للأسباب التي دفعت ليبيا للتراجع عن إبرام صفقة أسلحة تشمل القاذفة تي يو16 والدبابة تي62، حيث تم ذلك "بإيعاز من دوائر مصرية على الأرجح"[194].

وقد رصد الأمريكيون سريعاً الضباب المتكاثف بين القاهرة وموسكو، فأكد كيسنجر لنيكسون في 8 إبريل 1972 أن العلاقة المصرية ـ السوفيتية تتعرض لأزمة، ويبدو واضحاً أنها لا تسير بسلاسة كما كان الحال أيام عبد الناصر[195].

وكان ثمة سبب آخر لثقة كيسنجر بتعثر العلاقة المصرية السوفيتية، ذلك أن مصر فتحت في تلك اللحظة بالذات قناة سرية مع البيت الأبيض؛ حيث اخبر ضابط مصري كبير أحد المسئولين الأمريكيين بالقاهرة في 5 إبريل أن مصر غير راضية عن مستوى الاتصالات مع الولايات المتحدة وترى ضرورة رفعها إلى المستوى الرئاسي بما يتجاوز وزارتي الخارجية في البلدين، مقترحاً إما أن يقوم مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ريتشارد هيلمز أو كيسنجر نفسه بزيارة القاهرة، أو أن يقوم مستشار السادات لشئون الأمن القومي حافظ إسماعيل بزيارة واشنطون[196]، وقد رد الأمريكيون يوم 29 إبريل مبدين ترحيبهم باستقبال مبعوث السادات في الولايات المتحدة، لكن بعد نهاية قمة موسكو بين بريجنيف ونيكسون[197].

---

(193) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص207 – 209.

(194) نفسه، ص209.

(195) Memorandum from the president's assistant for national security affairs (Kissinger) to president Nixon, April 8, 1972, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.996 – 998.

(196) Kissinger, op.cit, ebook.

(197) Memorandum from Director of central intelligence Helms to the president's assistant for national security affairs (Kissinger),

وقد كان فتح هذه القناة السرية في تلك اللحظة بالذات تصرفاً انفعالياً متعجلاً من السادات، يوضح تبرمه المتصاعد من السوفيت ورغبته ـ المستمرة طوال الوقت ـ في الوصول إلى حل سلمي عبر الأمريكيين، وعبر كيسنجر بالذات[198].

ونتيجة لتأزم العلاقات المصرية السوفيتية، تلقى السادات دعوة عاجلة لزيارة موسكو مجدداً في أواخر إبريل 1972، وكان هذا يعبر عن قلق السوفيت وهم على أبواب القمة الأمريكية السوفيتية من حدوث شروخ في مركزهم التفاوضي[199].

ومع وصوله إلى موسكو، أوضح السادات لبريجنيف تلقيه عرضاً أمريكياً ببدء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل دون شروط مسبقة بغرض إعادة فتح القناة، وهذا يعني أن إسرائيل تدرك عدم قدرتنا على تغيير الوضع الراهن بالقوة، وعلى هذا طالب الرجل السوفيت بإعلان موقفهم من تحرير الأرض المصرية وباتخاذ إجراءات واضحة في هذا الصدد، مؤكداً رفض مصر استمرار وقف إطلاق النار "الذي أصبح عبئاً علينا"[200].

في هذا المناخ المتوتر، تحدث الماريشال جريتشكو إلى السادات عن المتطلبات الثلاثة الرئيسية لخوض حرب ناجحة، وهي: الأسلحة والتدريب وإرادة القتال، ليقول بعد ذلك "إن المطلبين الأولين متوافران لديكم، أما المطلب الثالث فعليكم أن تستشيروا ضميركم بشأنه"، وقد ضايق هذا الكلام السادات بشدة[201].

وفي الاجتماع الثاني، عرض بريجنيف برنامج تسليح يتضمن أسلحة لم يسبق إمداد مصر بها "16 طائرة سوخوي17 ـ صواريخ سطح/سطح يتولى العلماء السوفيت تجهيزها برأس تقليدية ـ وحدات صواريخ وكتائب فنية لتعزيز قوات الدفاع الجوي"، ثم أثار الرجل ـ في لمحة هامة للغاية ـ ما تم من تخلي مصري عن بعض الوحدات السوفيتية، فأكد أن المستشارين ورقة بيد مصر في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة، والأمريكيون قلقون من وجودهم ولا هم لهم إلا طردهم من مصر،

May 18, 1972, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.1001 – 1002.

(198) حول رؤية السادات للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ولدور كل منهما في الصراع العربي الإسرائيلي، راجع: أحمد صلاح الملا، عبد الناصر وعصره في الخطاب الساداتي 1952 ـ 1981، مصر العربية للنشر والتوزيع ـ القاهرة، 2017، ص96 – 99.

(199) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص209.

(200) نفسه، ص210.

(201) هيكل، الطريق، ص183.

ولهذا فخفض أعدادهم إجراء غير سليم "لكننا لا نجادل، فالأمر متروك لكم"[202].

هنا، كان بريجنيف واعياً بأهمية وجود المستشارين كورقة تفاوضية بيد مصر ـ رغم حساسية هذه الفكرة بالطبع بالنسبة للسوفيت كقوة عظمى ـ وهو الأمر الذي لم يوله السادات نفسه اعتباراً كافياً كما سنرى بعد قليل.

ومع نهاية الزيارة وعودة السادات إلى القاهرة، كان يتصور أنه توصل مع السوفيت إلى حلول لمعظم مشاكل صفقات السلاح، لكنه لم يلبث أن بدأ يتلقى بعد أيام شكاوى من تأخير توريد ما تم الاتفاق عليه، فاستدعى السفير السوفيتي فينوجرادوف وطلب إليه أن ينقل إلى بريجنيف "شكوى شديدة" من تأخير التوريد[203].

ولحسم هذا الموقف، وصل الماريشال جريتشكو إلى القاهرة في 14 مايو 1972، وفي اليوم التالي وُقعت اتفاقية تسليح واسعة بين مصر والاتحاد السوفيتي، وقد تم في هذه الاتفاقية تحديد توقيتات تسليم الأسلحة الجديدة خلال عامي 1972 – 1973[204].

ورغم أن هذا المشهد كان يوحي باتجاه العلاقات المصرية السوفيتية أخيراً إلى مرحلة من الهدوء، إلا أن تطورات الداخل المصري أبقت عليها في حال من التوتر المكتوم؛ حيث انعقدت في منتصف مايو ـ في غياب وزير الخارجية الجديد مراد غالب ودون علمه[205] ـ ندوة في مؤسسة الأهرام شارك فيها بعض دبلوماسيي وزارة الخارجية وعلى رأسهم وكيلها إسماعيل فهمي، الذي وجه انتقادات لاذعة للدور السوفيتي في أزمة الشرق الأوسط ودعا إلى إعادة تقييم العلاقة المصرية السوفيتية وتغيير نمط علاقة مصر بالقوتين العظميين باتجاه إقامة علاقة أكثر "توازناً" مع الطرفين[206].

وفي السياق المتوتر في تلك اللحظة للعلاقات المصرية السوفيتية، فُهمت هذه الندوة على نطاق واسع كمؤشر على رغبة السادات في الابتعاد عن الاتحاد السوفيتي والتقارب مع الولايات المتحدة، وكان هذا الانطباع هو ما وصل إلى السوفيت أنفسهم أيضاً فقدموا احتجاجاً رسمياً[207].

---

[202] حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص210 – 211.

[203] هيكل، أكتوبر، ص255 – 256.

[204] حول تفاصيل هذه الصفقة راجع: محمد أحمد صادق، مصدر سابق، ص271.

[205] مراد غالب، مصدر سابق، ص195.

[206] راجع: الأهرام، 19 مايو 1972، دائرة الحوار "ندوة".

[207] إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، دار الشروق، 2006، ص28.

***

خلال الأسبوع الأخير من مايو 1972، انعقد في موسكو لقاء القمة الأمريكي السوفيتي المرتقب، وقد شغلت أزمة الشرق الأوسط حيزاً متواضعاً في المباحثات، وفي نهايتها أعادت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في البيان المشترك الصادر يوم 29 مايو 1972 تأكيد تأييدهما لقرار الأمم المتحدة 242 ولمهمة السفير يارنج، كما أوضح الطرفان أن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ستفتح الآفاق أمام تطبيع الموقف في الشرق الأوسط، وستسمح بوجه خاص بدراسة خطوات تالية للعمل على تحقيق "الاسترخاء العسكري" في المنطقة[208].

وحين قرأ السادات هذا البيان صُدم صدمة عنيفة، حيث بدا له أن الأمريكيين والسوفيت قد تواطأوا على تجميد الموقف في الشرق الأوسط حتى لا يضر بوفاقهما المستجد، وأن السوفيت قد تخلوا عن دعم مصر عسكرياً لإجبارها على الاستسلام لإسرائيل[209].

وتحت وطأة هذه الشكوك، أوفد السادات في 8 يونيو 1972 الفريق محمد صادق إلى موسكو كي يؤكد التزامات الاتحاد السوفيتي تجاه مصر طبقاً لاتفاقات الطرفين، ورغم أن السوفيت أكدوا لصادق أن مصر ستحصل على كل ما تطلبه من أسلحة لضمان كسب المعركة، وأن موسكو لا يمكن أن تتفق مع واشنطون على حساب مصر[210]، إلا أن محصلة الزيارة عززت شكوك السادات بقوة؛ حيث خرج منها صادق ـ المتشكك في السوفيت دوماً ـ بأنهم أكثر اهتماماً بالجبهة الداخلية في مصر وأنهم يرغبون بتهدئة الموقف إلى ما بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر، وأنهم يتجهون للمماطلة في إمداد مصر بالسلاح أملاً في التوصل لحل سلمي للقضية[211].

وتعبيراً عن هذا المناخ، كتب هيكل في تلك اللحظة سلسلة من المقالات انتقد فيها الاتحاد السوفيتي وألمح إلى كونه مستفيداً من استمرار حالة "اللا سلم واللا حرب" في المنطقة، في إطار سياسة الوفاق مع الولايات المتحدة[212].

---

[208] Editorial note, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, p.1009.

[209] السادات، مصدر سابق، ص311.

[210] محمود رياض، مذكرات، ج1، ص403.

[211] محمد أحمد صادق، مصدر سابق، ص189.

[212] راجع المقال الأول ضمن هذه السلسلة في: الأهرام، 16 يونيه 1972، حالة اللا سلم واللا حرب: من المسئول؟ "محمد حسنين هيكل"؛ وراجع أيضاً: الأهرام، 30 يونيه 1972، حالة اللا سلم واللا حرب ـ 3: والاتحاد السوفيتي "محمد حسنين هيكل".

في ظل هذه الهواجس والشكوك تحركت الولايات المتحدة سريعاً؛ فأكد هنري كيسنجر لأشرف غربال في أواخر يونيو 1972 أنه مستعد من حيث المبدأ لبدء "اتصال رفيع المستوى" مع القاهرة بعد الانتخابات الأمريكية للبحث عن إطار لاتفاق مرحلي مع إسرائيل[213]، وفي الأسبوع الأول من يوليو تم إبلاغ وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز مجدداً خلال محادثاته مع نيكسون وكيسنجر في واشنطون أن الأمريكيين لن يضغطوا على إسرائيل لتقديم أية تنازلات إلى أن تتم تصفية الوجود السوفيتي في مصر[214]، والملفت أن الأمير سلطان بالذات ـ وكان معروفاً عنه ممارسة دور الوساطة بين السادات والأمريكيين ـ قد مر بالقاهرة في طريق عودته من الولايات المتحدة، وكان آخر شخص قابله السادات قبل أن يتوصل إلى قراره الشهير بطرد الخبراء السوفيت من مصر[215].

تأسيساً على ما سبق، أبلغ السادات السفير السوفيتي في مصر فلاديمير فينوجرادوف في 8 يوليو 1972 ـ بعد أن سلمه الأخير رسالة من بريجنيف ـ قراره بالاستغناء عن خدمات الخبراء العسكريين السوفيت اعتباراً من 17 يوليو، مخيراً إياه بخصوص الأسلحة والمعدات السوفيتية الموجودة في مصر بين أن "تبيعوها لنا أو تسحبوها إلى الاتحاد السوفيتي"[216].

بهذا القرار المفصلي، أخرج الرئيس المصري الاتحاد السوفيتي من مسرح الصراع بين مصر وإسرائيل مخلياً إياه للولايات المتحدة ومعتمداً بشكل تام على حسن النوايا الأمريكية، دون دراسة كافية لنتائج هذا التحول الكبير[217].

وإذا أردنا تقييم هذا القرار، يمكن القول ابتداءً أن السببين الذين طرحهما السادات تفسيراً له ـ وهما عبارة "الاسترخاء العسكري" الواردة في متن بيان القمة السوفيتية الأمريكية في موسكو، وكذلك تباطؤ السوفيت في توريد شحنات السلاح ـ واهيان فعلياً إلى حد كبير؛ فالعبارة الواردة في البيان الأمريكي السوفيتي فهمها السادات بشكل خاطئ، حيث أشار البيان إلى

---

[213] Memorandum of conversation, June 27, 1972, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.1015 – 1019.

[214] كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل، ص217 ـ 218.

[215] هيكل، أكتوبر، ص257.

[216] راجع رواية السادات لواقعة طرد الخبراء في: السادات، مصدر سابق، ص311 – 312.

[217] إنجي محمد جنيدي، الولايات المتحدة الأمريكية والصراع المصري الإسرائيلي 1967 ـ 1979، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2018، ص127.

الاسترخاء العسكري ـ كما أوضحنا سابقا ـ لاحقاً للتسوية السلمية وليس سابقاً عليها[218]، وقد أوضح بريجنيف هذا المعنى في رسالته للسادات يوم 8 يوليو حين أكد أن الاتحاد السوفيتي سيستمر "بكل حزم" في تقديم المساعدات العسكرية الشاملة لمصر، وأن الشحنات الحربية الجديدة سيتم إرسالها وفقاً للاتفاق الذي يجري تنفيذه[219].

وفي واقع الأمر، فإن من الصعب القول بتأخير السوفيت شحنات السلاح المتفق عليها، فلم يكن قد مضى على الاتفاقية المبرمة في القاهرة شهران، وكانت ثمة أربعة أشهر كاملة قبل الانتخابات الأمريكية، ولم يكن من المتصور القيام بعمليات عسكرية حتى تتبين اتجاهات الإدارة الجديدة في ربيع 1973[220].

نخلص من كل ما سبق إلى حقيقتين مهمتين؛ فمن ناحية كان طرد السادات الخبراء السوفيت من مصر ذروة نجاح استراتيجية كيسنجر في تبريد وتأجيل قضية الشرق الأوسط، بعد أن نجح في الإيحاء له بأن ثمة تواطؤاً أمريكياً سوفيتياً في القمة بهذا الخصوص[221]، ومن ناحية ثانية يظهر لنا أن من الصعب وضع هذا القرار المصري المفاجئ في سياق تدهور العلاقة مع الاتحاد السوفيتي فحسب ـ رغم ما فيها من توترات والتباسات ـ ما يفتح الباب لترجيح كفة "الاعتبارات الذاتية" وراءه، تلك النابعة من رغبة السادات الخاصة في التحول نحو الولايات المتحدة[222]، لقد نفذ السادات بهذا القرار ما كان قد وعد به كمال أدهم في بداية رئاسته ـ ثم الأمريكيين أنفسهم بشكل مباشر بعد ذلك ـ وهو رحيل الخبراء السوفيت، لكن دون حتى التوصل إلى اتفاق مؤقت.

وكما كانت الأسباب التي قدمها السادات لقراره انفعالية وغير محسوبة، يمكن القول كذلك أن توقيت القرار كان سيئاً؛ فبينما كان الرجل يطمح من ورائه إلى فتح الطريق أمام دور دبلوماسي أمريكي نشط للتوصل إلى تسوية سلمية لصراع الشرق الأوسط، كان نيكسون في تلك اللحظة في أوج حملته الانتخابية لتجديد رئاسته، ولم يكن مستعداً لتعريض تفوقه الكبير

---

(218) هيكل، أكتوبر، ص257.

(219) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص220.

(220) نفس المصدر والصفحة؛ وراجع تحليلاً نقدياً موسعاً لذريعة تأخر السوفيت في توريد شحنات السلاح كدافع لاتخاذ هذا القرار في: جمال علي زهران، السياسة الخارجية لمصر 1970 ـ 1981، مكتبة مدبولي، 1987، ص262 ـ 267.

(221) كيسنجر، مذكرات، ج3، ص353.

(222) مراد غالب، مصدر سابق، ص187

على منافسه الديموقراطي ماكجفرن للخطر بالقيام بأية خطوة قد تزعج إسرائيل بهذا الخصوص[223].

ومن الجدير بالانتباه، أن السادات فعل ما فعل وأهدر هذه الورقة الثمينة من يد مصر بشكل أحادي تماماً ودون حتى أن يسعى لمقايضة تفاوضية مسبقة مع الأمريكيين، ما جعل الأمر يبدو كهدية مجانية ليس ثمة من يرى نفسه مضطراً لتقديم مقابل لها[224]، وذلك رغم أن الأمير سلطان نفسه كان قد طالبه بإبلاغ السعودية بأي قرار يتخذه كي تساعده في الحصول على مقابل له من الأمريكيين، وربما يكون الرجل قد بنى وجهة نظره بهذا الخصوص على تصور مفاده أنه بمجرد اتخاذ قراره سيكون الأمريكيون سعداء لدرجة تدفعهم للاستجابة لأي شئ يطلبه[225].

إلا أن مجريات الواقع لم تطابق حسابات السادات؛ فبدا رد فعل هنري كيسنجر على هذه الهدية المجانية الكبيرة ـ التي كان هو المعني الأول بها بالطبع ـ دالاً للغاية؛ حيث قال في مذكراته بدهشة لافتة "لم أظن قط أن الرئيس المصري سيحسم الموقف كله بحركة واحدة ومن جانب واحد ... الرجل تصرف بشكل متهور، وخسر بلا عودة فرصة مهمة للتفاوض على جذور المشكلة"[226].

أما على مستوى وزارة الخارجية الأمريكية فقد كان رد الفعل أكثر تواضعاً لكنه يسير في نفس الاتجاه؛ حيث طلبت من ممثلها في القاهرة أن يتجنب بعناية في لقائه مع وزير الخارجية المصري مراد غالب أية إشارة ـ ولو غير مباشرة ـ إلى هذا التطور المهم في العلاقة المصرية السوفيتية، كما أكدت عليه ضرورة أن ينفي بقوة أي انطباع قد يكون تولد لدى السادات بعد لقائه بالأمير سلطان بأن الحكومة الأمريكية ربما تكون بصدد التفكير

---

(223) كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل، ص218؛ وراجع كذلك: جمال علي زهران، مرجع سابق، ص288 ـ 289.

(224) كان رد الفعل الأولي لكيسنجر بعد أن عرف بطرد السادات للخبراء السوفيت، أن سأل أحد مساعديه مندهشاً "ما الذي دعا السادات إلى تقديم هذه الخدمة لي؟، لماذا لم يتصل بي ويطالبني بما يريده من تنازلات أولاً؟". إدوارد شيهان، العرب والإسرائيليون وكيسنجر، الهيئة العامة للاستعلامات ـ كتب مترجمة "722"، د.ت، ص22.

(225) محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية الأمريكية 1964 ـ 1975: دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ـ جامعة الموصل، 2002، ص137.

(226) Kissinger, op.cit, ebook.

في مبادرة جديدة بشأن الشرق الأوسط في هذه اللحظة، حيث "لا مصلحة للولايات المتحدة في تغذية هذه الفكرة بأي شكل من الأشكال"[227].

وقد أتت ترجمة هذا الموقف الملتبس بأكثر أشكالها وضوحاً وفظاظة ـ بعد التيقن من أن السادات خسر حلفاءه السوفيت وأصبح بلا سند ـ حين زار رئيس مكتب رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة جوزيف جرين الوزير مراد غالب في منزله وأوضح له بقدر من الوقاحة أنه "لا يوجد حل إلا بمباحثات مباشرة مع الإسرائيليين" وأن "على المهزوم أن يدفع ثمن هزيمته"، ولما استفسر غالب عن معنى دفع الثمن قال الدبلوماسي الأمريكي أنه "لا بد من إعطاء إسرائيل ميزات في أية محادثات قادمة"[228].

ومن نافلة القول، أن إسرائيل نفسها قد توصلت بكثير من الرضا إلى خلاصة مقاربة إزاء القرار المصري، حيث تم النظر إليه كتعبير بالغ الوضوح عن تراجع الخيار العسكري لمصر[229]، وبهذا دخلت العلاقة الأمريكية الإسرائيلية مرحلة من الاسترخاء والراحة وازدادت قناعة الولايات المتحدة بعدم الحاجة إلى ممارسة أية ضغوط على الإسرائيليين[230]، وكمحصلة لذلك كله أتى رد الفعل الإسرائيلي على ما حدث في هيئة دعوة مباشرة للسادات للبحث عن "السلام" من خلال تفاوض مباشر غير مشروط مع إسرائيل[231].

أما على خط العلاقة المصرية السوفيتية نفسها، فقد حاول السادات بعد أيام من قراره العنيف ـ تحت وطأة استمرار حاجته إلى إمدادات السلاح ـ تخفيف وقع ما حدث على السوفيت، فأوفد رئيس وزرائه الدكتور عزيز صدقي إلى موسكو كي يحاول إقناع المسئولين هناك بأن يتم سحب الخبراء باتفاق بين الطرفين، كما كانت رحلة صدقي تستهدف أيضاً شراء بعض المعدات التي تركها السوفيت في مصر لا سيما طائرات الاستطلاع الأربع ووحدات الدفاع الجوي عن السد العالي، لكن رد فعل بريجنيف كان عنيفاً حيث رفض بيع المعدات التي طلبتها مصر، كما رفض بحسم اقتراح صدقي

---

(227) Telegram From the Department of State to the Interests Section in Egypt, July 19, 1972, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.1021 – 1023.

(228) مراد غالب، مصدر سابق، ص188.

(229) Shlaim, op.cit, p.313 – 314.

(230) Eban, op.cit, p.479.

(231) Statement to the Knesset by Prime Minister Meir, 26 July 1972, in: Israel's Foreign Relations, Volumes 1-2: 1947-1974, op.cit, https://www.gov.il/en/Departments/General/35-statement-to-the-knesset-by-pm-meir-26-july-1972.

بإخراج سحب الخبراء كعمل مشترك بين الطرفين، موضحاً أن الاتحاد السوفيتي سيستجيب للقرار المصري لكنه لن يكون شريكاً في أية محاولة لتغطية الأمر أو للإيحاء بأن ما حدث كان برغبة سوفيتية[232].

بناء على هذا الموقف الحاد، يمكن القول أن أكثر المتضررين من قرار السادات بطرد الخبراء السوفيت كان نظام الدفاع الجوي المصري؛ حيث كان السوفيت يقومون بتشغيل 30% من الطائرات ميج21 التي تقوم بمهام الدفاع الجوي وكانوا يقومون بتشغيل 20% من كتائب الصواريخ أرض ـ جو SAM فضلاً عن الغالبية العظمى من الوحدات الإلكترونية[233]، كما فقدت القوات المسلحة عموماً بهذا القرار عنصري الاستطلاع الاستراتيجي والتعبوي التين كانت تتمتع بهما قبل ذلك بوجود طائرات الاستطلاع الأربع ميج25 ولواء استطلاع جوي استراتيجي تي يو16 ومعلومات القمر الصناعي السوفيتي، وهي عناصر سوفيتية كانت تتعاون مع مصر وتمدها بالمعلومات عن مسرح العمليات وعن إسرائيل، ما شكل خسارة كبيرة للقوات المصرية لم يكن لديها بديل يعوضها عنها، وقد أدى هذا التطور السلبي إلى عدم توفر المعلومات الدقيقة عن القوات الإسرائيلية قبل بدء المعركة[234].

***

رغم برود استقبال الإمريكيين لخطوة السادات الضخمة بطرد الخبراء السوفيت، أبدى الرجل بمجرد اتخاذ قراره لهفة كبيرة لبدء اتصالات عالية المستوى مع الولايات المتحدة، حيث أرسل يوم 13 يوليو 1972 رسالة إلى واشنطون يؤكد فيها مجدداً أن ثمة إمكانية للشروع في محادثات سرية بين البلدين[235].

وفي 20 يوليو، تلقى هنري كيسنجر تقريراً يفيد بأن رئيس المخابرات العامة المصرية ـ اللواء أحمد إسماعيل علي ـ قد تواصل مجدداً عبر القناة السرية في اليوم السابق وشدد على ضرورة أخذ دعوة القاهرة على محمل الجد، وأن تقدم الولايات المتحدة أفكاراً جديدة تمهيداً لاجتماع سري رفيع المستوى، كما أبلغ إسماعيل الأمريكيين باهتمام مصر بعقد اتفاق مؤقت بخصوص قناة السويس[236].

---

[232] هيكل، الطريق، ص187 – 188.

[233] سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر، لندن، 1988، ص68.

[234] محمد فوزي، حرب أكتوبر، ص38 – 39.

[235] Memorandum from director of central intelligence Helms to the president's assistant for national security affairs), July 24, 1972, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.1024 – 1025.

[236] Kissinger, op.cit, ebook.

هذا السعي المصري المحموم للتواصل مع الأمريكيين في تلك اللحظة بالذات، وتجديد الكلام بخصوص اتفاق مؤقت حول القناة، لا يدع مجالاً للشك ـ فيما نرى ـ بأن رغبة السادات في العبور بدون معركة كانت لا تزال قائمة، وكذلك بارتباط قرار طرد الخبراء السوفيت بمساعي الرجل للتقارب مع الأمريكيين وبدء علاقة استراتيجية معهم، أكثر مما يعود إلى تعقيدات العلاقة المصرية السوفيتية نفسها.

ورغم قناعة كيسنجر بأن اتصالات السادات تعكس عدم استقرار وضعه وانعدام إمكانية بناء "استراتيجية متماسكة طويلة المدى" معه[237]، فقد استجاب للمساعي المصرية الحثيثة، حيث أرسل في 29 يوليو رسالة تلقاها اللواء أحمد إسماعيل يبدي فيها استعداداً لإجراء محادثات سرية على مستوى عال حول قضية الشرق الأوسط، ومع هذا كانت التقارير الواردة إلى القاهرة تشير إلى عدم توقع أي تحرك أمريكي جاد قبل يناير ـ فبراير 1973 بعد تولي الإدارة الجديدة مهامها، كما كانت التقارير تدعو كذلك إلى عدم الإفراط في التفاؤل بإمكان حدوث تغييرات هامة في السياسة الأمريكية[238].

وقد مارس كيسنجر في رسالته استراتيجيته المحببة في التسويف؛ فأبدى في البداية تحفظه على التصور المصري الذي يرى أن أية مباحثات مصرية أمريكية يجب أن ترتكز على مقترحات أمريكية جديدة محددة، وأوضح في المقابل أن أية مفاوضات ناجحة يشرف عليها البيت الأبيض تستلزم قيام الأطراف أولاً بمناقشات أولية حول المبادئ العامة للاتفاق قبل الانغماس بعملية تفاوضية كاملة، ولهذا تقترح الولايات المتحدة البدء باتصالات تمهيدية يتم فيها مناقشة تفصيلية حول ما يمكن إنجازه واقعياً[239].

كان هذا الكلام محاولة لجلب مصر إلى مباحثات مباشرة مع إسرائيل، كما كان يعني ـ من ناحية أخرى ـ انتظار تنازلات من مصر كقاعدة لأي تفاوض قادم.

ورغم هذا، وافق السادات في بداية سبتمبر 1972 على الاستمرار في التواصل مع كيسنجر[240]، وأرسل المصريون في 7 سبتمبر رسالة

---

[237] conversation between president Nixon and the president's assistant for national security affairs (Kissinger), July 25, 1972, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.1025 – 1028.

[238] حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص227 – 230.

[239] Kissinger, op.cit, ebook.

[240] حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص230.

جديدة إلى واشنطون؛ أكدت في بدايتها على الطابع "الوطني" لقرار إبعاد الخبراء السوفيت وأنه لم يصدر لحساب أي طرف، ثم اشتكى المصريون من التأثير الإسرائيلي القوي على السياسة الأمريكية، والذي سبب خيبة أمل مصرية من الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين على مدى سنوات، رغم إبداء مصر رغبتها في إعادة فتح قناة السويس[241].

ورداً على هذه الرسالة، قبل كيسنجر في اليوم التالي مبدأ المقابلة السرية مع حافظ إسماعيل، لكنه تجنب القضايا المحددة التي أثارتها مصر، حيث أراد الاحتفاظ بها للمقابلة وجهاً لوجه[242]، وفي النهاية بعث الرجل برسالة جديدة في 29 سبتمبر بدت مخيبة للآمال، حيث أصر فيها على أن تبدأ المباحثات دون شروط مسبقة، وأن يكون هدف هذه الخطوة الأولى هو ـ مجدداً ـ تحديد ما يمكن تحقيقه "واقعياً"[243].

في ضوء هذا الموقف البارد، والذي لم يكن يتناسب مع التوقعات المصرية الكبيرة بعد الخطوة الدراماتيكية بطرد الخبراء السوفيت، رد المصريون في اليوم التالي ـ 30 سبتمبر ـ على رسالة كيسنجر الجافة، وقد اشتكوا في ردهم بإحباط ظاهر من أن الحديث الأمريكي المتكرر عن "الواقعية" يذكرهم للغاية بموقف إسرائيل[244].

بداية الاتجاه نحو الحرب:ـ

بعد أن يأس السادات من الوصول إلى أي شئ مع الولايات المتحدة دون معركة عسكرية، اتخذ قراراً بخوض المعركة "بما لدينا من أسلحة"، فعقد اجتماعاً مهماً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في منزله بالجيزة مساء 24 أكتوبر 1972، شرح فيه للقادة العسكريين رؤيته للموقف السياسي ونتائج زياراته المتعاقبة للاتحاد السوفيتي، ولماذا انتهى "عام الحسم" في 1971 دون حسم، ليخلص من ذلك إلى أن سياسة الوفاق بين القطبين تجعل موقف مصر صعباً وتفرض عليها الاستسلام إذا لم تتحرك، ولهذا "لابد أن تتحرك القضية عسكرياً" بما نستطيع ونملك[245].

وفي هذا الاجتماع، سأل اللواء الجمسي رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة عن موقف سوريا من المعركة، فأكد السادات أنه تحدث بهذا الخصوص مع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي أبدى قناعة بضرورة

---

(241) Kissinger, op.cit, ebook.

(242) Ibid.

(243) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص231.

(244) Kissinger, op.cit, ebook.

(245) راجع: موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، المكتب المصري الحديث ـ القاهرة، 1975، ص33 – 55.

القيام بعمل عسكري مشترك على الجبهتين المصرية والسورية، لأن "أي وضع حنتحرك فيه حيكون أحسن من الوضع اللي احنا فيه النهارده مهما كانت التضحيات"، كما أوضح السادات أنه كلف الفريق صادق بالسفر إلى سوريا للتنسيق بهذا الصدد[246].

وقد كانت ثقة السادات في الموقف السوري نابعة من معرفته الشخصية بالأسد، حيث توثقت الصلة بين الرجلين منذ صعودهما المتزامن إلى السلطة في أواخر 1970، وتواترت اجتماعاتهما العلنية والسرية طوال عام 1971 للاتفاق على الخطوط الاستراتيجية العريضة لأية معركة مشتركة مقبلة ضد إسرائيل[247].

ورغم تصريح السادات هنا بسفر الفريق أول صادق إلى سوريا للتنسيق معها، إلا أن القدر لم يمهل الرجل للسفر إلى أي مكان، حيث تمت إقالته من منصبه في 26 أكتوبر 1972، بعد يومين فقط من هذا الاجتماع[248].

وربما يكون السبب الأقرب لعزل صادق من منصبه كوزير للحربية في تلك اللحظة المفصلية، ما كان معروفاً عنه من التمسك بخوض معركة واسعة للوصول إلى خط المضايق ـ على الأقل ـ ورفضه التام لنظرية "المعركة المحدودة" التي تقتصر على عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف ثم التحول إلى الدفاع الثابت، وهي النظرية التي كان يعتنقها بإصرار رئيس الأركان الفريق سعد الدين الشاذلي في ضوء تقييمه لإمكانات القوات المسلحة، وتبناها السادات نفسه منذ يونيو 1972 على الأرجح[249].

ومما يؤكد ذلك، أن السادات قد أعلن بوضوح في اجتماع 24 أكتوبر ذاته أنه استقر على خيار المعركة المحدودة، موضحاً أن المقصود بها هو "كسر وقف إطلاق النار"[250]، ومشدداً على أنه إذا نجح في كسب عشرة ملليمترات من الأرض عسكرياً شرق قناة السويس فإن هذا سيعزز موقفه كثيراً في أية مفاوضات سياسية لاحقة[251].

---

(246) نفسه، ص61.

(247) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ترجمة: المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، د.ن، د.ت، ص306.

(248) راجع رواية الفريق صادق لخلفيات وملابسات إقالته في: محمد أحمد صادق، مصدر سابق، ص376 – 384.

(249) حول تباين الرؤى بين صادق والشاذلي بخصوص مدى المعركة وحجمها راجع: صادق، نفسه، ص179 – 180؛ وأيضاً: الشاذلي، مصدر سابق، ص18 – 19.

(250) الشاذلي، نفسه، ص128.

(251) عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص54.

يمت هذا الكلام بصلة مؤكدة لمسعى السادات الطويل ـ فيما سبق ـ لتجنب المعركة والحصول على حل سلمي عبر الأمريكيين، كما يوضح منذ البداية طبيعة نظرة الرجل لحربه المحتملة، فهو لم يتعامل مع الخيار العسكري ـ حتى حين اتخذ قراره المبدئي باللجوء إليه ـ كوسيلة لتحرير الأرض وتغيير موازين القوى تغييراً استراتيجياً، بل كمجرد محفز لاستئناف السعي إلى حل سلمي مقبول[252].

وربما كانت هذه الرؤية هي دافع السادات الأساسي لاختيار الفريق أول أحمد إسماعيل علي كوزير جديد للحربية خلفاً لصادق، حيث كان معروفاً عن الرجل منذ عام 1969 ميله هو الآخر إلى معركة محدودة يتم فيها دفع النسق المصري الأمامي إلى شرق القناة، أي القيام بعملية عبور وإنشاء رؤوس كباري شرق القناة على مسافة تتراوح بين 10 – 15 كيلومتراً فحسب[253].

وكانت أول مهمة للوزير الجديد بعد توليه منصبه هي التنسيق مع سوريا؛ فسافر إلى دمشق في 10 نوفمبر 1972 ومكث هناك ثلاثة أيام اجتمع خلالها بالرئيس السوري، وفي هذا الاجتماع أعطى حافظ الأسد موافقته على دخول سوريا الحرب إلى جانب مصر[254].

أما في مصر نفسها، فقد حاول الوزير الجديد التعايش مع رئيس أركانه الذي كان يشوب علاقته به توتر طويل الأمد رغم اتفاقهما في الرؤية لمدى وحدود المعركة القادمة[255]، وفي هذا الإطار عرض الشاذلي على أحمد إسماعيل خطتين معدتين للمعركة، إحداهما باسم "جرانيت2" وتستهدف الاستيلاء على المضائق الاستراتيجية في وسط سيناء، والأخرى باسم "المآذن العالية" وتستهدف عبور القناة وتدمير خط بارليف فحسب، واستقر الأمر بين الرجلين على عدم قدرة مصر على تنفيذ "جرانيت2" وأنه يجب التركيز على خطة "المآذن العالية"[256].

وعلى هذا الأساس، بدأت الاستعدادات للمعركة تتصاعد مع تولي أحمد إسماعيل وزارة الحربية؛ فتمت تعلية الساتر الترابي المصري على الضفة الغربية للقناة لمنع الإسرائيليين من مراقبة تحركات القوات المصرية

---

[252] El-Khouly, op.cit, p.122.

[253] راجع حول تفاصيل رؤية أحمد إسماعيل علي بهذا الخصوص: مجدي الجلاد "تحرير"، مشير النصر: مذكرات أحمد إسماعيل وزير الحربية في معركة أكتوبر 1973، دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص82 – 87.

[254] نفسه، ص137 – 138.

[255] محمد عبد الغني الجمسي، حرب أكتوبر 1973: مذكرات المشير محمد عبد الغني الجمسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص230.

[256] الشاذلي، مصدر سابق، ص20 – 21.

وتمكين المصريين من مراقبة تحركات وأعمال القوات الإسرائيلية شرق القناة، كما تم إنشاء مصاطب للدبابات توفر القدرة على السيطرة بالنيران على الضفة الشرقية للقناة وعلى معاونة القوات التي تقاتل عليها، وكان لهذه الإنشاءات أثر كبير في إخفاء تحركات القوات المصرية ومعدات العبور في الفترة الحاسمة قبيل بدء معركة أكتوبر 1973[257].

وفي السياق نفسه، سعى السادات لإذابة الجليد مع موسكو بعد ما جرى في يوليو السابق، فمدد في ديسمبر 1972 لخمس سنوات اتفاقية كان الأسطول السوفيتي يحصل بموجبها على تسهيلات في الموانئ والمنشآت البحرية المصرية ـ وكان مقرراً أن تنتهي في مارس 1973 ـ وبالطبع تلقف السوفيت الفرصة لإنعاش علاقتهم بمصر، حيث لم يكن الوقت مناسباً لهم لخسارة ما بقي من نفوذهم فيها[258].

لكن بالتوازي مع هذه التطورات استمر السادات في الاتصال بالأمريكيين؛ فبدأت عبر القنوات الخلفية مساع حثيثة لترتيب عقد الاجتماع المنتظر بين حافظ إسماعيل وكيسنجر، وتحدد موعد الاجتماع في الأسبوع الأخير من فبراير 1973[259].

واللافت في تلك الفترة قرب نهاية عام 1972، أن الأمريكيين كانوا غافلين تماماً عما يحدث على الجبهات؛ حيث كان تقدير كيسنجر أنه ليس لدى السادات أية إمكانية لأي خيار عسكري في ظل تفوق إسرائيلي يبدو حاسماً، وهكذا فليس أمامه ـ خاصة بعد تدهور علاقته بالسوفيت ـ سوى انتظار مبادرة دبلوماسية أمريكية[260].

***

في العاشر من يناير 1973 بدأ التنسيق الجدي بين القوات المسلحة المصرية والسورية، بعد أن عُين الفريق أول أحمد إسماعيل قائداً عاماً للقوات المسلحة الاتحادية للبلدين، وأوكل إلى هيئة عمليات القيادة العامة الاتحادية دراسة الموقف العسكري على الجبهتين، وقرب نهاية يناير كانت هيئة عمليات القيادة الاتحادية قد أتمت حصر قوات الدعم من دول الخط

[257] عبد المنعم واصل ـ أحمد رأفت حلمي، الصراع العربي الإسرائيلي: من مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل، مكتبة الشروق الدولية، 2002، ص161.

[258] Tildon, op.cit, pp.247 – 248.

[259] Editorial note, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, Arab – Israeli crisis and war 1973, Department of state, 2011, pp.51 – 52.

[260] كيسنجر، مذكرات، ج3، ص355.

الثاني التي ستحتشد في ميدان المعركة جنباً إلى جنب مع قوات مصر وسوريا[261].

وفي الشهر نفسه، تعاظم الدعم المالي الموجه لمصر من دول الخليج النفطية ـ في إشارة لتأييد هذه الدول خيار المعركة القادمة ـ حيث قررت السعودية والكويت في جلسة خاصة لمجلس الدفاع العربي انعقدت بالقاهرة منح مصر 300 ـ 500 مليون دولار لأغراض التسليح، و400 ـ 500 مليون دولار لدعم ميزان مدفوعاتها[262].

وفيما نرى، جاء هذا التحرك الخليجي تعبيراً عن ضيق السعودية بالذات من استمرار تجمد أزمة الشرق الأوسط واستمرار الدعم الأمريكي المفتوح لإسرائيل، خاصة بعد أن نفذ السادات تعهداته بإخراج الخبراء السوفيت من مصر.

وعلى هذه الخلفية، أقر السادات في 13 فبراير 1973 الإعداد لعمل عسكري يتم بمشاركة سوريا، وتُرك القرار النهائي بخصوص هذا الاستعداد المشترك للحرب رهن زيارة حافظ إسماعيل إلى الولايات المتحدة ولقائه نيكسون وكيسنجر، وإمكانية أن تسفر هذه اللقاءات عن وضع أسس تسوية سياسية مقبولة للصراع العربي الإسرائيلي[263].

وقد انعقد اللقاء بين حافظ إسماعيل ونيكسون في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض في 23 فبراير 1973، وفي بدايته شدد إسماعيل على أن قرارات مصر تصدر من القاهرة وهي ليست انعكاساً لإرادة أي بلد آخر، موضحاً ـ بشكل لافت ـ أن القرار المصري بإنهاء الوجود العسكري السوفيتي يمكن أن يكون أساساً مناسباً لتطبيع العلاقة مع الولايات المتحدة، لكنه أكد ـ في المقابل ـ أن مصر لن تقبل بأية تسوية على حساب أرضها، مطالباً الولايات المتحدة باتباع نهج عادل بين العرب وإسرائيل، وقد أبدى نيكسون تفهمه للرؤية المصرية واقترح ـ لضمان أقصى قدر ممكن من النجاح للمباحثات المصرية الأمريكية ـ أن تتم هذه المباحثات على

---

(261) حسن البدري وآخران، حرب رمضان: الجولة العربية ـ الإسرائيلية الرابعة أكتوبر 1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص101.

(262) Barnett. Michael Nathan, War preparation and the restructuring of state-sciety relations: Israel and Egypt in comparative perspective, Ph.D, university of Minnesota, 1989, p.199.

(263) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص248.

مستويين: الأول علني تقوده وزارة الخارجية، والثاني على مستوى البيت الأبيض مع الدكتور كيسنجر وسيكون سرياً[264].

ولعل حرص نيكسون على أن يكون التحرك على مستوى البيت الأبيض سرياً ـ وعلى أن تكون هذه القناة بالذات هي القناة الأساسية الفاعلة ـ نبع من دعمه رؤية كيسنجر التقليدية في العمل من خلال القنوات الخلفية السرية، لكن الأهم في هذا السياق كان خشية كيسنجر نفسه من أن يحاول روجرز في تلك اللحظة تقديم "عرض كبير" للمصريين بشكل متسرع، ما قد يفسد عليه عمله الذي مارسه بدأب طوال 18 شهراً والقائم على التباطؤ والتسويف المتعمد، وهو العمل الذي "جعل هؤلاء ـ المصريين ـ يأتون إلينا" أخيراً[265].

على هذه الخلفية، تم في 25 ـ 26 فبراير 1973 اللقاء المنتظر بين حافظ إسماعيل وكيسنجر في بيت فخم بإحدى ضواحي نيويورك[266]، ومنذ البداية كان هدف كيسنجر هو تقويم وضع محدثه والضغط عليه وفهم حدود ما يمكن أن يقدمه من تنازلات، فأوضح له بصرامة أن الولايات المتحدة لا يمكن لها أن تسمح بعزل إسرائيل سياسياً أو إضعافها عسكرياً بما يتيح لجيرانها أو للسوفيت شن الحرب ضدها، مشدداً ـ جرياً على أسلوبه التفاوضي المعروف ـ على أنه ليس صحيحاً أن الولايات المتحدة تستطيع الضغط على إسرائيل وعلى أن أي شئ يمكن تحقيقه سيستغرق وقتاً طويلاً، ليخلص من هذا كله ـ في لمحة هامة ـ إلى تأكيد أن قدرة الولايات المتحدة على إقناع إسرائيل بما يتم الاتفاق بشأنه إنما تتوقف على قدر ما يتحقق من "تغييرات ملموسة" في المواقف العربية[267].

بهذا الشكل، وصل كيسنجر إلى ما أراد طرحه بوضوح، المرونة من السادات هي الشرط الأساسي المسبق لأي تحرك من جانبه، ذلك وحده هو ما يوفر له الأساس المعنوي للضغط على إسرائيل[268].

في مواجهة هذا الأسلوب، أوضح حافظ إسماعيل ضرورة بدء عملية تسوية شاملة والاتفاق على مبادئها الأساسية خلال عام 1973،

---

[264] Memorandum for the president's files by the president's deputy assistant for national security affairs (Scowcroft), February 23, 1973, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, pp.72 – 78.

[265] Conversation between president Nixon and his assistant for national security affairs (Kissinger), February 23, 1973, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, pp.67 – 68.

[266] كيسنجر، مذكرات، ج3، ص367.

[267] حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص258.

[268] Indyk, op.cit, ebook.

ورفض أي طرح لاتفاق مؤقت بخصوص قناة السويس ما لم يكن جزءاً من تسوية شاملة تُطبق في مدة زمنية قصيرة نسبياً، وإن وافق على أن يكون أي انسحاب جزئي مرحلة افتتاحية ضمن عملية أوسع، كما أكد الرجل ضرورة عودة سيادة مصر على أراضيها، وهو ما يتطلب انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب 1967، وفي حال تحقيق هذه الشروط يمكن توقيع اتفاق ينهي حالة الحرب ويؤسس للسلام بين البلدين لكنه لن يكون "سلاماً كاملا"، حيث سيستلزم استكماله بالاعتراف المتبادل توقيع اتفاقيات مع سوريا والأردن وبالذات مع سوريا التي كان إسماعيل أكثر اهتماماً بها[269].

ورداً على أسئلة من كيسنجر، فضل إسماعيل أن يسبق الاتفاق على مبادئ التسوية المصرية الإسرائيلية المفاوضات السورية والأردنية مع إسرائيل، كما أوضح أنه يمكن لمصر التوقيع على اتفاق منفصل مع إسرائيل شريطة أن تكون المفاوضات السورية والأردنية معها قد بدأت حينذاك بالفعل[270].

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فقد أعرب إسماعيل عن ضرورة ضمان حق تقرير المصير لأهالي الضفة الغربية وغزة تحت إشراف الأمم المتحدة، مبدياً استعداد مصر لترك الملك حسين يتفاوض لإبرام اتفاق سلام خاص به مع إسرائيل بخصوص الحدود ووضع الضفة الغربية على ألا يتضمن تنازلات جوهرية فيما يتعلق بالقدس، كما أكد الرجل استعداد مصر كذلك لقبول انضمام غزة إلى الأردن إذا رغب أهلها بذلك، وطالب بحل مقبول لمشكلة اللاجئين[271].

ومن أكثر ما يلفت النظر في كلام إسماعيل، أنه تعجل مبكراً جداً ـ فيما نرى ـ الحديث عن آفاق السلام بين مصر وإسرائيل؛ حيث أوضح أن الاتفاق بين الطرفين سيسمح لإسرائيل بالمرور الحر عبر مضيق تيران وقناة السويس، وسينهي المقاطعة على سلع الطرف الثالث، كما ستلتزم مصر بمقتضاه بمنع عمليات حرب العصابات من الأراضي المصرية ضد إسرائيل، وسينتج عنه عدم تدخل كل طرف في الشئون الداخلية للطرف الآخر ووقف الحملات الإعلامية، وإن شدد الرجل على أن الاتفاق المحتمل

---

(269) Memorandum from the president's assistant for national security affairs (Kissinger) to president Nixon, February 25–26, 1973, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, pp.80 – 84.

(270) Ibid.

(271) Ibid.

لن يسمح بتبادل السفراء أو إبرام اتفاقات تجارية، حيث ستكون هذه الخطوات جزءاً من عملية تطبيع لاحقة[272].

وتلبية لمخاوف إسرائيل الأمنية، أوضح إسماعيل أن من الممكن في الاتفاق النهائي أن يختلف حجم المناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود بحيث تكون المنطقة الإسرائيلية رمزية، وسيقوم مراقبون دوليون بالتفتيش على هذه المناطق، كما يمكن نشر قوة عسكرية دولية في المناطق ذات الأهمية الخاصة مثل شرم الشيخ[273].

وهكذا، يبدو واضحاً لنا أن حافظ إسماعيل قد تجاوز في هذا اللقاء الكثير من الخطوط الثابتة والمقررة في الاستراتيجية المصرية، كما أنه من الناحية التكتيكية لم يكن توقيت طرح كثير من هذه الأفكار ملائماً[274].

ورغم كل هذا، اعتبر كيسنجر أن طروحات إسماعيل تعكس "تصلبا" غير منطقي من طرف مهزوم، ولم يلبث أن فاجأ ضيفه المصري بطرح جديد، فتساءل عما إذا كانت مصر مستعدة لفصل قضايا سيادتها عن أمنها؛ وفي حال قبلت إسرائيل بالسيادة المصرية على سيناء حتى حدود 1967 هل تسمح القاهرة حينئذ بإقامة مواقع أمنية إسرائيلية "مؤقتة" على أرضها؟[275]، وكان الرجل قد فاتح السوفيت بهذه الفكرة قبل فترة طويلة، إلا أنهم لم يظهروا حماساً لها[276].

وقد بُهت إسماعيل من هذا العرض غير المتوقع وأبدى إزاءه استياء واضحاً، فانتهت بذلك هذه الجولة من المحادثات دون الوصول إلى نتيجة[277].

ما يمكن قوله هنا، هو أن كيسنجر لم يكن جاداً بالمرة في تعامله مع هذا اللقاء الذي كان ـ فيما نرى ـ آخر محاولة مصرية لمنع الحرب فعلياً؛ فانطلاقاً من قناعته بأن العرب لا يملكون خياراً عسكرياً كان ما فعله الرجل ـ كما أوضح بنفسه للإسرائيليين فيما بعد ـ هو فقط المراوغة والتسويف ومحاولة "التلاعب" بحافظ إسماعيل كسباً لمزيد من الوقت، وحين أوضح له إسماعيل مراراً أن على الولايات المتحدة أن تتدخل بقوة للتوصل لاتفاق لأن الموقف القائم يستحيل استمراره ولا بديل له سوى

---

[272] Ibid.

[273] Ibid.

[274] جمال شقرة، مرجع سابق، ص245.

[275] كيسنجر، مذكرات، ج3 ، ص371.

[276] Memorandum of Conversation, October 2, 1972, in: FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, op.cit, pp.1056 – 1059.

[277] كيسنجر، مذكرات، ج3، ص371.

الحرب، تعامل كيسنجر مع هذا الكلام باستخفاف كامل، ورغم وجهه الجامد فقد كان في داخله يضحك ساخراً[278].

أما عن حافظ إسماعيل نفسه، فقد استقبله السادات بعد عودته إلى مصر في استراحة برج العرب واستمع إلى تقريره حول مقابلاته الأمريكية وخاصة مع كيسنجر، وحين وصل الرجل إلى قول كيسنجر بأن قدرة بلاده على الإقناع تتوقف على مقدار ما يمكن أن يظهر من تغييرات ملموسة في المواقف المصرية والعربية، أدرك السادات أن مصر مدعوة إلى مزيد من التنازلات[279] وأن رهانه الطويل على كيسنجر لم يؤد إلى نتيجة، فترسخ يقينه بغياب أي أفق لحل سياسي وبأنه لم يعد ثمة مناص من المعركة[280]. وقد زاد من خيبة أمل السادات ما حدث بعد ذلك بأيام قليلة؛ حيث وافق نيكسون خلال لقائه مع جولدا مائير في أول مارس 1973 على تسليم شحنة جديدة ضخمة من طائرات الفانتوم وسكاي هوك لإسرائيل، مطمئناً إياها مجدداً ــ بشكل دال للغاية ــ إلى أن إسرائيل قوية جداً "لدرجة أن مصر أتت إلينا"[281]، ورغم أن الولايات المتحدة حاولت إخفاء أمر هذه الصفقة ولم تعلن عنها رسمياً[282]، فقد تسرب الخبر سريعاً وأثار انزعاجاً شديداً في القاهرة[283]، وقد عبر حافظ إسماعيل عن هذا الانزعاج في رسالة إلى كيسنجر أوضح فيها أن النهج الأمريكي في تزويد إسرائيل بالسلاح بشكل مستمر هو الذي أفشل محاولات السلام عام 1971، وأن استمرار هذا النهج سيبقي القضية في ذات الحلقة المفرغة من الفشل[284].

---

[278] Golan. Matti, The secret conversations of Henry Kissinger: step by step diplomacy in the Middle East, The New York Times book co, 1976, pp.144 – 145.

[279] حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص265.

[280] هيكل، أكتوبر، ص280.

[281] Memorandum of conversation, March 1, 1973, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, pp.105 – 113.

[282] كيسنجر، مذكرات، ج3، ص380.

[283] راجع: الأهرام، 16 مارس 1973، "مصر تنظر نظرة خطيرة لصفقة الفانتوم الجديدة بين أمريكا وإسرائيل: بعد أن عرف نيكسون وجهة النظر المصرية وبتحديد واضح ــ القاهرة ترى أن موافقته على الصفقة تعني تشجيع إسرائيل على مزيد من العدوان".

[284] Backchannel message from the Egyptian presidential adviser for national security affairs (Ismail) to the president’s assistant for national security affairs (Kissinger), March 20, 1973, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, pp.121 – 122.

كانت دلالة هذا التطور بعد أيام قليلة من لقاء نيويورك بين حافظ إسماعيل وكيسنجر، هي أن الولايات المتحدة ماضية في تجاهل المحاولات المصرية السلمية وإمداد إسرائيل بكل ما تحتاجه لتكريس تفوقها الهجومي، وقد جاء رد الفعل على ذلك حين أعلن السادات في خطاب أمام مجلس الشعب المصري في 26 مارس أن الوضع خطير للغاية، وأن مصر تدخل الآن "مرحلة المواجهة الشاملة"[285].

ومجدداً، تعاملت الإدارة الأمريكية مع تهديد السادات باستهانة لافتة، حيث أوضح كيسنجر في مذكرة رفعها لنيكسون بعد هذا الخطاب بأيام أن نبرته العالية لا تعني تصاعد فرص الانزلاق إلى الحرب، وأكد أن السادات رغم ضيقه وإحباطه من نتائج لقاءات حافظ إسماعيل في واشنطون وما تلاها من أنباء صفقة الأسلحة الأمريكية لإسرائيل سيستمر في سياسته "المعتدلة" الساعية إلى التوصل لتسوية سلمية عبر الأمريكيين، مستدلاً على ذلك بأنه تجنب بحرص في خطابه أي هجوم على الرئيس الأمريكي[286].

***

بالتوازي مع مساعيه السياسية مع الأمريكيين ـ التي تكررت فيها الخيبات مرات عدة ـ استمر السادات في التحضير للمعركة التي بدا أن لا مفر منها؛ فطار الفريق أول أحمد إسماعيل إلى موسكو في أواخر فبراير 1973 وتمكن من إبرام واحدة من أكبر صفقات السلاح التي عقدتها مصر مع الاتحاد السوفيتي[287].

وفي سياق متصل، توالت اجتماعات التنسيق لعمل عسكري مشترك على الجبهتين المصرية والسورية، فقام أحمد إسماعيل في مارس 1973 بزيارة جديدة إلى دمشق اشتملت على وضع الدراسات المبدئية والتخطيط للعمليات المشتركة، وبحث احتمالات يوم الهجوم وساعة الصفر[288]، وتوصلت الاجتماعات في النهاية إلى اختيار موعدين لبدء

---

[285] راجع: بيان الرئيس أنور السادات أمام المؤتمر المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب، 26 مارس 1973، ضمن: قال الرئيس السادات، الجزء الثالث ـ 1973، السكرتارية الصحفية لرئيس الجمهورية، 1981، ص39 ـ 49.

[286] Memorandum from the president,s assistant for national security affairs (Kissinger) to president Nixon, March 30, 1973, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, pp. 123 – 124.

[287] مجدي الجلاد "تحرير"، مصدر سابق، ص138؛ وراجع حول تفاصيل الصفقة: الشاذلي، مصدر سابق، ص165.

[288] طه المجدوب، مصدر سابق، ص107.

العمليات؛ يقع أولهما في الأسبوع الأخير من مايو 1973، بينما يقع الآخر في الأسبوع الأول من أكتوبر من العام نفسه[289].

وفي 26 مارس 1973، قرر السادات أن يتولى بنفسه المسئولية الكاملة عن مرحلة المواجهة القادمة، فأعاد تشكيل الوزارة برئاسته، وفي 5 إبريل اجتمع مجلس الوزراء المصري الجديد في أحد أخطر اجتماعاته، حيث أقر ـ مع تحفظات محدودة ـ حتمية الدخول في معركة عسكرية[290].

في هذه الأجواء المحتقنة، كرر السادات تلميحاته التصعيدية حين تحدث إلى الصحفي الأمريكي أرنو دي بورجريف مدير تحرير مجلة "نيوزويك" وأوضح له أن الحرب وشيكة "لقد آن الأوان لصدمة ... كل شئ في هذا البلد سوف يعبأ جدياً لاستئناف المعركة"، وإن أكد مع ذلك أن الجهود الدبلوماسية ستستمر "قبل وأثناء وبعد المعركة"[291].

واللافت هنا، هو أن بورجريف بعد نشر الحديث أضاف وجهة نظره الخاصة؛ التي أكد فيها أن ما قاله السادات لا يخرج عما تتفق عليه مراكز صناعة القرار الأمريكي من أنه يجب عدم أخذ كلام الرئيس المصري بجدية[292].

في ظل هذا المناخ ومع تواتر مؤشرات التصعيد، بدأت ترد إلى إسرائيل منذ منتصف إبريل 1973 معلومات حول استعدادات مصرية حثيثة لحرب قريبة[293]، فعقدت رئيسة الوزارة الإسرائيلية جولدا مائير جلسة لمجلسها الأمني المصغر في 18 إبريل لمناقشة الموقف، ساد فيها التوقع بأن الحرب يمكن أن تنشب في منتصف مايو[294]، إلا أن إيلي زعيرا رئيس شعبة المخابرات العسكرية "أمان" كان له رأي آخر؛ حيث هون من خطورة الأمر وطمأن رئيسة وزرائه، مؤكداً للمجتمعين أنه إذا وصلت

---

(289) هيكل، أكتوبر، ص282.

(290) إسماعيل فهمي، مصدر سابق، ص42 ـ 43؛ وأيضاً: حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص267.

(291) راجع: حديث الرئيس أنور السادات إلى السيد أرنو دي بورجراف مدير تحرير مجلة نيوزويك الأمريكية: 4 إبريل 1973، ضمن: قال الرئيس السادات، ج3، ص53 – 56.

(292) أشرف غربال، مذكرات أشرف غربال: صعود وانهيار علاقات مصر وأمريكا ـ الاتصالات السرية مع عبد الناصر والسادات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004، ص83.

(293) يشعياهو بن فورات وآخرون، التقصير، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974، ص29 – 30.

(294) انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ترجمة: إبراهيم البحراوي وآخرون، الجزء الأول ـ وثائق القيادة السياسية، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2014، ص496.

الأمور إلى عبور المصريين للقناة فإن إسرائيل ستعرف ذلك مسبقاً من خلال استعدادات الجيش المصري، وسيكون بالإمكان تقديم إنذار قبل فترة كافية تصل إلى عدة أيام[295].

ويبدو أن هذه التقديرات المخابراتية الإسرائيلية قد طمأنت الأمريكيين أيضاً؛ حيث أبدى مدير المخابرات المركزية الأمريكية جيمس شليزنجر في مذكرة رفعها إلى كيسنجر اعتقاده بأن المؤشرات على وجود نوايا مصرية هجومية ضد إسرائيل لا تزال سلبية، وأن السادات لم يتوصل بعد إلى قرار بعمل عسكري قريب ضد إسرائيل، وفي النهاية خلصت المذكرة إلى أنه نظراً لضعف القدرات العسكرية المصرية في مواجهة إسرائيل فإن أي تحرك عسكري من السادات سيكون بمثابة عمل يائس[296].

أما في القاهرة، فقد ظهر في إبريل 1973 عامل جديد أدى إلى بعض الارتباك على مستوى القيادة المصرية، حيث طلب الفريق أول أحمد إسماعيل من رئيس أركانه الفريق سعد الدين الشاذلي تعديل خطة المعركة كي تشمل الاستيلاء على المضائق، ولما أبدى الشاذلي اعتراضه على ذلك حسب تقييمه لإمكانات القوات المسلحة أوضح له إسماعيل أنه إذا علم السوريون بأن خطة مصر هي احتلال خط بعمق 10 ـ 15كم فقط شرق القناة فإنهم لن يوافقوا على دخول الحرب، وقد رد الشاذلي على ذلك مؤكداً أن بإمكان مصر القيام بهذه المرحلة وحدها وأن نجاحها سيشجع السوريين للانضمام إليها في مراحل تالية، وهنا أوضح إسماعيل لرئيس أركانه بحسم أن "هذا الرأي مرفوض سياسياً"، مطالباً إياه بتجهيز خطة تشمل تطوير الهجوم بعد العبور للوصول إلى المضائق كي تُعرض على السوريين لإقناعهم بدخول الحرب، على ألا تنفذ هذه الخطة إلا في ظل "ظروف مناسبة"[297]، ويعني هذا ـ بشكل ما ـ أن التعديل المطلوب كان على مستوى التخطيط فقط، ولم تكن النية تتجه لوضعه فعلياً موضع التنفيذ[298].

---

[295] راجع رواية إيلي زعيرا لوقائع هذا الاجتماع ومبرراته للدفاع عن رأيه في: إيلي زعيرا، حرب يوم الغفران: الواقع يحطم الأسطورة، ترجمة: توحيد مجدي، المكتبة الثقافية ـ بيروت، 1996، ص106 ـ 111.

[296] Memorandum from director of central intelligence Schlesinger to the president's assistant for national security affairs (Kissinger), April 16, 1973, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, pp.149 – 150.

[297] الشاذلي، مصدر سابق، ص24.

[298] فاتن عوض، السادات وخلافات قادة حرب أكتوبر، القاهرة، 2018، ص37.

ورغم ضيق الشاذلي من هذا الموقف، فقد قام مع مخططيه بتجهيز الخطة الجديدة التي لم تكن إلا الخطة "جرانيت2" مع بعض التعديلات الطفيفة[299].

وقد كان إصرار أحمد إسماعيل ـ ومن ورائه السادات ـ على تعديل الخطة المصرية لتتناسب مع رغبة السوريين نابعاً من معرفتهما بظروف الجبهة السورية، حيث كانت طبيعة هذه الجبهة تفرض أن يكون هدف الهجوم السوري هو تحرير هضبة الجولان بأكملها ووصول القوات السورية إلى خط نهر الأردن ـ الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية، وذلك نظراً لأن عمق هضبة الجولان في أوسع أجزائها لا يزيد عن 25كم مع خلوها من أية موانع طبيعية، ما يجعل الأرض في هذه الجبهة متصلة ويجعل من الصعب على القوات السورية ـ بالتالي ـ التوقف قبل الوصول إلى الهدف النهائي، ونظراً لأن الوضع على الجبهة المصرية لم يكن يشكل خطراً عاجلاً على المراكز الإسرائيلية ذات الكثافة السكانية في الجنوب بسبب وجود حاجز طبيعي واسع هو صحراء سيناء، فقد كان المنتظر بمجرد بدء الحرب على الجبهتين المصرية والسورية في توقيت واحد أن تركز إسرائيل مجهودها الرئيسي على الجبهة السورية، ولهذا لم يكن بالإمكان إقناع القيادة السورية بالخطة المصرية "المآذن العالية" عند تنظيم التعاون بين الجيشين قبل المعركة[300]؛ فاستراتيجية الهجوم المحدود وتوقف القوات المصرية على بعد 15كم فقط من قناة السويس، تمكن الإسرائيليين من احتواء الجبهة المصرية بالقليل من القوات والتركيز بمعظم قواتهم على تصفية الجبهة السورية[301].

وبعد حسم هذه المشكلة لمصلحة مفهوم الخطة ذات المرحلتين، طار الرئيس السوري حافظ الأسد سراً إلى القاهرة في 23 إبريل 1973،

---

(299) الشاذلي، مصدر سابق، ص24 – 25.

(300) جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية، دار الشروق، 2002، ص56 – 57.

(301) عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص77؛ وبمعنى ما، كان إصرار السادات وأحمد إسماعيل على إدخال سوريا في الحرب دون حسم مسألة تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة على الجبهة المصرية والمتعلقة بالوصول للمضايق، سبباً في حدوث ارتباك كبير في العلاقة المصرية السورية بعد نجاح عملية العبور وتدمير خط بارليف، حين كفت القوات المصرية عن التقدم واتخذت منذ العاشر من أكتوبر 1973 القرار الشهير "الوقفة التعبوية"، ما أدى بالفعل إلى تصاعد الضغط الإسرائيلي بشكل عنيف على جبهة الجولان؛ حول قرار "الوقفة التعبوية" راجع: الجمسي، مصدر سابق، ص377 ـ 384؛ وحول توتر العلاقة بين الجبهتين المصرية والسورية بعد هذا القرار راجع: باتريك سيل، مرجع سابق، ص336 ـ 340؛ وأيضاً: بريماكوف، مرجع سابق، ص181.

ومن هناك اصطحبه قائد القوات الجوية المصرية حسني مبارك إلى استراحة الرئاسة في برج العرب غرب الأسكندرية، حيث قضى يومين مع السادات في مناقشات عسكرية مفصلة تم خلالها تأكيد الاتفاق على هدف المعركة، وهو أن يسعى السوريون لاستعادة هضبة الجولان، بينما يعمل المصريون على الوصول إلى ممرات سيناء[302].

ومن اللافت أن الأسد ـ حسبما ذكر بنفسه للصحفي البريطاني باتريك سيل ـ لم يكن سعيداً في هذا الاجتماع، بسبب النواقص التي لاحظها في استعدادات مصر لعملية ضخمة بهذا الحجم، فأصر على مناقشة وزير الحربية المصري أحمد إسماعيل الذي استُدعي من القاهرة خصيصاً لهذا الغرض[303].

وربما كانت هذه النواقص ـ فضلاً عن نواقص أخرى في استعدادات الجبهة السورية نفسها ـ هي ما حتم ضرورة الانتظار والاتجاه نحو أكتوبر موعداً للحرب، فضلاً عن رغبة مصر في إفساح المجال لجولة أخرى وأخيرة من الحوار مع كيسنجر، وفتح الطريق كذلك أمام جهد أخير في مجلس الأمن كان المصريون يأملون أن تؤيد فيه أغلبية أعضاء المجلس الموقف العربي بما يعزل إسرائيل دولياً، كما كان المصريون يأخذون في الاعتبار اجتماع القمة الأمريكي السوفيتي المقرر في يونيو 1973، ومن ثم مالوا إلى عدم إفساد جو انعقاده بتأزيم الموقف في الشرق الأوسط[304]. ورغم هذا القرار بالانتظار الذي استقرت عليه القاهرة ودمشق فقد كانت إسرائيل في تلك اللحظة في مزاج قلق إلى حد ما؛ حيث وصلت إلى مخابراتها العسكرية في أواخر إبريل 1973 تأكيدات جديدة بأن السادات ينوي شن حرب قريبة، بل وحددت المعلومات موعد الحرب[305]، وقد عزز من مصداقية هذه التأكيدات تطور مهم؛ حيث وصلت إلى جولدا مائير في أوائل مايو 1973 رسالة سرية من الملك الأردني حسين أبدى فيها مخاوف واضحة من أن "المنطقة مقبلة على توتر عسكري حتمي"، فسوف تتجه وحدات عسكرية سودانية وجزائرية "قريباً جداً" إلى مصر، وسيرسل المغرب وحدات عسكرية إلى سوريا، وطائرات الميراج الليبية هي في مصر بالفعل، والقوات العراقية قريبة جداً من حدود الأردن "لكن ربما

(302) باتريك سيل، نفسه، ص309، 316.

(303) نفسه، ص318.

(304) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص270.

(305) انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ترجمة: إبراهيم البحراوي وآخرون، الجزء الثالث ـ وثائق رئيسي الأركان والمخابرات العسكرية، القسم الثاني، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2018، ص85.

ينتهي بها الحال في مكان آخر" ـ المقصود أنها قد تتوجه إلى سوريا ـ وهذه هي "الخطوط العريضة للوضع المقلق الذي أراه"[306].

والغريب، أنه حين درس رجال المخابرات العسكرية الإسرائيلية هذه المعلومات استمروا على استنتاجاتهم المطمئنة، فأكدوا للمستوى السياسي في إسرائيل أن المصريين ليسوا في وارد شن الحرب[307].

ومرة أخرى، وقعت المخابرات الأمريكية في أسر التقديرات الإسرائيلية المتفائلة؛ ففي مذكرة جديدة قدمها شليزنجر إلى كيسنجر، تم التأكيد بوضوح على أن التحركات العسكرية العربية لا تعطي انطباعاً بأن ثمة اتجاهاً نحو "أعمال عدائية" قبل مناقشة الأمم المتحدة للوضع في الشرق الأوسط في أواخر مايو، ومن المشكوك فيه "أن يقرر السادات القيام بعمل عسكري كبير خلال الأسابيع الستة القادمة"، وعلى هذا تبدو التحركات العربية في هذا التوقيت مجرد محاولة لوضع ضغط نفسي كبير على الولايات المتحدة وإسرائيل[308].

وفي نهاية تقديره للموقف أبدى شليزنجر ملاحظة لافتة للغاية، حيث أوضح أن الإسرائيليين يراقبون الموقف عن كثب "ولا تزال تقييمات مخابراتهم تؤكد أن السادات لن يذهب إلى الحرب"[309].

واستناداً إلى هذا التقييم، أصدر مجلس الأمن القومي الأمريكي في منتصف مايو ورقة خلص فيها إلى النتيجة نفسها بخصوص التحركات العسكرية العربية، فتم التأكيد على أن نمط التحرك العربي "لا يوفر للعرب أساساً عقلانياً للقيام بهجوم مبكر"، كما تم التأكيد كذلك على أن الخطط المصرية الموضوعة لاقتحام قناة السويس "لا تتلاءم مع أهداف السادات" وليست على المستوى الذي يريده، وهو ما يؤكد عجز العرب عن خوض معركة قريبة[310].

---

[306] NSC, E.O 12958, The white house, Memorandum to: General Scowcroft, from: Peter Rodman.

[307] انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج3، القسم الثاني، ص85.

[308] Memorandum from director of central intelligence Schlesinger to the president's assistant for national security affairs (Kissinger), May 5, 1973, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, p.154.

[309] Ibid, p.155.

[310] NSC, E.O 12958, Indications of Arab intentions to initiate hostilities.

وبناء على كل هذه التقديرات، طمأن كيسنجر الملك حسين وأكد له أن الأجهزة الأمريكية تتابع الوضع باهتمام، وأن لديها قناعة بعدم وجود مؤشرات لاندلاع حرب[311].

ورغم هذا المناخ المطمئن، كان رئيس الأركان الإسرائيلي ديفيد إليعازر هو الأكثر قلقاً من احتمالات الحرب والأكثر تحفظاً إزاء تقديرات مخابراته العسكرية[312]، ومن هنا فقد دفع رئيسة وزرائه جولدا مائير لاستدعاء الاحتياطي وإعلان حالة التعبئة الجزئية في الجيش الإسرائيلي في منتصف مايو 1973[313]، إلا أن مرور الأزمة وعدم حدوث شئ في نهاية المطاف عزز الثقة بالمخابرات العسكرية، وأثبت مجدداً صحة نظريتها التي تؤكد أن سوريا لن تحارب بمفردها دون مصر، ومصر لن تدخل الحرب إذا لم يتوفر لديها قاذفات ثقيلة طويلة المدى تستطيع ضرب عمق إسرائيل[314].

***

في صباح 20 مايو 1973، بدأ اجتماع سري جديد بين هنري كيسنجر وحافظ إسماعيل في ضاحية روشفور بباريس، وبينما كان المصريون يرون في هذا الاجتماع آخر محاولة لاستطلاع نوايا البيت الأبيض بخصوص إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط[315]، دخل كيسنجر ـ الراغب في كسب المزيد من الوقت لصالح إسرائيل ـ إلى الاجتماع تحت ضغط إسرائيلي نسبي؛ حيث أوضحت جولدا

---

(311) هنري كيسنجر، مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968 – 1973، ترجمة: خليل فريجات، دار طلاس ـ دمشق، 1993، الجزء الرابع، ص283؛ وفي واقع الأمر، كانت الجهة الوحيدة في الولايات المتحدة التي خالفت هذه التوقعات والتقديرات التي تبعث على الاسترخاء، هي وزارة الخارجية التي تم تهميش دورها في قضية الشرق الأوسط ولم يعد يستمع لها أحد، حيث أكد خبراؤها بشكل لافت منذ أواخر مايو أنه في ضوء الفشل المتوقع لمناقشات الأمم المتحدة في حل المأزق الراهن في هذه القضية، فمن المرجح أن يتحرك السادات باتجاه معركة محدودة "بحلول الخريف" لكسر الجمود في المفاوضات وإجبار القوى العظمى على التدخل وحل النزاع!!. Editorial note, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, pp.193 – 194.

(312) حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية 1948 ـ 1982، ترجمة: بدر الرفاعي، سينا للنشر، 1993، ص264.

(313) Meir. Golda, My life, London, 1977, p.357.

(314) انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج3، القسم الثاني، ص124.

(315) Memorandum from the president's Assistant for national security affairs (Kissinger) to president Nixon, May 20, 1973, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, pp.187 – 191.

مائير له مسبقاً رفض إسرائيل القاطع منطق السيادة مقابل الأمن، وضرورة إجراء تغييرات جوهرية على الحدود مع مصر[316].

ومع بداية الاجتماع، أبدى حافظ إسماعيل انزعاجه من تزامن لقائهما الأول مع قرار الولايات المتحدة بإعطاء طائرات جديدة لإسرائيل، فحاول كيسنجر التهوين من شأن ما حدث مؤكداً أنه لم يصدر عن واشنطون إعلان رسمي بهذا الخصوص بل كان الأمر مجرد تسريب من بعض المسئولين "لما اعتقدوا أنه قرارات"، فضلاً عن أن أعداد الطائرات التي يجري الحديث عنها "أقل من المعدل الذي كان يتم تزويد ـ إسرائيل ـ به في الماضي"[317].

وبعد ذلك، أكد إسماعيل فجأة أن هذا اللقاء مع كيسنجر يتم على أساس "وطني مستقل"، فمصر "غير مرتهنة بأي ارتباط مع أية قوة أجنبية" ـ في تلميح واضح إلى الاتحاد السوفيتي ـ وهي ترغب في الوصول إلى سلام "في الإطار العام لتسوية عربية" يؤمل أن يشهد عام 1973 "تقدماً ملموساً" فيها[318].

بالنسبة لعين خبيرة كعين كيسنجر، كان ما قاله إسماعيل هنا أمراً مهماً، فمصر ـ على ما يبدو ـ تبتعد عن راعيها السوفيتي، باتجاه القوة التي تم اعتبارها طويلاً الراعي الأساسي لعدوها إسرائيل[319].

ودخولاً في موضوع النقاش الأساسي، أبدى إسماعيل تشاؤمه من التصريحات الإسرائيلية التي لا يبدو فيها أي اهتمام بالسلام وإيجاد حل للصراع، ومن تردد وتحفظ الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل للانسحاب إلى حدود مصر الدولية، وفي مواجهة هذا التذمر المصري أبدى كيسنجر ـ الذي لم يكن لديه ما يدعو للعجلة في مناقشة أية قضايا رئيسية ـ استياءه من بعض التسريبات المصرية عبر السعودية لما قيل في اجتماعهما الأول، حيث بدا في هذه التسريبات طابع عدائي معين، كما أكد الرجل مجدداً أن مصر لديها "فكرة مبالغ فيها" عن مدى نفوذ الولايات المتحدة وقدرتها في الضغط على إسرائيل[320].

وتلخيصاً للموقف المصري، أوضح إسماعيل أن مصر أعطت كل ما يمكنها إعطاؤه، إلى حد القبول غير المسبوق بمبدأ عقد اتفاق سلام مع

---

(316) Indyk, op.cit, ebook.

(317) NSC, The white house, memorandum of conversation, Rochefort – france, Sunday, May 20, 1973.

(318) Ibid.

(319)Indyk, op.cit, ebook.

(320)NSC, The white house, memorandum of conversation, Rochefort – france, Sunday, May 20, 1973.

إسرائيل، وفي ظل التصلب الإسرائيلي المستمر لن يكون أمام مصر سوى أحد خيارين: إما أن تقبل باتفاق مؤقت سيصبح في الغالب اتفاقاً نهائياً، أو أن تقبل بحل نهائي مع "تنازلات هائلة"[321].

ولتهدئة هذه المخاوف، أكد كيسنجر أن الولايات المتحدة ستوضح علناً وستطلب من الإسرائيليين أن يوضحوا علناً أن أي تسوية مؤقتة حول القناة لن تكون على أي وجه تسوية نهائية، ولن تعتبر "حدوداً جديدة بالأمر الواقع"، وفي ضوء هذا التعهد أبدى الرجل قناعته بأن من مصلحة مصر القبول بحل الصراع بشكل متدرج "خطوة خطوة" والتوصل إلى اتفاق مؤقت يؤدي إلى انسحاب إسرائيلي محدود إلى ما وراء القناة، موضحاً أن هذا الاتفاق المفترض لا يمكن إلا أن يُصاغ بنفس مستوى غموض القرار 242، لأنه إذا تم الإلحاح على صياغته بشكل بالغ التحديد والوضوح كما تطالب مصر، فإن هذا سيقودنا مباشرة "إلى طريق مسدود"[322].

رداً على هذا الطرح، أوضح إسماعيل أن أي اتفاق مؤقت يحمل مزيداً من التعبيرات المطاطة سيؤدي تماماً "إلى نفس نتائج القرار 242"، اختلافات حول التفسير وسنوات من الجهود المتصلة لتفسيره، وهذا لا يمكن أن يكون "مرضياً لحكومة مصر"، التي ترى ـ في المقابل ـ ضرورة التوصل إلى "رؤوس اتفاق أكثر تحديداً"[323].

وتأسيساً على هذا، طالب إسماعيل كيسنجر بأن تعمل الولايات المتحدة على استصدار قرار جديد من مجلس الأمن لا يكون بديلاً للقرار 242 وإنما تفسيراً له، وبأن تدفع إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية وتكف عن تأمين قدرتها على مزيد من غزو أراضي جيرانها باسم "الحفاظ على توازن القوى في المنطقة"[324]، وجاء كلام إسماعيل في سياق إبلاغه كيسنجر أن مصر قررت عرض القضية العربية على مجلس الأمن، لا سيما بعد العملية الإسرائيلية الخاصة في بيروت التي اغتالت فيها إسرائيل ثلاثة من قادة منظمة التحرير الفلسطينية في ليلة 9 ـ 10 إبريل 1973[325].

---

(321) Ibid.

(322) Ibid.

(323) Ibid.

(324) Ibid,

(325) حول هذه العملية الإسرائيلية راجع: هنري لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الرابع: 1967 ـ 1982 غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: 1967 ـ 1973 من حرب إلى عشية حرب، ترجمة بشير السباعي، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2012، ص445 ـ 446.

وقد كان كيسنجر حاسماً تماماً في موضوع مجلس الأمن، فأكد لإسماعيل أنه "في حال طرح أي قرار يخرج على أي نحو عن القرار 242 فسوف يتم الاعتراض عليه ـ أمريكياً ـ باستخدام حق الفيتو"[326].
بعد ذلك، عاد كيسنجر إلى التصور الذي كان قد طرحه في الاجتماع الأول مع إسماعيل حول فصل قضية السيادة عن الأمن، فأكد أن ما يعرضه هو إقرار بسيادة مصر "مصحوباً ببعض الترتيبات الأمنية الإسرائيلية المؤقتة"، مشدداً على أن هذا العرض لا يمثل الموقف الإسرائيلي، بل إن من غير الممكن إجبار الإسرائيليين على قبوله "إلا تحت ضغط هائل"[327]، لكن حافظ إسماعيل رفض ذلك التصور واعتبر طرح فكرة ترتيبات الأمن بهذا الشكل أمراً غير معقول حتى وإن كان مؤقتاً، لأن فيه انتهاكاً للسيادة لا يقبله الرأي العام المصري[328].

ولتحقيق نوع من الضغط النفسي على إسماعيل، أكد كيسنجر أن حالة الجمود السائدة هي أكثر ما يمكن أن يؤدي إلى دوام الأمر الواقع، محذراً إياه في ذات الوقت من مغبة قيام مصر بأي عمل عسكري لتحسين شروطها التفاوضية، لأن مثل ذلك العمل "سيجعل الوضع أكثر سوءاً" ولن يؤدي "إلى تغيير في السيطرة على الأرض"[329].

وبعد تناول الغداء، دار بين الرجلين حديث منفرد بينما كانا يتمشيان في حديقة المنزل، فسأل إسماعيل كيسنجر حول أقصى ما يمكن لمصر أن تحصل عليه من إسرائيل بحسب اعتقاده، وجاءت إجابة الأخير تكراراً لنظريته نفسها، حيث أكد مجدداً أن "أقصى ما يمكن التنبؤ به الآن" هو إقرار إسرائيل بسيادة مصرية إسمية في سيناء مع وجود مواقع أمنية إسرائيلية في النقاط الأساسية[330]، وهو ما اعتبره إسماعيل "سيادة مهلهلة"[331]، وإن وعد بعرض الأمر كله ـ سواء فيما يتعلق بمسألة الوجود الإسرائيلي الأمني في سيناء أو اعتماد فلسفة التدرج "الخطوة خطوة"

---

[326] NSC, The white house, memorandum of conversation, Rochefort – france, Sunday, May 20, 1973.

[327] Ibid.

[328] حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص280 ـ 281.

[329] NSC, The white house, memorandum of conversation, Rochefort – france, Sunday, May 20, 1973.

[330] Ibid.

[331] كيسنجر، مذكرات، ج3، ص390.

الكيسنجرية ـ على السادات والرد على كيسنجر خلال الأيام العشرة التالية، قبل القمة الأمريكية السوفيتية المقررة في يونيو[332].

هنا ينبغي علينا مناقشة مسألة هامة أثارت بعض الالتباس أحياناً، حيث يذكر مارتن إنديك ـ نقلاً عن يوجين ترون مسئول المخابرات الأمريكية في مصر ـ أن كيسنجر قال لحافظ إسماعيل أثناء جولتهما تلك في الحديقة "إذا كنتم تريدون منا التدخل مع إسرائيل فسيتعين عليكم خلق أزمة، نحن نتحرك فقط على إيقاع الأزمات"، ما فهم منه إسماعيل أن كيسنجر يدعو مصر لأن تبدأ حرباً مع إسرائيل[333].

في واقع الأمر، نحن نتشكك كثيراً في قيمة هذه الرواية التي تنسب الفضل في توجه مصر إلى الحرب إلى هذه الإيماءة الغامضة من كيسنجر، فهي تتعارض ـ من ناحية ـ مع تحذيراته القاطعة في ذات الجلسة من مغبة أي عمل عسكري مصري لتحسين شروط التفاوض، فضلاً عن أن السادات كان قد شكل حكومة الحرب منذ أواخر مارس 1973، كما أنجز تصعيداً نوعياً في التنسيق العسكري مع سوريا ورئيسها حافظ الأسد ـ كما أسلفنا ـ في إبريل، ويجعلنا كل هذا نميل إلى تأكيد ما أشرنا إليه سابقاً من أن نقطة التحول النهائية في فكر الرجل نحو خيار الحرب نتجت عن فشل اللقاء الأول ـ وليس الثاني ـ بين حافظ إسماعيل وكيسنجر، أما هذا اللقاء الثاني فلم يكن بالنسبة للسادات سوى أداة لكسب الوقت وغطاء جيد لقرار كان قد اتخذه بالفعل بشن الحرب[334].

***

في 22 مايو 1973، أصدر الفريق أول أحمد إسماعيل بصفته القائد العام للقوات المسلحة الاتحادية، توجيهاً بالفكرة العامة للعملية الهجومية المشتركة لكل من الجبهتين المصرية والسورية، وتم في هذا التوجيه تحديد المهام الأولية على الجبهتين بتوقيتاتها الزمنية[335]، وقد سميت هذه العملية المشتركة فيما بعد باسم "الخطة بدر"[336].

وفي 7 يونيو 1973، جرت في القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بمدينة نصر عملية تنظيم التعاون بين القوات المصرية والسورية، وقد حضر هذه العملية الفريق أول أحمد إسماعيل والفريق سعد الدين

---

[332] NSC, The white house, memorandum of conversation, Rochefort – france, Sunday, May 20, 1973.

[333] Indyk, op.cit, ebook.

[334] إدوارد شيهان، مرجع سابق، ص25.

[335] إدجار أوبالانس، حرب أكتوبر: العبور والثغرة، ترجمة: سامي الرزاز، سينا للنشر، 1988، ص66.

[336] طه المجدوب، مصدر سابق، ص175.

الشاذلي رئيس الأركان المصري واللواء بهي الدين نوفل رئيس عمليات القيادة الاتحادية وعدد من القادة المصريين والسوريين، حيث تم تحديد أهداف الخطة على الجبهتين؛ وهي وصول القوات السورية إلى خط نهر الأردن ـ الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية، ووصول القوات المصرية إلى خط المضائق الاستراتيجية في سيناء[337].

وقد كانت مرحلة تطوير الهجوم على الجبهة المصرية ـ المرحلة الثانية للخطة جرانيت2 المعدلة "بدر" ـ التي تمت على أساسها عملية تنظيم التعاون مع السوريين، تقضي بتقدم القوات المصرية الرئيسية ـ قوات النسق الأول أي فرق المشاة الخمس في الجيشين الثاني والثالث ـ مدعمة بفرق النسق الثاني المدرعة والميكانيكية، من منطقة رؤوس الكباري شرق قناة السويس باتجاه الشرق بهدف الاستيلاء على المضائق وسط سيناء والوصول إلى مداخلها الشرقية واتخاذ مواقع دفاعية على الخط العام: قلعة الجدي ـ المداخل الشرقية لممري متلا والجدي ـ بير جفجافة ـ بير العبد؛ ما يعني تقدم الخط الدفاعي المصري بأكمله من منطقة رؤوس الكباري على عمق 10 ـ 12كم شرق القناة إلى الحائط الجبلي الغربي لسيناء على عمق 75 ـ 80كم شرق القناة، الذي يعتبر في الواقع خط الدفاع الطبيعي عن مصر[338].

لكن ثمة ملاحظة هامة هنا يطرحها بوضوح الفريق الشاذلي، ذلك أنه بدافع من عدم قناعته ـ هو وقادة الجيشين الثاني والثالث ـ بهذه المرحلة الثانية من الخطة وعدم توقعه أن يُطلب إلى القوات المسلحة المصرية تنفيذها فعلياً، كان القادة يشرحون ويناقشون خطة العبور بالتفصيل الدقيق ثم يمرون على المرحلة الثانية سريعاً دون الدخول في التفاصيل[339]، وقد أدى هذا الأمر إلى نوع من التشكك لدى القادة السوريين في جدية أهداف الخطة على الجبهة المصرية أثناء عملية تنظيم التعاون[340].

***

في تلك اللحظة التي حسم فيها المصريون والسوريون خيارهم باتجاه الحرب، لم يكن هذا الاحتمال غائباً عن أذهان الساسة الغربيين ـ خاصة في أوربا الأكثر حساسية تجاه تقلبات الأوضاع في الشرق الأوسط ـ وعلى هذه الخلفية بعث رئيس الوزراء البريطاني إدوارد هيث برسالة إلى نيكسون قبل أيام من قمة الأخير المرتقبة مع الزعيم السوفيتي بريجنيف

(337) جمال حماد، مرجع سابق، ص58.
(338) نفسه، ص250.
(339) الشاذلي، مصدر سابق، ص25.
(340) محمد فوزي، حرب أكتوبر، ص54.

في سان كليمنت بالولايات المتحدة، وقد ظهر في هذه الرسالة قلق هيث من تداعيات تعنت إسرائيل المستند إلى دعم أمريكي كامل؛ حيث يمكن أن يدفع هذا التعنت العرب إلى الإحباط والتصرف بخشونة، ما قد يؤدي إلى "أزمة طاقة" ويعرض للخطر إمدادات النفط إلى أوربا الغربية "إن التوصل إلى تسوية سيجعل إمداداتنا النفطية أكثر أمناً وقد يسهل التعامل مع المشكلات المستمرة حول الأسعار والمشاركة ومستويات الإنتاج، أما إذا لم يتم التوصل إلى تسوية فسوف يكون ثمة خطر متزايد من انقطاع الإمدادات وسيحاول العرب استخدام قوتهم المالية لإلحاق الضرر بالاقتصادات الغربية"[341].

كما بدا هنا أن هيث كان مدركاً لمخاطر دفع مصر بالذات إلى اليأس وقلقاً من تلويح السادات المتكرر بالحرب، ولهذا أكد لنيكسون بوضوح استحالة تخطي هذا المأزق بمحاولة دفع المصريين إلى مزيد من التنازلات "أعتقد أنهم ذهبوا إلى أبعد مدى ممكن دون تحرك إسرائيلي مماثل، ومن ثم أظن أنه قد جاء الآن دور الإسرائيليين، ولعل أفضل أمل لإحراز تقدم نحو التسوية هو إعلان إسرائيل بشكل لا لبس فيه أنها تعتبر حدودها مع مصر هي حدود فلسطين القديمة تحت الانتداب، مع أية ترتيبات أمنية قد يتم اتخاذها في سيناء"[342].

تؤشر هذه الرسالة إلى أن هيث ـ والأوربيين عامة ـ ربما كانوا ممتعضين بشكل ما من توجهات كيسنجر السائدة داخل الإدارة الأمريكية والقائمة على ترك العرب يتعفنون مع إحباطاتهم، لما قد يؤدي إليه ذلك من احتمالات انفجار الأوضاع وتزايد المخاطر على مصالح أوربا النفطية في المنطقة.

إلا أن هذا الامتعاض لم يجد له صدى في أروقة واشنطون ونيويورك؛ ففي مناقشة مجلس الأمن في اليوم نفسه ـ 14 يونيو ـ الموقف في الشرق الأوسط، والتي طالب فيها الدكتور محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها في 5 يونيو 1967 وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مع تأكيد حدود مصر الدولية، كان موقف الولايات المتحدة صارماً في دعم إسرائيل؛ حيث أعرب المندوب الأمريكي عن رفض حكومته تفسير أو تعديل أو تغيير القرار 242 ودعا ـ انسجاماً مع رؤية كيسنجر ـ إلى إجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية، وإلى تشجيع عملية تتم "خطوة ـ خطوة" وتبدأ

(341) NSC, EO. 12958, To: president Nixon, From: prime minister Heath, June 14, 1973.

(342) Ibid.

بانسحاب إسرائيلي جزئي من سيناء مع فتح قناة السويس في إطار وقف ممتد لإطلاق النار[343]، وعلى هذا لم يترتب على تلك المناقشة اتخاذ أية قرارات في المجلس[344].

وقد استمر هذا السلوك الأمريكي المنحاز كلياً لإسرائيل والرافض لأي تفسير للقرار 242 في لقاء القمة بين نيكسون وبريجنيف في 23 يونيو 1973، فحين طرح بريجنيف ضرورة التوصل إلى مبادئ عامة على درجة من الإلزام يمكن أن تكون أساساً لتسوية سياسية بين العرب وإسرائيل، تملص نيكسون من هذا المطلب السوفيتي مؤكداً أن أية محاولة لفرض مبادئ مسبقة للتفاوض سترفضها إسرائيل، وأن الأفضل هو أن تمارس القوتان العظميان نفوذهما على حلفائهما بعد بداية التفاوض بين الأطراف[345].

وحين حذر بريجنيف من أن استمرار هذا الوضع الغامض يجعل من الصعوبة بمكان منع الموقف العسكري في الشرق الأوسط من التدهور، مشدداً على ضرورة مناقشة المبادئ التي ستبدأ على أساسها المفاوضات مسبقاً، أصر نيكسون على موقف إدارته المراوغ فأوضح لنظيره السوفيتي أنه "في قضية بمثل هذه الصعوبة لا يمكننا قول شئ نهائي ... من السهل وضع مبادئ ترفض الأطراف السير وفقاً لها، أما إذا بدأت المفاوضات أولاً فمن الممكن حينئذ استخدام نفوذنا كما يمكن لكم استخدام نفوذكم أيضاً لحل الخلافات القائمة"[346].

وفي مسعى لتحقيق قليل من التوازن في السياسة الأمريكية، قام وزير الخارجية الأمريكي روجرز بعد هذه القمة بمحاولته الأخيرة لحل الصراع في الشرق الأوسط ـ بعد أن أقلقته تقديرات خبراء وزارته حول معركة محتملة في الخريف ـ فرفع اقتراحاً إلى نيكسون بإجراء محادثات سلام سرية بين مصر وإسرائيل، محذراً من أنه في حال وصول السادات إلى حافة اليأس وانفجار حرب جديدة فإن الخطر سيزداد على المصالح الأمريكية في المنطقة، كما لا يمكن استبعاد أن يستخدم العرب سلاح النفط

---

(343) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص286 ـ 287.

(344) عطية حسين أفندي عطية، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط 1967 ـ 1977: دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص327.

(345) Memorandum for the president's files by the president's assistant for national security affairs (Kissinger), June 23, 1973, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, pp.220 – 221.

(346) Ibid, p.221.

بما يؤثر على إمدادات الولايات المتحدة وأوربا البترولية[347]، إلا أن جهود روجرز تم تجاهلها كلياً من نيكسون وكيسنجر معاً[348].

في ضوء هذه المواقف المتصلبة، تيقن السادات مجدداً من انعدام إمكانية التوصل إلى شئ مع الأمريكيين دون معركة، وأضيف إلى إحباطاته العديدة منهم عنصر جديد.

وفي أجواء الإحباط تلك، عاد مجلس الأمن لدراسة الموقف في الشرق الأوسط في الفترة من 20 ـ 26 يوليو 1973[349]، وقد استمر هنا سعي مصر للحصول على قرار واضح يفسر القرار 242 ويؤكد على ضرورة الانسحاب من كافة الأراضي التي احتلتها إسرائيل في يونيو 1967 وعلى حقوق شعب فلسطين، ورغم أن هذا المسعي كُلل بالفعل بالاتفاق على مشروع قرار قدمته كتلة الدول غير المنحازة ووافق عليه المجلس بالإجماع، إلا أن كل شئ انتهى بشكل سلبي مجدداً حين استخدمت الولايات المتحدة ـ تنفيذاً لتهديد كيسنجر ـ حق الاعتراض على هذا المشروع[350].

وقد كان التصويت الأمريكي السلبي على هذا المشروع كاشفاً تماماً لأولويات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؛ حيث فعلت الولايات المتحدة ذلك تجنباً لتعرض إسرائيل لمأزق في حال الموافقة على القرار رغم إدراكها ـ كالأوربيين ـ خطورة "دفع السادات إلى اليأس" من سياستها في المنطقة، وإدراكها كذلك ـ وهو الأهم بالنسبة لها ـ خطورة هذا الموقف على مصالحها النفطية وعلاقتها بالسعودية بالذات، التي تصاعد تبرم ملكها فيصل في تلك اللحظة من الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل على حساب الحقوق الفلسطينية والعربية[351]، وتصاعدت كذلك تلميحاته أمام المسئولين

---

(347) Memorandum from secretary of state Rogers to president Nixon, June 28, 1973, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit,pp.227 – 230.

(348) جمال شقرة، مرجع سابق، ص258 ـ 259.

(349) عطية حسين أفندي عطية، مرجع سابق، ص327.

(350) سمير فراج، قطوف من مذكرات د/ محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر الأسبق، دار الفكر الحديث ـ القاهرة، 1993، ص192.

(351) Memorandum from the executive secretary of the Department of State (Eliot) to the president's assistant for national security affairs (Kissinger), July 24, 1973, In: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit,pp.245 – 247.

الأمريكيين وممثلي شركات البترول الأمريكية بإمكانية استخدام النفط العربي كسلاح سياسي وارتباط ذلك بأزمة الشرق الأوسط[352].

***

مع تبلور يأس السادات التام من إمكانات الحل السياسي للنزاع مع إسرائيل، أرسل إليه شاه إيران محمد رضا بهلوي في يونيو 1973 رسالة يبدي فيها قلقه من أن الأمور في المنطقة تبدو وكأنها سائرة إلى حرب حتمية، وفي هذه الرسالة أوضح الشاه للسادات أنه سيلتقي قريباً نيكسون وكيسنجر في واشنطون سائلاً عما إذا كان هناك ما يستطيع القيام به، فرد عليه السادات راجياً إياه بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون انفجار الموقف في المنطقة كلها[353].

بناء على هذا، وعطفاً على لقاءات واتصالات الشاه خلال زيارته لواشنطون، تم ترتيب موعد بعد نهاية الزيارة بين سفير إيران هناك ـ وزوج ابنة الشاه ـ أردشير زاهدي وبين كيسنجر في مكتب الأخير بالبيت الأبيض في 13 أغسطس 1973[354]، وخلال هذا اللقاء قدم كيسنجر لزاهدي ورقة أمريكية لعرضها على المصريين، وقد أسقط منها عبارة كانت مكتوبة فيها تقول "ينبغي على مصر أن تحاول وضع مقترح لا يمكن لإسرائيل أن ترفضه"[355].

ورغم إسقاط هذه العبارة الدالة، استمر كيسنجر طوال المقابلة يناقش ضيفه الإيراني على أساسها؛ فأكد له أن مطلب مصر بإقرار مبدأ الانسحاب الإسرائيلي الكامل كشرط مسبق للمفاوضات هو "أمر بلا معنى بالنسبة لدولة خسرت الحرب"، وأن هذا "يمكن أن يكون نتيجة نهائية وليس شرطاً مسبقاً"، وفي لمحة لافتة أوضح كيسنجر ـ فيما يعكس مجدداً رؤيته القاضية بفصل السيادة عن الأمن ـ أن إسرائيل ستبدي تصلباً في أية مفاوضات، ولهذا فهو يعتقد أن من الضروري "أن يكون لهم ـ الإسرائيليين ـ وجود في مصر، لأنهم لو انسحبوا لمسافة عشرين ميلاً فليس ثمة خط يمكن لهم الدفاع عنه مثل الخط الحالي"[356].

وفي 24 ـ 25 أغسطس 1973، نقل زاهدي ورقة كيسنجر وخلاصة رؤيته إلى السفير أشرف غربال الذي كان قد أصبح مستشاراً

---

(352) محمد علي محمد التميم، مرجع سابق، ص140 ـ 144.

(353) هيكل، أكتوبر، ص285 ـ 286.

(354) NSC, EO. 12958, The white house, Memorandum of conversation, August 13, 1973.

(355) أشرف غربال، مصدر سابق، ص72.

(356) NSC, EO. 12958, The white house, Memorandum of conversation, August 13, 1973.

خاصاً للسادات، في لقاء جمع الرجلين في مدينة مونترو السويسرية، وخلص غربال بعد الاستماع إلى زاهدي ومطالعة الورقة إلى أن كيسنجر يحمل مصر مسئولية تجمد الوضع ويدعوها إلى مزيد من "المرونة التكتيكية"، ما يعني تقديم المزيد من التنازلات للحصول على مجرد حل جزئي محدود، باعتبار أن أي انسحاب إسرائيلي هو أفضل لها من الوضع القائم، وهكذا بدت الحقيقة واضحة من جديد أمام عيني السادات: إن كل الطرق تؤدي إلى العمل العسكري[357].

ولا يبدو لنا أن السادات كان يعول فعلياً في تلك اللحظة على مثل هذه الاتصالات الدبلوماسية، حيث نعتقد ـ كما سبق وأشرنا ـ أن كل نشاطه السياسي والتفاوضي بعد لقاء حافظ إسماعيل الأول مع كيسنجر في فبراير 1973 كان محض محاولة لملء الوقت حتى استكمال استعدادات المعركة. وقد استمرت أعمال الاستعداد للمعركة القادمة تجري على قدم وساق بالتوازي مع هذه الاتصالات السياسية المحبطة؛ فتوالت ـ ضمن إجراءات "خطة المفاجأة والخداع" المصرية[358] ـ عمليات استدعاء الاحتياطي على فترات منتظمة، حتى بلغت قبل أكتوبر 1973 اثنان وعشرون استدعاء، وكان الاستدعاء الثالث والعشرون هو الاستدعاء للحرب، فاعتقدت إسرائيل أن هذا الاستدعاء لا يختلف عن غيره من الاستدعاءات الأخرى[359].

أما على الجبهة السورية، فقد استكملت سوريا في أغسطس 1973 منظومة الدفاع الجوي الممتدة من دمشق حتى الجنوب السوري والتي كان بناؤها قد بدأ مع مطلع صيف ذلك العام، وأصبح مدى هذه المنظومة يغطي كل خط الجبهة فضلاً عن هضبة الجولان نفسها[360].

ولرفع مستوى التنسيق بين الجبهتين، وبينما كانت مدينة الإسكندرية المصرية الساحلية تكتظ بالمصيفين في ذلك الوقت من العام، وصل إلى المدينة الصاخبة ظهر 21 أغسطس قادة الجيش السوري في سرية تامة وبملابسهم المدنية، وكان الوفد السوري برئاسة اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع ومعه رئيس الأركان ورئيس شعبة العمليات وقائد

(357) أشرف غربال، مصدر سابق، ص72 ـ 77.

(358) حول صورة عامة عن هذه الخطة راجع: حسن البدري وآخران، مصدر سابق، ص94 ـ 95؛ وأيضاً: الجمسي، مصدر سابق، ص285 ـ 288؛ وكذلك: عبد القادر حاتم، مذكرات عبد القادر حاتم رئيس حكومة حرب أكتوبر، الهيئة العامة لقصور الثقافة ـ القاهرة، 2016، ص192 ـ 194.

(359) الشاذلي، مصدر سابق، ص220.

(360) انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج2، ص741 ـ 742.

القوات الجوية والدفاع الجوي ومدير المخابرات العسكرية وقائد القوات البحرية[361].

وعلى مدى يومي 22 ـ 23 أغسطس اجتمع القادة العسكريون السوريون مع نظرائهم المصريين في مكتب اللواء فؤاد زكري قائد القوات البحرية المصرية، وكان هدف هذا الاجتماع المهم هو الاتفاق على أنسب التواريخ للحرب من وجهة النظر العسكرية كي تختار منها القيادة السياسية للبلدين اليوم المناسب، وفي النهاية اقترح القادة توقيتين لبدء العمليات كان أحدهما خلال الفترة من 7 ـ 11 سبتمبر والآخر من 5 ـ 11 أكتوبر 1973، كما رشح القادة أفضل الأيام ضمن كل توقيت، وقد طالب المجتمعون القيادة السياسية بأن تخطرهم باليوم المختار قبل بدء القتال بخمسة عشر يوماً[362].

وفي الأيام الأخيرة من أغسطس طار السادات في جولة عربية شملت السعودية وقطر ثم سوريا، وفي هذه الجولة أطلع السادات الملك فيصل على نواياه لخوض الحرب قريباً واتفق معه على مبدأ استخدام النفط كسلاح في المعركة القادمة[363]، وأثناء عقده اجتماع قمة مع الرئيس السوري حافظ الأسد في منتجع بلودان قرب دمشق يومي 28 ـ 29 أغسطس وصل إلى سوريا مصطفى طلاس وحسني مبارك ليطلعا الرئيسين على نتائج الاجتماع العسكري[364]، ونظراً لضيق الوقت اتفق الرئيسان على استبعاد شهر سبتمبر كتاريخ للمعركة[365]، وعلى اختيار يوم 6 أكتوبر 1973 بالتحديد كموعد لاندلاعها[366].

وعلى ضوء هذا التطور، أصدر الفريق أول أحمد إسماعيل في مساء 6 سبتمبر توجيهاً جديداً باسم القيادة العامة الاتحادية باستعداد القوات المسلحة السورية والمصرية لشن العملية الهجومية "بدر" في ظرف خمسة أيام اعتباراً من أول ضوء يوم 1 أكتوبر/ تشرين أول 1973[367].

***

مع بداية سبتمبر 1973، كان نيكسون يتعرض لضغوط من الدول العربية النفطية ومن شركات البترول الأمريكية لتنشيط الجهود الدبلوماسية

---

(361) الجمسي، مصدر سابق، ص269.

(362) الشاذلي، مصدر سابق، ص218.

(363) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992، ص79.

(364) باتريك سيل، مرجع سابق، ص311.

(365) هيكل، الطريق، ص13.

(366) السادات، مصدر سابق، ص327.

(367) حسن البدري وآخران، مصدر سابق، ص103.

في الشرق الأوسط، ومن هنا صرح الرجل في الخامس من ذلك الشهر بأن لدى إدارته خططاً لتحريك المفاوضات هناك[368]، كما انطلقت من وزارة الخارجية الأمريكية تصريحات في ذات الاتجاه[369].

أثارت هذه التصريحات قلق إسرائيل، ونقل السفير الإسرائيلي في واشنطون سميحا دينتز هذا القلق إلى هنري كيسنجر ـ الذي كان قد رُشح وزيراً جديداً لخارجية الولايات المتحدة منذ 22 أغسطس 1973 مع احتفاظه بمنصبه كمستشار لشئون الأمن القومي[370] ـ في لقاء معه يوم 10 سبتمبر، فرد كيسنجر مطمئناً إياه بأن "كل هذا مجرد كلام، لا ينبغي أن تعلقوا عليه أهمية كبيرة"، لكنه لم يلبث أن أوضح له كذلك أن ثمة توجهاً قوياً في واشنطون للقيام بشئ في الشرق الأوسط، وأن "من الممكن تعطيل الأمر، لكن لا يمكن إيقافه"[371].

وقد كان كيسنجر صريحاً جداً، حين أكد في هذا اللقاء أن استراتيجيته تقوم على "إثارة الانقسامات بين العرب"، من أجل إضعاف ضغوط شركات النفط ومؤيدي العرب على الولايات المتحدة، موضحاً أن "في استطاعتنا أن نحاول إبعاد السعوديين عن الأمر"، ثم طمأن كيسنجر ضيفه بالقول "لن يحدث شئ حتى تجري الانتخابات لديكم ـ التي كانت مقررة في 28 أكتوبر ـ ومن هنا لن يكون هناك ضغط عاجل"[372].

وفي لمحة دالة تفصح عن نواياه الملتوية تجاه السادات، أبرز كيسنجر مجدداً لضيفه الإسرائيلي هدف استراتيجيته وهو "إنهاك العرب"، ثم قال ساخراً "الغريب أن المصريين لم يسربوا مفاوضاتي مع إسماعيل ـ من الواضح أنه يقصد الجولة الثانية منها في مايو السابق ـ وهذا يؤكد أنهم لم يفقدوا الأمل بعد في العمل من خلال رؤيتي"[373].

لم يكن كلام كيسنجر هنا يكشف فقط توجهاته الحقيقية في المماطلة ومحاولة كسر الموقف العربي، بل كان كذلك يوضح بجلاء أن الرجل كان

---

[368] New York Times, Seb 6, 1973, A MidEast pledge: President is seeking of settlement to end oil threats by Arabs – Nixon is giving priority to MidEast issue.

[369] New York Times, Seb 7, 1973, Nixon,s MidEast pledge fails to Kindle hopes for early settlement.

[370] كيسنجر، مذكرات، ج4، ص224.

[371] Memorandum of conversation, September 10, 1973, in: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, p.264.

[372] Ibid, pp.264 – 265.

[373] Ibid, p.267.

لا يزال يستبعد تماماً حتى تلك اللحظة أية إمكانية لعمل عسكري عربي قريب ضد إسرائيل.
في ظل هذه الغفلة الأمريكية المتعالية، كان الوضع في الشرق الأوسط يتجه بسرعة نحو مزيد من التصعيد، حيث وقعت في 13 سبتمبر 1973 معركة جوية بين إسرائيل وسوريا تم فيها إسقاط 13 طائرة ميج سورية[374]، ورغم أن إسرائيل تلقت بعد ذلك معلومات وإشارات عديدة عن وصول تعزيزات للقوات السورية في مرتفعات الجولان[375]، إلا أن تقريراً وصل إلى جولدا مائير من شعبة المخابرات العسكرية الإسرائيلية أكد بوضوح أن من غير المتوقع قيام السوريين برد فعل كبير على ما حدث، عازياً سبب حشودهم إلى خوف سوريا من هجوم إسرائيلي محتمل عليها[376].

الخطى تتسارع على طريق الحرب:ـ

منذ منتصف سبتمبر 1973 بدأت الخطى تتسارع في مصر وسوريا على الطريق إلى المعركة؛ فأتمت قوات الدفاع الجوي المصري حتى نهاية ذلك الشهر ـ وبالذات الفرقة 8 دفاع جوي التي تشكل حائط الصواريخ على قناة السويس ـ استعداداتها الأخيرة لبدء القتال، وتمت مراجعة وتعديل بعض خطط عملياتها[377].

واعتباراً من 21 سبتمبر 1973 بدأ بشكل رسمي العد التنازلي نحو ساعة الصفر، وعلى مدى الأيام الخمسة عشر المتبقية كان على القيادة العسكرية في البلدين القيام بما يلزم كي تتخذ القوات أوضاع الهجوم النهائية[378].

وفي هذا السياق، عقد الفريق أول أحمد إسماعيل في اليوم التالي مؤتمراً موسعاً لقادة الجيش المصري أعطى خلاله توجيهاً بقرب اندلاع المعركة طالباً من القادة سرعة تجهيز الوحدات للقتال، وضماناً للسرية وإخفاء ما تقوم به القوات من أعمال أوضح الرجل أنه سيتم إجراء "مشروع استراتيجي تعبوي" على مستوى قيادة وتشكيلات القوات المسلحة كلها كستار لهذه التجهيزات[379].

---

(374) إيلي زعيرا، مصدر سابق، ص171.
(375) بن فورات وآخرون، مرجع سابق، ص33.
(376) Meir. Golda, op.cit, p.354.
(377) راجع بهذا الخصوص: محمد سعيد علي، حائط الصواريخ في أكتوبر 1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014، ص223 – 230.
(378) الشاذلي، مصدر سابق، ص218.
(379) محمد سعيد علي، مصدر سابق، ص232.

وقد كان ما يدور في واشنطون في تلك اللحظة، أكبر برهان على نجاح الإجراءات المصرية لضمان السرية؛ ففي حين كان المصريون والسوريون يقتربون من إنهاء استعداداتهم لبدء المعركة، أكدت ورقة أعدها مجلس الأمن القومي الأمريكي في 24 سبتمبر أن السادات غير قادر على اتخاذ قرارات أساسية في السياسة الخارجية المصرية، فهو يتحرك تارة في اتجاه الدبلوماسية وتارة أخرى يهدد باستئناف العمل العسكري، لكن الأقرب للتصور ـ حسب الورقة ـ أنه يسعى لبناء مصر على أسس تقليدية بالتحالف مع السعودية وبالاستفادة من فوائضها النفطية، وهو لهذا يبدو أكثر اهتماماً بالدبلوماسية وبالتنمية الاقتصادية كأساس لتطوير بلده، كما أن وزير خارجيته ـ الدكتور محمد حسن الزيات ـ قدم عدة تلميحات "لينة" تجاه احتمالات التسوية مع إسرائيل(380).

ورغم هذا الاسترخاء الأمريكي الظاهر لم يلبث قليل من القلق أن تسرب إلى أروقة واشنطون؛ فاستيقظ كيسنجر من نومه في صباح 26 سبتمبر على أنباء تقول أن القوات المصرية رفعت مستوى التأهب لديها إلى الحالة القصوى، واستجابة لهذا الخبر زادت أنشطة التجسس الأمريكية في الشرق الأوسط وطلب الرجل من وكالة المخابرات المركزية ومكتب الأبحاث التابع للخارجية الأمريكية تقديراً لإمكانية نشوب حرب عربية ـ إسرائيلية، إلا أنه مع كل الدلائل المتاحة فقد جاءت إلى الرجل عشرات التقارير تؤكد أن لا حرب في المستقبل القريب(381).

وقبل ثمانية أيام من المعركة، قام وزير الخارجية السوفيتي أندريه جروميكو في 28 سبتمبر 1973 بزيارة لواشنطون وحذر نيكسون وكيسنجر مجدداً مؤكداً الحاجة الماسة لبذل جهد جدي لإيجاد حل في الشرق الأوسط، وإلا "يمكن لنا أن نستيقظ جميعاً ذات يوم لنجد حريقاً حقيقياً قد اندلع في تلك المنطقة"(382)، لكن هذا التحذير لم يلق آذاناً صاغية لدى كيسنجر ومستشاريه(383).

في الواقع، يبدو هذا المستوى من الغفلة لدى الأجهزة الأمريكية لافتاً للغاية خاصة في أيام كتلك تبدو معبأة بالاحتمالات، ولا تفسير لدينا

(380) Paper prepared by the national security council staff, September 24, 1973, in: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, pp.273 – 277.

(381) كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل، ص239.

(382) Editorial Note, in: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, pp.277 – 278.

(383) Indyk, op.cit, ebook.

لهذا الأمر سوى عدم تعامل الأمريكيين مع شخصية السادات بجدية وتجاهلهم إشاراته المتكررة لحرب قادمة، فضلاً عن اعتمادهم المبالغ فيه على التقديرات الإسرائيلية التي مالت إلى التهوين المتكرر من خطر الحرب وفسرت بشكل "سقيم" كثيراً من المعلومات والوقائع التي كانت العناية بها قد توصل إلى نتائج مختلفة(384).

وفي هذا الإطار، يُسجل للقيادة المصرية أنها قامت منذ بداية عام 1973 بواحدة من أضخم عمليات "التخدير" السياسي في القرن العشرين، لقد لوح السادات بالحرب مراراً وقال الحقيقة على مرأى من الجميع(385)، مراهناً أن الجميع لن يصدقوه ولن يأخذوا تهديداته على محمل الجد، وقد أصاب في رهانه الخطر هذا على أية حال.

وقد استمرت الغفلة الأمريكية الإسرائيلية على حالها في اليوم الأخير من سبتمبر 1973؛ ففي إسرائيل التي بدت مشغولة للغاية بحدث مفاجئ هو أزمة "معسكر شاناو" في النمسا(386)، تلقت جولدا مائير تقريراً جديداً من مخابراتها العسكرية عن تعزيزات على الجبهتين المصرية والسورية، وقد أكد التقرير أن تقدير الموقف السابق يظل على حاله بالنسبة لسوريا، فالتعزيزات الجديدة أمر مفهوم في ضوء مخاوف السوريين من هجوم إسرائيلي يتوقعونه منذ أسبوعين، أما بالنسبة للجبهة المصرية فرغم أن هناك تأهباً عالياً فإن الأمر لا يتعلق بمبادرة هجومية، وإنما بمخاوف من مبادرة إسرائيلية "وبمناورة عسكرية شاملة" كان الجيش المصري يستعد لها بداية من اليوم التالي(387).

---

(384) كيسنجر، مذكرات، ج4، ص279 – 280.

(385) هنري لورنس، مرجع سابق، ص459.

(386) في نهاية سبتمبر 1973 اقتحم فدائيون فلسطينيون قطاراً يحمل مهاجرين يهود في النمسا واحتجزوا سبع رهائن، وأعلنوا أنه ما لم توقف الحكومة النمساوية مساعداتها للمهاجرين اليهود وتغلق معسكر "شاناو" المعد لتأهيلهم للسفر إلى إسرائيل فسوف يتم قتل الرهائن فضلاً عن أعمال انتقامية أخرى ضد النمسا، وتحت هذا الضغط أعلنت حكومة المستشار كرايسكي إغلاق المعسكر وهو ما أغضب إسرائيل بشدة، فقابلت جولدا مائير نظيرها النمساوي في فيينا في طريق عودتها بعد حضورها جلسات "المجلس الأوربي" في ستراسبورج وحاولت إقناعه بالعدول عن قراره، لكنه أصر على موقفه في إغلاق المعسكر؛ Meir. Golda, op.cit, pp.349 – 351؛ ومن الجدير بالذكر، أن المجموعة الفدائية التي نفذت العملية كانت تنتمي إلى تنظيم "الصاعقة" الفلسطيني التابع لسوريا، ما يجعل من المرجح أن هذه العملية كانت جزءاً مقصوداً من خطة الخداع السورية لحرف أنظار الإسرائيليين عن الاستعدادات النهائية للحرب. لورنس، نفسه، ص483.

(387) انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج1، ص128 – 129.

ولم تخرج تقديرات واشنطون عن هذا النسق نفسه؛ فرغم أن راي كلاين مدير مكتب الاستعلامات والأبحاث في الخارجية الأمريكية قد اعتبر أن ثمة احتمالاً لا يمكن استبعاده بأن توجه سوريا ضربة عسكرية "محدودة" لإسرائيل انتقاماً لما حدث يوم 13 سبتمبر، إلا أنه أكد بنفسه أن ليس ثمة "أدلة قاطعة" على ذلك، كما لا يوجد دليل يربط تصاعد استعدادات الدفاع الجوي المصري منذ 26 سبتمبر بأية تحركات عسكرية سورية[388].

وبناء على هذه الخلاصات المتقاربة، أكد سميحا دينتز لكيسنجر في لقاء جمعهما في اليوم نفسه أن إسرائيل غير قلقة مما يجري، وأن انتشار الجيوش العربية يبدو فعلاً أقرب إلى المناورات، أو هو جزء من حرب نفسية[389].

أما في القاهرة نفسها، التي كانت تسابق الأيام لتطلق معركتها المنتظرة، فقد اجتمع في مساء نفس اليوم ـ 30 سبتمبر ـ مجلس الأمن القومي المصري بدعوة مفاجئة من السادات، وفي هذا الاجتماع استعرض الرجل الموقف من مختلف جوانبه السياسية والعسكرية، ليخلص في النهاية إلى أن استمرار الوضع القائم هو "موت محقق" لمصر، وأن المعركة حتمية طالما استمرت إسرائيل ـ محتمية بالدعم الأمريكي الكامل ـ تمارس سياستها وتفرض شروطها على أساس أنها قوة لا تقهر[390]، لكنه حرص مع ذلك على أن يؤكد لسامعيه أن المعركة القادمة ستكون "محدودة"[391].

***

في الثامنة من صباح أول أكتوبر 1973، تم رفع درجة استعداد القوات المسلحة المصرية إلى الحالة الكاملة[392]، كما بدأ ـ ضمن خطة الخداع المصرية ـ تنفيذ المشروع التدريبي الاستراتيجي للجيش المصري وأُعلن عن استمراره في الفترة 1 ـ 7 أكتوبر 1973، وتحت ستار هذا

---

(388) Briefing memorandum from the director of the Bureau of intelligence and research (Cline) to secretary of state Kissinger, September 30, 1973, in: FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, op.cit, pp.278 – 279.

(389) كيسنجر، مذكرات، ج4، ص286 ـ 287.

(390) راجع حول تفاصيل هذا الاجتماع: حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص302 ـ 303.

(391) هيكل، الطريق، ص25.

(392) حسن البدري وآخران، مصدر سابق، ص106.

المشروع تم استدعاء الاحتياطي وانتقلت القيادة العامة للقوات المسلحة إلى المركز رقم 10[393].

وفي إطار استكمال الاستعدادات النهائية للحرب، انعقد في ذات اليوم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وفي هذا الاجتماع استمع السادات إلى تقارير القادة حول مدى جاهزية القوات لتنفيذ المهام الموكلة إليها[394]، وقام كل قائد بإعطاء الإشارة أمام الرئيس بتمام استعداده لتنفيذ المهمة التي هو مكلف بها[395].

وقد تحدث السادات في الاجتماع مع الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الأركان حول موضوع كان يشغله بشدة، وهو التوقيت الذي يمكن أن تشعر فيه إسرائيل بما يجري على الجبهتين المصرية والسورية، فرد الشاذلي مؤكداً بوضوح أن إسرائيل ـ كما يظهر من تحركات قواتها ومن الرسائل الملتقطة من قيادة قواتها في سيناء ـ لم تشعر بشئ حتى الآن، وهي إن ظلت في ال48 ساعة التالية لا تعرف بشكل مؤكد بالنوايا العربية فلن يعود مهماً بعد ذلك أن تعرف أو لا تعرف، حيث لن يكون متبقياً أمامها سوى 48 أخرى وبذلك تكون الفرصة قد فاتتها لإجراء تعبئة عامة ودفع قواتها إلى الجبهة في توقيت ملائم، وإن كان من الأفضل ـ بالطبع ـ ألا تعرف إسرائيل حتى آخر لحظة كي لا تستعمل الطيران في "ضربة إجهاض" سريعة، لكن حتى إن حدث ذلك فإن الخطة ستمضي في طريقها المرسوم[396].

وبعد الاجتماع، حددت القيادة العامة للقوات المسلحة لقائدي الجيشين الثاني والثالث أسلوب إخطار القادة الميدانيين بميعاد الحرب؛ بحيث يجري تبليغ قادة الفرق يوم 3 أكتوبر وقادة الألوية يوم 4 أكتوبر وقادة الكتائب والسرايا يوم 5 أكتوبر، أما قادة الفصائل وضباط الصف والجنود فيجري إبلاغهم بتمام الاستعداد قبل بدء الهجوم ب6 ساعات فقط[397].

ومن أهم ما تم في ذلك اليوم أيضاً، إصدار السادات توجيهاً سياسياً للفريق أول أحمد إسماعيل حدد فيه ـ بعد عرض موجز للوضع السياسي والعسكري ـ الهدف الاستراتيجي للقوات المسلحة المصرية في المعركة القادمة، والذي تلخص في "تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي"، وذلك عن

---

(393) الشاذلي، مصدر سابق، ص221 ـ 222.
(394) عبد المنعم خليل، مصدر سابق، ص288.
(395) الشاذلي، مصدر سابق، ص222.
(396) هيكل، أكتوبر، ص314.
(397) الشاذلي، مصدر سابق، ص218 ـ 219.

طريق "عمل عسكري حسب إمكانات القوات المسلحة، يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو وإقناعه أن مواصلة الاحتلال لأراضينا يفرض عليه ثمناً لا يستطيع دفعه"[398].

ويحتاج هذا التوجيه إلى مناقشة، حيث يبدو لافتاً عدم إلزامه القوات المسلحة بالوصول إلى خط جغرافي محدد أو هدف حيوي رئيسي للاستيلاء عليه[399]، ويثبت هذا ما أشرنا إليه سابقاً من أن الهدف السياسي للحرب لم يكن استرداد الأرض المحتلة عام 1967، خاصة في ظل وجهة النظر التي سادت القيادتين السياسية والعسكرية ـ مع استثناء مهم هو اللواء الجمسي رئيس هيئة العمليات ـ بأن إمكانات مصر العسكرية لا تسمح لها بتحقيق هذا الهدف[400].

ويتصل بهذا الأمر مسألة أخرى على قدر من الأهمية، وهي الربط الذي تم في مصر بعد ذلك بين "تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي" وبين عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف، وهو ربط لم يكن ـ على أية حال ـ دقيقاً إلى حد كبير، نظراً لما هو معروف من أن حدود الأمن الإسرائيلي الغربية تكمن فعلياً في مضائق وسط سيناء وليس في قناة السويس، وقد تحدد ذلك بوضوح في خطة حرب 1967 التي وافق عليها مجلس الوزراء الإسرائيلي في 2 يونيو 1967، والتي تضمنت على الجبهة المصرية التغلغل وسط سيناء وصولاً إلى المضائق، مع عدم الاقتراب من قناة السويس لعدم استفزاز الدول المستفيدة من الملاحة فيها[401]، بما يعني أن وصول الإسرائيليين إلى الضفة الشرقية للقناة كان تطوراً عرضياً غير مخطط، أصبح ممكناً فقط بسبب قرار الانسحاب الشامل من سيناء الذي صدر من القاهرة في اليوم الثاني للحرب[402].

ويبدو هذا الطرح منطقياً، إذا وضعنا في الاعتبار أن منطقة المضائق مؤهلة بالفعل لتكون حائط الأمن الأمامي لإسرائيل من جهة الغرب؛ حيث تتمتع بحصانة طبيعية ويمكن الدفاع عنها بقوات قليلة العدد[403].

---

[398] راجع نص التوجيه في: السادات، مصدر سابق، ص436 – 443.

[399] فاتن عوض، مرجع سابق، ص88.

[400] جمال حماد، مرجع سابق، ص68 – 69.

[401] ديان، مصدر سابق، ص381.

[402] نفسه، ص404 – 405.

[403] محمد فوزي، حرب أكتوبر، ص298 – 299.

***

قبل المعركة بأسبوع، أمر السادات بأن تقوم القيادة العامة للقوات المسلحة بإخطار السوفيت باحتمال نشوب عمليات لكن بشكل عام لا يكشف نوايا الهجوم، فأبلغ مدير المخابرات الحربية المصري يوم 2 أكتوبر الجنرال ساماخوسكي مسئول الاتصال بين القيادتين العسكريتين المصرية والسوفيتية بوصول معلومات تفيد بأن إسرائيل ستقوم بالإغارة على الأراضي المصرية "لكننا لا نعلم مكان الغارة وتوقيتها"، وطلب الرجل من ساماخوسكي أن يقوم الاتحاد السوفيتي بالتحقق من هذه المعلومات[404].

وفي اليوم نفسه، استقبل السادات عدداً من كبار مسئولي وضباط المقاومة الفلسطينية، وفي اللقاء أوضح الرجل لصلاح خلف وفاروق القدومي أن الموقف متوتر وأن مصر قد تضطر لتنشيط جبهة القناة، وفهم القائدان الفلسطينيان من الحديث أن مصر تعتزم استئناف حرب الاستنزاف وأن مهمة المقاومة الفلسطينية ستكون على الأرجح الاشتراك في عمليات فدائية داخل سيناء[405].

أما في إسرائيل، فقد التقى في صباح ذات اليوم موشيه ديان مع رئيس أركانه ديفيد إليعازر، وأعرب ديان عن قلقه من تطور الحشود على الجبهة السورية بشكل خاص ـ التي كانت تهمه أكثر من جبهة سيناء لخطورتها الاستراتيجية ـ لكنه أكد أيضاً أن ليس ثمة إشارات على نوايا هجومية لدى سوريا[406].

وفي صباح اليوم التالي 3 أكتوبر، طار أحمد إسماعيل في زيارة سرية إلى دمشق واجتمع مع وزير الدفاع ورئيس الأركان السوريين، وفي هذا الاجتماع طلب القائدان السوريان تأجيل "يوم ي" ـ يوم بدء القتال ـ لمدة 48 ساعة بما يمنح السوريين الفرصة لتفريغ معامل تكرير البترول في حمص، فرد أحمد إسماعيل بأن أي تأجيل سيكون في غاية الخطورة وقد يبدد عامل المفاجأة وينبه إسرائيل إلى تصاعد الاستعدادات المصرية على جبهة القناة، وكان الرئيس السوري حافظ الأسد هو من تكفل بحل هذا الخلاف وذلك بالموافقة على القتال يوم 6 أكتوبر، كما تم في الاجتماع كذلك حسم موضوع ساعة الصفر بالاتفاق على بدء الهجوم في الثانية بعد ظهر ذلك اليوم[407].

---

[404] الشاذلي، مصدر سابق، ص167.

[405] هيكل، الطريق، ص28.

[406] Brecher, op.cit, p.66.

[407] هيكل، الطريق، ص30 – 31.

وفي واقع الأمر، كان من المستحيل عملياً تأجيل الحرب التي كانت قد بدأت فعلاً بالنسبة لبعض الوحدات؛ حيث كانت بعض الغواصات المصرية قد أبحرت يوم أول أكتوبر لاتخاذ أوضاع القتال، ولأغراض الأمن والسرية تم فرض صمت لاسلكي عليها ولم تكن ثمة وسيلة للاتصال بها إلا بعد بدء العمليات الفعلية[408].

وفي القاهرة، ألمح السادات للسفير السوفيتي في مصر فلاديمير فينوجرادوف في لقاء بينهما باحتمال قيام مصر بالاشتراك مع سوريا بعمليات عسكرية رداً على الاستفزازات الإسرائيلية، لكن دون أن يبلغه بمعلومات أو توقيتات محددة، حيث كان متفقاً مع الأسد على أن يستدعي السفير السوفيتي في سوريا في اليوم التالي ـ 4 أكتوبر ـ ويعلمه بالموعد الدقيق للحرب[409]، وهكذا توحي طريقة إعلام السوفيت بموعد الحرب بقدر من عدم الثقة في الحليف السوفيتي، حيث تم الأمر قبل 48 ساعة من بدئها![410].

أما في تل أبيب، فقد كان صباح 3 أكتوبر لا يشي بالكثير من القلق؛ حيث عقدت جولدا مائير اجتماعاً مع قادتها العسكريين قدم فيه رئيس الأركان ديفيد إليعازر تطمينات بخصوص ترتيبات الإنذار المبكر لدى إسرائيل قبل وقوع أية حرب ب48 ساعة[411]، كما قدم وزير الدفاع ديان ورئيس شعبة الأبحاث العسكرية في المخابرات عرضاً مفصلاً للموقف خلصا فيه إلى أن إسرائيل لا تواجه خطر هجوم مصري سوري، وأن تحركات القوات المصرية في الجنوب هي ـ على الأرجح ـ المناورات التي تجري في مثل هذا الوقت من العام، وعلى هذا لم يجد المجتمعون ضرورة لاستدعاء الاحتياطي ولم يفكروا في أن الحرب وشيكة الوقوع، وتقرر إرجاء مناقشة الموقف إلى اجتماع الحكومة يوم الأحد 7 أكتوبر[412].

وقد استمرت الخلاصة نفسها في تقييم التحركات المصرية سائدة في إسرائيل لساعات حاسمة بعد ذلك؛ حيث أكد الجنرال زعيرا رئيس شعبة المخابرات العسكرية الإسرائيلية في جلسة بمكتب ديان في التاسعة صباح

---

[408] الشاذلي، مصدر سابق، ص222.

[409] السادات، مصدر سابق، ص331 – 332.

[410] حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص306.

[411] انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج1، ص341.

[412] Meir. Golda, op.cit, pp.354 – 355.

4 أكتوبر، أن "ثمة مادة وفيرة تؤكد أن ما يحدث على الجبهة المصرية هو أمر يتعلق بمناورة وتدريب عسكري"[413].

وقد سبب هذا التقييم مزيداً من الاسترخاء في الولايات المتحدة؛ فحين سأل هنري كيسنجر نظيره الإسرائيلي أبا إيبان في ذات اليوم 4 أكتوبر ـ وكانا معاً في نيويورك لحضور دورة عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ـ عن آخر تقديرات أجهزة المخابرات الإسرائيلية بخصوص الحشود العربية، لم يفعل هذا أكثر من تلاوة آخر تقارير زعيرا التي وصلته للتو من القدس، والتي كانت تؤكد أن الحشود في الجبهتين المصرية والسورية كثيفة للغاية لكنها غير خطرة[414].

يظهر لنا مما سبق، أن المناورة الاستراتيجية المعلنة للجيش المصري قد أدت هدفها الخداعي كتمويه لإخفاء نوايا المعركة الوشيكة بامتياز، حيث مكن استخدام هذا التكتيك الجيش المصري من إنجاز الاستعدادات النهائية للحرب تحت سمع وبصر الإسرائيليين دون أن تثير شكوكهم بدرجة كبيرة ودون أن يفسروها تفسيراً صحيحاً[415].

***

في صباح الخميس 4 أكتوبر 1973، انتقل السادات للإقامة في قصر الطاهرة بعد أن تم تجهيزه كمركز قيادة لإدارة الحرب[416].

ومع مساء اليوم نفسه، وفي مؤشر على اقتراب المعركة، تحركت الشاحنات التي تحمل معدات العبور نحو قناة السويس، بينما تحركت بطاريات الصواريخ سام إلى مسافات تقل عن أربعة أميال من حافة القناة[417].

وفي تطور مفاجئ ـ بدا مزعجاً للغاية بالنسبة للمصريين ـ طلب السفير السوفيتي في القاهرة موعداً عاجلاً مع السادات[418] وأبلغه بأن موسكو اتخذت قراراً بنقل عائلات العاملين السوفيت في مصر إلى بلادهم على وجه السرعة، طالباً منه مساعدة السلطات المصرية في إنجاز هذا الأمر[419].

---

[413] انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج2، ص59.

[414] Eban, op.cit, pp.497 – 498.

[415] انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج3، القسم الثاني، ص135.

[416] السادات، مصدر سابق، ص333.

[417] إدجار أوبالانس، مرجع سابق، ص73.

[418] السادات، مصدر سابق، ص332.

[419] فينوجرادوف، مصدر سابق، ص61.

وكان مبعث ضيق المصريين من هذا الطلب، احتمال أن يثير سفر هذه الأعداد ريبة المترددين على المطار وكذلك أن يثير شكوك إسرائيل حول دواعي سفرهم العاجل، فاقترح الفريق أول أحمد إسماعيل هبوط الطائرات السوفيتية التي ستقلهم في أحد المطارات العسكرية، ووافقه السادات الرأي[420].

ورغم هذه المحاولة للتحوط وإخفاء الأمر، بدأت المعلومات تتوارد على إسرائيل مع بداية عمليات إجلاء عائلات العاملين الروس من مصر وسوريا في ليلة 4 ـ 5 أكتوبر، وإزاء هذا التطور اللافت اعتبرت المخابرات العسكرية الإسرائيلية ما يحدث نتاجاً لأحد احتمالين: إما اعتقاد الاتحاد السوفيتي بقرب اندلاع حرب في المنطقة ومحاولته منعها، أو أن يكون ذلك الخروج المفاجئ نتيجة خلاف جديد بين مصر وسوريا من ناحية والاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى[421].

ورداً على هذا التطور، اجتمعت في صباح الجمعة 5 أكتوبر هيئة الأركان العامة الإسرائيلية وقررت رفع مستوى تأهب الجيش العامل للدرجة القصوى، ووضع سلاح الجو في حالة الاستعداد الكامل[422].

وبعد نهاية هذا الاجتماع، انطلق ديان وبن إليعازر وزعيرا للقاء جولدا مائير في مكتبها عند الثامنة صباحاً وأخبروها بمسألة رحيل العائلات الروسية في مصر وسوريا، ونقل لها زعيرا خلاصة تحليل المخابرات العسكرية لدلالات هذا الحدث[423]، ليخلص الثلاثة بعد ذلك للتهوين من أهمية الأمر مؤكدين لرئيسة وزرائهم أن لا مؤشرات جدية على شئ خطير وأن لدى إسرائيل فترة إنذار كافية لمواجهة أية متاعب، كما أن ثمة تعزيزات قد تم إرسالها إلى الجبهات لصد أية عمليات هجومية عند اللزوم[424].

ورغم هذه الخلاصة المطمئنة استمر القلق يساور جولدا مائير، فاستدعت وزراء حكومتها الموجودين في تل أبيب والذين لم يبدأوا بعد عطلة "يوم كيبور – يوم الغفران" لاجتماع في مكتبها يبدأ عند الحادية عشرة والنصف صباحاً، وقد تم في هذا الاجتماع استعراض كافة المعلومات الجديدة بما فيها التقرير الخاص برحيل العائلات الروسية من

---

[420] مجدي الجلاد "تحرير"، مصدر سابق، ص187.

[421] Brecher, op.cit, p.192.

[422] ديان، مصدر سابق، ص520.

[423] انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج1، ص138.

[424] Meir, op.cit, p.356.

مصر وسوريا، لكن أحداً من الموجودين لم يبد عليه الانزعاج[425]؛ فأكد زعيرا أنه رغم وجود بعض المؤشرات المقلقة في تحركات المصريين والسوريين إلا أن الأقرب هو عدم شن أي هجوم مصري سوري، وأمن رئيس الأركان على هذا التقدير[426]، لينتهي الاجتماع ـ من باب التحسب والاحتياط ـ بتفويض رئيسة الوزراء ووزير الدفاع باستدعاء الاحتياطي وإعلان التعبئة العامة متى كان ذلك ضرورياً[427]، كما طلبت جولدا من وزير خارجيتها أبا إيبان الموجود في نيويورك نقل المعلومات الخاصة بالوضع على الجبهات إلى الأمريكيين وإطلاع كيسنجر بالذات على كل ما يجري[428].

وتكريساً للتقديرات المطمئنة ـ نسبياً ـ التي انتهى إليها المجتمعون، أكدت نشرة للمخابرات العسكرية الإسرائيلية في الواحدة والربع بعد ظهر 5 أكتوبر أنه "على الرغم من أن متابعة حالة الطوارئ على جبهة القناة أظهرت إشارات تدلل على نوايا هجومية، لكن طبقاً لأفضل ما حصلنا عليه من معلومات لم يطرأ أي تغيير على تقدير المصريين لموازين القوى بينهم وبين الجيش الإسرائيلي، وبناء على ذلك فإن معقولية أنهم يعتزمون استئناف القتال ما زالت ضعيفة"[429].

هكذا، تغلبت في إسرائيل حتى اللحظة الأخيرة النظرية المسيطرة منذ عام 1971 على وعي المخابرات العسكرية والتي تؤكد أن مصر لن تخوض حرباً في غياب قدرة جوية على ضرب المطارات الإسرائيلية وتحييد الطيران الإسرائيلي، على المعطيات الحسية التي تراكمت سريعاً لتدعم احتمالات الحرب، كما عزز ما حدث في مايو السابق من هيمنة هذه النظرية[430].

أما في واشنطون، فقد استمرت الغفلة الأمريكية في تقييم تطورات الوضع في الشرق الأوسط على حالها؛ فنفى تقرير موجه من المخابرات المركزية للبيت الأبيض في 5 أكتوبر إمكانية حدوث حرب في المنطقة، وأكد من جديد أن الحركة الضخمة وغير العادية للقوات المصرية هي مجرد "مناورات سنوية"، وبالمثل فسر التقرير التصعيد الدراماتيكي في

---

[425] Ibid.

[426] زعيرا، مصدر سابق، ص206.

[427] Meir, op.cit, pp.356 – 357.

[428] انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج1، ص152 ـ 153.

[429] انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ترجمة: إبراهيم البحراوي وآخرون، الجزء الثالث ـ وثائق رئيسي الأركان والمخابرات العسكرية، القسم الأول، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2018، ص160 ـ 161.

[430] هرزوج، مصدر سابق، ص265.

النشاط العسكري السوري على جبهة الجولان باعتباره "إجراء احترازياً"، بعد أن أسقط الإسرائيليون طائرات سورية مؤخراً[431].

وفي ظل هذه الغفلة، غرقت الحقائق مجدداً ـ في تلك اللحظة الحاسمة ـ في بحر التكرار المريح والاعتماد المتبادل بين الأجهزة الأمريكية والإسرائيلية؛ حيث أوضح القائم بالأعمال الإسرائيلي في واشنطون شاليف للجنرال برنت سكوكروفت مساعد كيسنجر في مجلس الأمن القومي الأمريكي في الخامسة والنصف مساء 5 أكتوبر ـ بتوقيت واشنطون ـ أن التقدير الإسرائيلي لما يجري في مصر وسوريا هو أنه يتعلق بمناورات أو هو استعداد لصد هجوم إسرائيلي محتمل، وأن من غير الوارد بدء هذه الجيوش عمليات عسكرية ضد إسرائيل[432]، فأبلغه سكوكروفت ـ مؤمناً على كلامه ـ أنه طلب مرتين في ذلك اليوم تقديرات مخابراتية أمريكية حول الموقف في الشرق الأوسط، وأكدت هذه التقديرات أن الحشود العسكرية العربية ليست سوى "إجراءات دفاعية"[433].

ورغم كل هذا، دفع تصاعد الاستعدادات العسكرية في سوريا ومصر قلق جولدا مائير إلى ذروته، فأرسلت في اللحظة نفسها وعبر شاليف أيضاً رسالة عاجلة إلى كيسنجر تطلب تدخله شخصياً لتهدئة الموقف وتحذير المصريين والسوريين من أي تصعيد محتمل، مؤكدة أن مخاوف الدولتين من هجوم عسكري إسرائيلي عليهما لا أساس لها "نود أن نؤكد لك شخصياً أن إسرائيل ليست لديها النية لبدء هجوم عسكري ضد سوريا أو مصر، نحن ـ على العكس ـ نرغب بشدة في تهدئة التوتر العسكري في المنطقة، وعلى هذه الخلفية نحن نريد إبلاغ العرب والسوفيت ـ عبر مساعيك الحميدة ـ بموقفنا لتهدئة شكوكهم واستعادة الهدوء، أما إذا كانت سوريا أو مصر تنوي شن هجوم عسكري، فمن المهم أن يكون واضحاً لهما أن إسرائيل سترد بحزم وبقوة كبيرة، ونود منك إبلاغ العرب والسوفيت بهذا عبر القنوات المتاحة"[434].

ومن اللافت، أن كيسنجر لم يطلع على هذه الرسالة سوى في صباح اليوم التالي بسبب انشغاله وازدحام جدول عمله في نيويورك[435]، كما أن

---

(431) Nixon. Richard, The memoirs of Richard Nixon, Simon and Schuster – New York, 2013, Ebook.

(432) كيسنجر، مذكرات، ج4، ص290.

(433) انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج1، ص444.

(434) NSC, EO. 12958, VIA special channel, TO: Secretary Kissinger, FROM: Prent Scowcroft, October 5, 1973.

(435) كيسنجر، مذكرات، ج4، ص290.

الجنرال سكوكروفت نفسه لم يكن متحمساً للفت نظر رئيسه المشغول إلى أهميتها بالسرعة الواجبة، في ضوء ما لاحظه من تضارب التقديرات الإسرائيلية بين الاسترخاء الشديد والقلق البالغ(436).

وفي تلك الساعات الحاسمة التي كان الأمريكيون والإسرائيليون فيها يتخبطون في ظلام الترجيحات والتخمينات، كانت مصر تتجه إلى معركتها المرتقبة بهدوء نسبي؛ فقام الفريق سعد الدين الشاذلي صباح 5 أكتوبر بزيارة للجبهة، وصل فيها إلى قناعة بأن الإسرائيليين لم يعلموا بعد بشئ قطعي ولم يشعروا بالتحضيرات المصرية الهجومية، وكان هذا بحد ذاته مكسباً كبيراً قبل 24 ساعة من بدء المعركة(437)، وقد تلقى السادات هذه المعلومة بقدر من الاستغراب في اجتماع مسائي أخير عقده مع القيادة العسكرية، لكنه كان استغراباً مشوباً بالرضا(438).

وفي 5 أكتوبر أيضاً، أصدر السادات "توجيهاً استراتيجياً" جديداً للفريق أول أحمد إسماعيل يحوي تكليفات للقوات المسلحة بمهامها في المعركة الوشيكة، وكانت أهم هذه التكليفات "إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم 6 أكتوبر 1973، تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات، العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانات وقدرات القوات المسلحة"، وفي نهاية التوجيه دعا السادات قائد جيشه بشكل لافت إلى "تنفيذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية"(439).

ويبدو النص في هذا التوجيه على تحقيق أهداف المعركة بمعاونة القوات السورية أو بدونها غريباً، خاصة وأن مشاركة سوريا في المعركة قرار سياسي تم حسمه بين قيادتي البلدين قبل فترة طويلة(440).

وعلى مستوى آخر، يبدو صدور هذا التوجيه من الأساس قبل الحرب بساعات قليلة أمراً مربكاً، خاصة مع وجود توجيه سابق يحوي تكليفات معينة صدر في أول أكتوبر؛ وفي تفسير ذلك أخبر الفريق أول أحمد إسماعيل رئيس عملياته اللواء الجمسي أنه هو من طلب هذا التوجيه "حتى تكون الأمور ـ للتاريخ ـ محددة بوضوح"، حيث تنص الوثيقة الجديدة على أن تحرير الأرض يتم على مراحل حسب تطور إمكانات

(436) Golan. Matti, op.cit, pp.38 – 39.

(437) الشاذلي، مصدر سابق، ص223.

(438) هيكل، أكتوبر، ص318.

(439) راجع نص التوجيه في: السادات، مصدر سابق، ص444.

(440) محمد فوزي، حرب أكتوبر، ص82.

القوات المسلحة "حتى لا يُفهم مستقبلاً أنه كان مطلوباً تحرير سيناء بالكامل"[441].

يؤشر هذا القول إلى الطبيعة المفرطة في الحذر للفريق أول أحمد إسماعيل، كما يوضح مجدداً أن الهدف السياسي الفعلي للمعركة القادمة لم يكن التحرير الشامل للأرض المصرية المحتلة، ولعل هذا يرتبط بما شاب إقرار خطة الحرب ذات المرحلتين من ارتباك والتباس، وفي هذا الإطار يقدم السيد حافظ إسماعيل ملاحظة دالة للغاية؛ حيث يؤكد أنه أدرك من خلال أحاديثه مع الفريق أول أحمد إسماعيل قبل نشوب الحرب أنه لا ينوي التقدم حتى الممرات الجبلية، وأن ما جاء في الخطة وفي تعليمات عمليات القيادة العامة من أن الهدف هو احتلال المضايق إنما قُصد به "أن يستحث القيادات الصغرى خلال مرحلة بناء رؤوس الكباري على استمرار التقدم حتى الهدف المباشر" فحسب[442].

***

في ليلة 5 – 6 أكتوبر 1973، نفذ المصريون آخر إجراء عسكري أساسي قبل اندلاع الحرب وهو إغلاق مواسير النابالم الإسرائيلية التي تهدد بإفشال عملية عبور قناة السويس، فقامت مجموعات من المهندسين العسكريين بالعوم تحت سطح مياه القناة في هدوء ونجحوا في تنفيذ هذه المهمة الحساسة دون أن يشعر بهم أحد[443].

أما في إسرائيل، فقد استيقظت جولدا مائير في الرابعة من صباح 6 أكتوبر 1973 على وقع اتصال هاتفي مفاجئ من سكرتيرها العسكري، الذي أخبرها بوصول معلومات مؤكدة تفيد بأن المصريين والسوريين سيشنون هجوماً مشتركاً ضد إسرائيل في وقت متأخر من عصر ذلك اليوم[444].

بناء على هذه المعلومة الخطيرة، انعقد في الخامسة صباحاً اجتماع ضم وزير الدفاع ورئيس الأركان ونائبه ورئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية، وقد خرج المجتمعون بتوصية عامة للحكومة باستدعاء الاحتياط[445].

وفي السابعة صباحاً، انعقدت جلسة في قيادة هيئة الأركان العامة الإسرائيلية تم فيها إبلاغ قادة الأسلحة وكبار الضباط لأول مرة بورود

---

(441) الجمسي، مصدر سابق، ص281 – 282.

(442) حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص323.

(443) الجمسي، مصدر سابق، ص309 – 310؛ وراجع كذلك: إدجار أوبالانس، مرجع سابق، ص73 – 74.

(444) Meir. Golda, op.cit, p.358.

(445) انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج3، القسم الثاني، ص125 – 126.

"معلومة حقيقية كاملة" تدل على وجود توقيت محدد، حيث ستنشب الحرب في الساعة السادسة مساء ذلك اليوم[446].

وعند الثامنة صباحاً، عقدت جولدا مائير في مكتبها اجتماعاً عاجلاً مع مجلسها الأمني المصغر لتقييم الوضع طبقاً للمعلومات الجديدة، وقد طالب ديفيد بن إليعازر في هذا الاجتماع بتعبئة كل سلاح الطيران وأربع فرق عسكرية، وبأن تبادر إسرائيل بضربة وقائية إجهاضية سريعة عند الظهر[447]، لكن جولدا ومعها ديان تحفظا على فكرة الضربة الوقائية لأنها قد تحرم إسرائيل من دعم الولايات المتحدة الكامل أثناء الحرب، ولنفس السبب تحفظ ديان على استدعاء الاحتياطي بالكامل وطالب بتعبئة محدودة يتم استكمالها بعد أن يبدأ العرب الحرب بالفعل[448].

وبعد استعراض مختلف وجهات النظر، أصدرت جولدا مائير الأمر بتعبئة الاحتياطي وفقاً للعدد الذي طلبه رئيس الأركان وهو ما بين 100 – 120 ألف رجل مع عدم القيام بضربة وقائية، على أن يتم إرسال تحذير واضح لكل من مصر وسوريا عن طريق الولايات المتحدة[449].

ومع نهاية الاجتماع، حاولت إسرائيل التحرك علناً لردع العرب وإثنائهم عن نواياهم الهجومية، فأوضح المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي – بتوجيه من ديان – أنه في أعقاب ورود معلومات عن حشود عسكرية للقوات المصرية والسورية، اتخذ الجيش الإسرائيلي "إجراءات دفاعية" بما في ذلك تعبئة جزئية للاحتياط[450].

وفي اتجاه آخر، تحركت جولدا مائير سريعاً لتحقيق نفس الهدف؛ فاستدعت السفير الأمريكي في تل أبيب كينيث كيتنج لمقابلتها عند العاشرة والربع صباحا وأبلغته بفحوى المعلومات المخابراتية الإسرائيلية بأن ثمة "هجوماً مصرياً سورياً منسقاً ضد إسرائيل سيبدأ في ساعة متأخرة من عصر هذا اليوم"، مؤكدة له أن إسرائيل لم تعلن حالة التعبئة العامة ولن تكون البادئة بالضربة الأولى، وطالبة إبلاغ ذلك إلى الروس وحتى إلى المصريين والسوريين مباشرة كمحاولة أخيرة لمنع وقوع الحرب، ورداً على سؤال تأكيدي من السفير حول موضوع الضربة الوقائية أوضحت

---

(446) نفسه، ج2، ص738.

(447) Meir. Golda, op.cit, pp.358 – 359.

(448) راجع نص محضر الاجتماع في: انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج1، ص39 – 53.

(449) ديان، مصدر سابق، ص509.

(450) انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج1، ص181.

جولدا مجدداً أن إسرائيل لن تقوم بشن هجوم استباقي وأنها ترغب في تجنب إراقة الدماء، لكنها "ستدافع عن نفسها بقوة في حالة الهجوم عليها"[451].

في تلك اللحظة، كانت دوائر صناعة القرار الأمريكي في واشنطون تعاني ارتباكاً واضحاً في تشخيص ما يحدث في الشرق الأوسط، وقد تجلى هذا الارتباك في مذكرة قدمها وليم كوانت عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي باسم "مجموعة واشنطون للعمل الخاص" إلى الجنرال برنت سكوكروفت بعد وصول برقية السفير كيتنج من تل أبيب حول لقائه مع جولدا مائير، فبعد أن عرضت المذكرة أهم المعلومات الواردة في البرقية حول الهجوم العربي المنتظر، فسرت خروج الرعايا السوفيت من مصر وسوريا في إطار ذات الاحتمالات السابقة، لكنها استمرت تؤكد على عنصر التوتر في العلاقات العربية السوفيتية كأساس لهذا الخروج وقللت من احتمال هجوم عربي وشيك على إسرائيل، في ضوء الافتقار إلى أية إشارات ترجح وقوع مثل هذا الهجوم[452].

وقد توصل تقرير رفعته مخابرات الجيش الأمريكي قبل الحرب بساعة واحدة إلى الخلاصة الخاطئة نفسها؛ فجزم بشكل صارم بأن "المصريين والسوريين لا يملكون قدرة كبيرة على القيام بعمليات هجومية سواء عبر قناة السويس أو في مرتفعات الجولان، ومن المتوقع أن يضعف التفوق الجوي الإسرائيلي أي توغل هجومي محتمل عبر خطوط وقف إطلاق النار"، مؤكداً في الختام أنه "لا توجد مؤشرات على نوايا عربية لبدء الأعمال العدائية، ولا يوجد دليل على أن مصر وسوريا قد نسقتا أي خطط لعمليات عسكرية"[453].

وبينما كانت أجواء واشنطون على هذا القدر من الارتباك والتخبط، كان الجهد الإسرائيلي الأساسي يتوجه هذه المرة إلى نيويورك، حيث أيقظت برقية كيتنج كيسنجر من نومه بشكل عاجل في السادسة والربع صباحاً ـ الثانية عشرة والربع ظهراً في مصر وإسرائيل[454]، كما اتصل به وزير

---

(451) ويليام بير "تحرير"، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية، ترجمة: خالد داود، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004، ص98 – 99.

(452) Memorandum from William B. Quandt of the National Security Council staff to the president,s deputy assistant for national security affairs Scowcroft, October 6, 1973, FRUS 1969 – 1976, Vol.xxv, op.cit, pp.287 – 288.

(453) NSC, EO. 12958, DIA spot report, 6 October 1973, Time: 0700.

(454) كيسنجر، مذكرات، ج4، ص263.

خارجية إسرائيل أبا إيبان وطلب منه التصرف بسرعة بتوضيح الموقف للعرب والسوفيت ومنع الهجوم العربي المنتظر[455].

وتلبية لهذا الرجاء الإسرائيلي تحرك كيسنجر لإيقاف عجلة الحرب؛ فأيقظ السفير السوفيتي دوبرينين من نومه باتصال عاجل عند السادسة وأربعين دقيقة طالباً منه أن تعلم موسكو القاهرة ودمشق بأقصى سرعة ممكنة أن إسرائيل أبلغت الولايات المتحدة بأنه ليس في نيتها القيام بأي هجوم[456]، كما تحدث الرجل إلى وزير الخارجية المصري محمد حسن الزيات الذي كان موجوداً هو أيضاً في نيويورك وقرأ له نص التعهد الإسرائيلي، وحين رد الزيات ـ الذي لم يكن السادات قد أخطره بخطط وتوقيت الحرب كجزء من خطة الخداع[457] ـ بدهشة حقيقية معبراً عن تخوفه من أن يكون كلام جولدا مائير ذريعة لعمل عسكري تنوي إسرائيل القيام به، أوضح له كيسنجر أنه لو ظهر أن الأمر كذلك فسوف تتخذ الولايات المتحدة إجراءات صارمة ضد الإسرائيليين[458].

وفي السياق نفسه، بعث كيسنجر برسائل عاجلة إلى ملكي السعودية والأردن أطلعهما فيها على التعهد الإسرائيلي راجياً تدخلهما الفوري لدى السادات والأسد لحثهما على عدم شن أي هجوم من جهتهما[459].

وبعد هذه السلسلة من الاتصالات، بعث كيسنجر برسالة تطمين إلى جولدا مائير ـ عبر السفير كيتنج ـ أطلعها فيها على خلاصة تحركاته، مبدياً تقديره لتأكيدات الحكومة الإسرائيلية "بأنها سوف تمتنع عن القيام بضربة استباقية"[460].

ومن الطريف ـ والدال للغاية ـ أن كيسنجر برر قرب نهاية حرب أكتوبر تشجيعه للإسرائيليين على عدم القيام بضربة استباقية في الساعات التي سبقت اندلاعها، مؤكداً أنه لم يكن يظن أن الحرب قادمة فعلياً، وأنهم

---

[455] Eban, op.cit, p.502.

[456] Transcript of telephone conversation between secretary of state Kissinger and the Soviet ambassador (Dobrynin), October 6, 1973, in: FRUS 1969 – 1976, Vol.xxv, op.cit, pp.289 – 291.

[457] عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص199 – 200.

[458] Transcript of Telephone Conversation Between Secretary of State Kissinger and Egyptian Foreign Minister Zayyat, October 6, 1973, in: FRUS 1969 – 1976, Vol.xxv, op.cit, p.292.

[459] Telegram from the Department of state to the embassies in Jordan and Saudi Arabia, October 6, 1973, in: FRUS 1969 – 1976, Vol.xxv, op.cit, p.293.

[460] ويليام بير "تحرير"، مصدر سابق، ص104.

هم أنفسهم من أكدوا له أنه لا احتمال لوقوع الحرب[461]، ويكشف لنا هذا مجدداً غفلة دوائر صناعة القرار الأمريكي حتى اللحظة الأخيرة، وخطورة اعتماد الأمريكيين المطلق على التقديرات الإسرائيلية.

وبعيداً عن كل هذا الزحام من الاتصالات المرتبكة كان الستار في القاهرة على وشك أن يُرفع ليبدأ المشهد المهيب، فمنذ صباح 6 أكتوبر 1973 كانت أبواب مركز عمليات القوات المسلحة ـ المركز 10 ـ قد أُغلقت، واستبدلت بخرائط مشروع التدريب خرائط خطط العمليات الحقيقية، وفي حوالي الواحدة ظهر ذلك اليوم وصل السادات ومعه أحمد إسماعيل إلى مركز العمليات واتخذ كل منهما مكانه في انتظار لحظة بداية الحرب[462].

وبالتوازي مع ذلك، كان رئيس الأركان الإسرائيلي يعقد في تل أبيب اجتماعات مع قائدي الجبهتين الشمالية والجنوبية للوقوف على خططهما في مواجهة ما سيحدث ومناقشة وسائل استدعاء الاحتياط في "يوم عيد الغفران"[463]، بينما كانت جولدا مائير تقدم لوزراء حكومتها الذين تداعوا للاجتماع بها عند الظهر على عجل توصيفاً للموقف القائم وتفسيراً لقرارها برفض الضربة الوقائية، وأثناء الاجتماع دفع سكرتيرها العسكري باب الغرفة فجأة حاملاً الأنباء باشتعال الجبهات "وسمعنا في نفس اللحظة نعيق صفارات الإنذار، وبدأت الحرب"[464].

الخاتمة

منذ أيامه الأولى في الحكم ـ وحتى قبل الاستفتاء عليه رسمياً كرئيس لمصر ـ بدأ أنور السادات يتصل بالأمريكيين بإلحاح واضح، مؤكداً لهم أن مصر ستتجه في ظل قيادته للتقارب مع الغرب ـ ومعهم بالذات ـ وأنها مستعدة للتوصل إلى "سلام" مع إسرائيل.

وقد عزز من هذا التوجه وعود وزير الخارجية الأمريكي روجرز المبكرة بالتوصل إلى حل للصراع خلال عام 1971، وهو ما دفع السادات لإعلان ذلك العام "عام الحسم"، راجياً التوصل عبر الخارجية الأمريكية إلى اتفاق جزئي مؤقت مع إسرائيل حول قناة السويس يمكنه من تحقيق أمله في العبور دون معركة.

---

(461) نفسه، ص333.

(462) راجع: الجمسي، مصدر سابق، ص294 ـ 302.

(463) انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ج3، القسم الأول، ص489.

(464) Meir. Golda, op.cit, p.359.

بهذا المعنى، يمكن لنا تأكيد أن السادات استهدف من اتصالاته الأولى بالأمريكيين أن يوضح لهم أمرين: أولهما أن المعركة ليست خياره المفضل، وثانيهما أنه ـ بالتالي ـ ليس امتداداً لعبد الناصر.

وفي هذا السياق يمكن فهم مبادرة السادات في 4 فبراير 1971، التي شكلت خرقاً كبيراً كرس تحول مصر للقبول بالحلول الجزئية، وهو ما قوى موقف إسرائيل ودفعها إلى مزيد من التصلب ورفض أي أفق للتسوية الشاملة والإصرار على التفاوض المباشر مع كل دولة عربية على حده.

وبعد هذه المبادرة، سيطرت الرغبة في التوصل لاتفاق جزئي مؤقت حول القناة برعاية أمريكية على السادات وتملكته تماماً طوال عام 1971، إلى حد التعهد المتكرر بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وكذلك التعهد المتكرر بإخراج الخبراء السوفيت من مصر حال إنجاز هذا الاتفاق، وعلى هذه الخلفية يمكن فهم إطاحة الرجل بوزير خارجيته المحنك محمود رياض الذي كان محل امتعاض الأمريكيين في هذه المرحلة، بسبب مساعيه العنيدة لربط أي اتفاق مؤقت بالتسوية الشاملة[465].

وربما كانت معضلة هذا الاتفاق المؤقت، هي أن السادات كان يريد منه ـ في البداية على الأقل ـ انسحاباً اسرائيلياً كبيراً شرق قناة السويس مع تعهد بالانسحاب الكامل قبل التوقيع على اتفاق سلام، وكان يريد أيضاً عبور قوة عسكرية مصرية ـ ولو رمزية ـ إلى شرق القناة، بينما رفضت إسرائيل أي انسحاب كبير لا يأتي ضمن اتفاق سلام كامل مع مصر، كما رفضت بحسم كذلك عبور أية قوة عسكرية مصرية إلى شرق القناة، وهكذا ظلت فكرة الاتفاق المؤقت عالقة بين هذين الحدين حتى أتى كيسنجر ليجهز عليها تماماً مع سيطرته على ملف الشرق الأوسط منذ أغسطس 1971.

ويتصل بهذا الأمر مسألة هامة؛ هي قدرة المفاوض الأمريكي على الهبوط بسقف طموحات وشروط السادات والحصول على تنازلات منه، فربما يكون من سخريات القدر ـ أو من مآسيه ـ أن فكرة همس بها السادات لمساعد وزير الخارجية الأمريكية جو سيسكو في جلسة منفردة في مايو 1971 حول "قوة عسكرية مصرية رمزية ذات تسليح محدود" على الضفة الشرقية للقناة، ظلت بعد ذلك تداعب عقل الرجل وتشكل منتهى طموحه حتى خلال حرب أكتوبر نفسها بعد أكثر من عامين، بحيث كان وصوله

(465) Telegram from the Department of state to the interests section in Egypt, September 30, 1971, in: FRUS 1969 – 1976, vol.xxiii, op.cit, pp.909 – 911.

أخيراً إلى تحقيقها ـ على جسر من دماء آلاف الشهداء ـ في "اتفاق فك الاشتباك الأول" في 18 يناير 1974، عنوان الانتصار في هذه الحرب.

***

منذ نهاية 1971 على الأقل، راهن السادات بكل أوراقه ـ دون سبب مفهوم ـ على كيسنجر وقدرته السحرية على إيجاد حل للصراع يجنبه معركة عسكرية لم يكن يريدها وعمل كثيراً لتفاديها، لكن في النهاية فشلت استراتيجية كيسنجر الماهرة في تحقيق أي تقدم نحو السلام، حيث لم يكن الرجل مستعداً على أي نحو لاستخدام ثقة إسرائيل فيه لدفعها باتجاه إظهار أي قدر من المرونة، كانت لديه رغبة حاسمة ـ مثل قدوته مترنيخ ـ في الحفاظ على الوضع القائم الذي يكرس مصالح إسرائيل والولايات المتحدة، وهو في هذا استهان كثيراً بمأزق السادات وبحقيقة رغبته في تجاوز هذا المأزق، ما أدى في النهاية إلى إهماله أجراس الإنذار التي قرعها السادات ـ وحتى السوفيت ـ طويلاً وبصوت عال قبل أن تشتعل النيران في ثياب الجميع(466).

وفي ضوء ما لاحظناه من تعجل السادات منذ بداية عهده الاقتراب من الولايات المتحدة والغرب، وفي ظل رغبته المبكرة في إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل وإشاراته العديدة للأمريكيين برغبته في الخلاص من الوجود السوفيتي في مصر، تبدو سياسة كيسنجر في إحباطه ودفعه إلى اليأس ـ تلك السياسة التي هيمنت على الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة منذ أواخر 1971 حتى اندلاع حرب أكتوبر ـ خاطئة وقصيرة النظر وغير ضرورية في الواقع، لقد كانت الفترة 1971 ـ 1973 نموذجاً لإساءة التقييم في السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة، بشكل أضاع عليها فرصة منع الحرب والتوصل إلى التسوية مبكراً وبرعاية أمريكية، ولعل من الممكن القول أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مصر وإسرائيل في يناير 1974 كان بالوسع الوصول إلى ما يشبهه قبل ثلاث سنوات وبتكلفة أقل بالنسبة لإسرائيل لو كان كيسنجر أكثر مرونة إزاء العرب وأقل خضوعاً لمسبقاته الإيديولوجية، سواء فيما يخص رؤيته لصراعات القوى العظمى أو انحيازه المطلق وغير المشروط لإسرائيل.

وهكذا، يمكن القول أن حرب أكتوبر كانت ـ بمعنى ما ـ في مواجهة كيسنجر ذاته، كانت نتيجة طبيعية لعدم فهمه شخصية السادات ورغباته الحقيقية؛ لقد دخل السادات الحرب لأن الولايات المتحدة ـ في ظل هيمنة كيسنجر على سياستها الخارجية ـ امتنعت عن منحه أقل القليل الذي يعطيه مبرراً أمام شعبه كي لا يدخلها، بل ويعطيه ما يكفي من الشرعية

(466) Indyk, op.cit, ebook.

لتجاوز الإرث الناصري كلية وإعلان توجهاته الحقيقية في التحول نحو الغرب ونحو الولايات المتحدة نفسها بالذات.

ويمنحنا اللقاء الأول بين كيسنجر وحافظ إسماعيل والملابسات التي سبقته فهماً واضحاً لما يمكن اعتباره دور كيسنجر في اندلاع حرب أكتوبر؛ فبينما كان السادات ينظر إلى هذا اللقاء في فبراير 1973 كمحاولة أخيرة قبل التوجه نهائياً نحو الحرب، كانت دلالة اللقاء معاكسة تماماً بالنسبة لكيسنجر، الذي لم ير فيه سوى محصلة لجهد أمريكي استمر طويلاً وقاد العرب في النهاية إلى "التوسل" طلباً للسلام على أعتاب واشنطون، وهي استراتيجية "لو صممها الإسرائيليون أنفسهم لما حققوا ما هو أفضل"، حسب تعبير الرجل نفسه!![467].

لكن في سياق مناقشة مساهمة كيسنجر في توفير الظروف الموضوعية التي قادت إلى قيام حرب أكتوبر، ينبغي لنا هنا أن نؤكد مجدداً غياب أي دور مباشر له بالتشجيع والحث على اندلاعها خلال اللقاء الثاني بينه وبين إسماعيل في مايو 1973 كما ألمح البعض؛ فهذا يتعارض مع تحذيره إياه في الجلسة نفسها من مغبة أي عمل عسكري مصري ضد إسرائيل، فضلاً عن أن السادات نفسه كان قد شكل حكومة الحرب منذ أواخر مارس وأنجز تصعيداً نوعياً في التنسيق العسكري مع سوريا في إبريل 1973، وهكذا لم يكن هذا اللقاء سوى مجرد غطاء لكسب الوقت على الطريق لتنفيذ قرار كان قد تم اتخاذه فعلاً بشن الحرب.

***

أثبتت هذه الدراسة أن من الصعب اعتبار طرد السادات للخبراء السوفيت في يوليو 1972 محصلة لتدهور حقيقي في العلاقات المصرية السوفيتية، بقدر ما كان هذا القرار الخطير ترجمة لرغبة السادات الذاتية في القفز إلى مركب الولايات المتحدة، فرغم أن من الصحيح أن السوفيت كانوا يترددون ويتباطأون أحياناً في توريد بعض الأسلحة اللازمة للمعركة ـ وخاصة الأسلحة الهجومية ـ إلا أن نيات السادات في إخراج الخبراء من مصر ـ التي وصلت مبكراً إلى السوفيت أنفسهم ـ كانت سابقة على أي خلاف معهم، وهي نيات أعلنها الرجل بوضوح ومنذ بداية عهده للسعوديين بالوساطة مرات ومرات أخرى للأمريكيين أنفسهم.

(467) Conversation between president Nixon and his assistant for national security affairs (Kissinger), February 21, 1973, In: FRUS 1969 – 1976, vol.xxv, op.cit, pp.55 – 59.

وهكذا، ينبغي أن نضع في اعتبارنا لفهم موقف السوفيت في هذه القضية، عنصر عدم الثقة الذي شاب علاقتهم بالسادات منذ البداية، بسبب ما كان معلوماً لهم من ميوله الأمريكية.

ويتصل بهذا الأمر مسألة مهمة في تقييم قرار طرد الخبراء، وهي أن السادات اتخذه منفرداً ودون أي سعي لمقايضة هذه الورقة المهمة مع الأمريكيين، وهو ما يؤكد ـ من ناحية ـ عمق كراهيته الشخصية للسوفيت، كما يكشف من ناحية أخرى عن ملمح صار أساسياً بعد ذلك في شخصيته كرئيس وهو تعجله وميله الدائم للتبرع بتنازلات كبيرة وغير ضرورية عند التفاوض، كي يصل إلى هدفه الأساسي وهو اعتراف الأمريكيين به كمفاوض وكشريك إقليمي لمصالحهم في المنطقة.

وقد ترتب على خروج الخبراء السوفيت حالة من عدم التوازن بين مصر وإسرائيل، حيث كان مجرد وجودهم في مصر مؤشراً هاماً من مؤشرات توازن القوى في المنطقة، ومن ثم كان خروجهم في صالح إسرائيل وفقدت مصر معه مزايا عسكرية هامة لم يكن لديها ما يعوضها عنها.

لكن مع ذلك، كان لهذا القرار أثر إيجابي غير مباشر، حيث أوحى للأمريكيين والإسرائيليين بانصراف مصر عن الحل العسكري لعجزها عن مواجهة إسرائيل في غياب المساندة السوفيتية، وهو ما خلق نوعاً من التمويه على قرار مصر بالتحرك عسكرياً بعد ذلك ومكنها من الاستفادة بمزايا عنصر المفاجأة في بداية المعركة[468].

***

كان قرار السادات بخوض الحرب في أكتوبر 1973، محصلة لاكتشافه ـ المتأخر ـ فشل استراتيجيته السابقة التي اعتمدها طويلاً في "العبور دون معركة"، ولعل الفضل في إدراك الرجل هذا الفشل يعود ـ كما أسلفنا ـ إلى كيسنجر بالذات، الذي ظل طوال عامين يصر على عدم إعطاء أي شئ له في ضوء قناعته بضعفه وبأنه لن يجرؤ على خوض المعركة، وقد كان هذا التشخيص الخاطئ من كيسنجر يندرج في إطار استراتيجيته العالمية للصراع مع الاتحاد السوفيتي وينسجم مع ولاءاته الصهيونية.

ولعل اللحظة التي شهدت ولادة قرار الحرب هي اللحظة التي أدرك فيها السادات برود استقبال الأمريكيين لخطوته الكبيرة بطرد الخبراء السوفيت من مصر، لقد لعب السادات ورقته الثمينة وكان يظن أن كيسنجر

[468] ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق، ص422 ـ 423.

سيتلقفها بحرص، إلا أن كيسنجر استفاد بنتائجها وتركها تسقط على الأرض دون أن يرى نفسه مطالباً بتقديم ثمن لها.

أما اللحظة التي تبلور فيها قرار الحرب بشكل نهائي، فقد كانت ـ فيما نرى ـ لحظة فشل اللقاء الأول بين حافظ إسماعيل وكيسنجر في فبراير 1973، لقد أدرك السادات بعد 18 شهراً من التعامل مع كيسنجر وبعد كل ما قدمه من تنازلات أن مصر لا تزال مطالبة بتقديم المزيد، فيما لم يعد لديها ما تستطيع تقديمه، وحينذاك أصبحت الحرب هي المخرج الوحيد.

ومع نضوج قرار الحرب في فبراير ـ مارس 1973، اعتمد السادات خطة خداع جريئة للغاية لتغطية قراره الكبير، فبدلاً من محاولة التكتم الكامل غير الممكنة واقعياً لجأ الرجل إلى استراتيجية يمكن تسميتها "الإرباك"، فبدأ في إغراق الأصدقاء والخصوم بالتهديدات والتحذيرات من المعركة القادمة، لقد قال الحقيقة أمام الجميع وطوال الوقت معتمداً على أن أحداً لن يأخذ تهديداته على محمل الجد، وهو ما حدث بالفعل!!.

إذا كان ذلك هو حال قرار المعركة، فما هو "مفهوم" السادات لهذه المعركة الاضطرارية؟.

كان واضحاً منذ أكتوبر 1972 أن ما ينوي الرجل الاتجاه إليه هو "المعركة المحدودة" التي تقتصر على عبور القناة وتدمير خط بارليف ثم التحول بعد ذلك إلى الدفاع الثابت، ولهذا ارتبط الاستقرار على خيار المعركة ـ مبدئياً ـ في تلك اللحظة بعزل الفريق صادق أبرز الصقور الميالين إلى معركة أوسع باتجاه المضايق ـ وربما وصولاً إلى الحدود الدولية لمصر ـ من منصبه كوزير للحربية والإتيان بالفريق أول أحمد إسماعيل بدلاً منه، وهو المعروف بميله هو الآخر إلى معركة محدودة.

من ناحية أخرى، لم يتعامل السادات مع الخيار العسكري ـ حتى حين حسم قراره باللجوء إليه ـ كوسيلة لتحرير الأرض المصرية المحتلة عام 1967 أو تغيير موازين القوى تغييراً استراتيجياً، بل كمجرد محفز لاستئناف السعي ـ عبر الولايات المتحدة دون غيرها ـ إلى حل سلمي مقبول.

قائمة المصادر والمراجع

وثائق أجنبية غير منشورة:ـ

- NSC, E.O 12958, Indications of Arab intentions to initiate hostilities.
- NSC, E.O 12958, The white house, Memorandum to: General Scowcroft, from: Peter Rodman.
- NSC, EO. 12958, DIA spot report, 6 October 1973, Time: 0700.
- NSC, EO. 12958, The white house, Memorandum of conversation, August 13, 1973.
- NSC, EO. 12958, To: president Nixon, From: prime minister Heath, June 14, 1973.
- NSC, EO. 12958, VIA special channel, TO: Secretary Kissinger, FROM: Prent Scowcroft, October 5, 1973.
- NSC, The white house, memorandum of conversation, Rochefort – france, Sunday, May 20, 1973.

وثائق منشورة عربية ومترجمة وكتب رسمية:ـ

- انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ترجمة: إبراهيم البحراوي وآخرون، الجزء الأول ـ وثائق القيادة السياسية، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2014.
- انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ترجمة: ابراهيم البحراوي وآخرون، الجزء الثاني: وثائق وزير الدفاع وقادة الأسلحة والجبهة السورية، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2016.
- انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ترجمة: إبراهيم البحراوي وآخرون، الجزء الثالث ـ وثائق رئيسي الأركان والمخابرات العسكرية، القسم الأول، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2018.

- انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ترجمة: إبراهيم البحراوي وآخرون، الجزء الثالث ـ وثائق رئيسي الأركان والمخابرات العسكرية، القسم الثاني، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2018.
- عبد المجيد فريد "إعداد"، من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية 1967 ـ 1970، مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت، الطبعة الثانية، 1985.
- قال الرئيس السادات، الجزء الأول ـ 1971، السكرتارية الصحفية لرئيس الجمهورية ـ القاهرة، 1980.
- قال الرئيس السادات، الجزء الثالث ـ 1973، السكرتارية الصحفية لرئيس الجمهورية، 1981.
- هيئة البحوث العسكرية ـ وزارة الدفاع، صفحات مضيئة من تاريخ مصر العسكري: حرب الاستنزاف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.
- وثائق عبد الناصر "خطب ـ أحاديث ـ تصريحات" يناير 1969 ـ سبتمبر 1970، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1973.
- ويليام بير "تحرير"، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية، ترجمة: خالد داود، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004.

وثائق أجنبية منشورة:ـ

- FRUS 1969 – 1976, vol.XXIII, Arab – Israeli dispute 1969 – 1972, Department of state, 2015.
- FRUS 1969 – 1976, VOL.XXV, Arab – Israeli crisis and war 1973, Department of state, 2011.
- Israel's Foreign Relations, Volumes 1-2: 1947-1974, ministry of foreign affairs, 2000.

دوريات عربية:ـ

- الأهرام، 1970 ـ 1973، 1996.

دوريات أجنبية:ـ

- New York Times, 1971, 1973.
- The Guardian, 1971.
- The Observer, 1971.

- The Washington post, 1970.

مصادر قلمية عربية ومترجمة:ـ

- إسحق رابين، مذكرات إسحق رابين، الهيئة العامة للاستعلامات ـ كتب مترجمة "740"، د.ت.
- إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، دار الشروق، 2006.
- أشرف غربال، مذكرات أشرف غربال: صعود وانهيار علاقات مصر وأمريكاـ الاتصالات السرية مع عبد الناصر والسادات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004.
- أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ـ القاهرة، 1978.
- إيلي زعيرا، حرب يوم الغفران: الواقع يحطم الأسطورة، ترجمة: توحيد مجدي، المكتبة الثقافية ـ بيروت، 1996.
- حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية 1948 ـ 1982، ترجمة: بدر الرفاعي، سينا للنشر، 1993.
- حسن البدري وآخران، حرب رمضان: الجولة العربية ـ الإسرائيلية الرابعة أكتوبر 1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.
- سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر، لندن، 1988.
- سمير فراج، قطوف من مذكرات د/ محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر الأسبق، دار الفكر الحديث ـ القاهرة، 1993.
- شعراوي جمعة، وزير داخلية عبد الناصر شعراوي جمعة: شهادة للتاريخ، تحرير: محمد حماد، مركز الأهرام للنشر، 2015.
- طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999.
- عبد القادر حاتم، مذكرات عبد القادر حاتم رئيس حكومة حرب أكتوبر، الهيئة العامة لقصور الثقافة ـ القاهرة، 2016.
- عبد المنعم خليل، حروب مصر المعاصرة: مذكرات الفريق عبد المنعم خليل، الكرمة للنشر والتوزيع، 2016.
- عبد المنعم واصل ـ أحمد رأفت حلمي، الصراع العربي الإسرائيلي: من مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل، مكتبة الشروق الدولية، 2002.

- فلاديمير فينوجرادوف، مصر من ناصر إلى حرب أكتوبر: من أرشيف سفير، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2016.
- مجدي الجلاد "تحرير"، مشير النصر: مذكرات أحمد إسماعيل وزير الحربية في معركة أكتوبر 1973، دار نهضة مصر للنشر، 2013.
- محمد أحمد صادق، سنوات في قلب الصراع: مذكرات الفريق أول محمد أحمد صادق وزير الحربية الأسبق، تحرير: عبده مباشر، المكتب المصري الحديث ـ القاهرة، 2018.
- محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة، 1987.
- محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73: السلاح والسياسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
- محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، دار النهار ـ بيروت، د.ت.
- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.
- محمد سعيد علي، حائط الصواريخ في أكتوبر 1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014.
- محمد عبد السلام الزيات، السادات: القناع والحقيقة، كتاب الأهالي، 1989.
- محمد عبد الغني الجمسي، حرب أكتوبر 1973: مذكرات المشير محمد عبد الغني الجمسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.
- محمد فوزي، استراتيجية المصالحة، دار المستقبل العربي ـ القاهرة، 1986.
- محمد فوزي، الإعداد لمعركة التحرير 1967 ـ 1970، الكرمة للنشر والتوزيع، 2014.
- محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات 1967 ـ 1970، الكرمة للنشر والتوزيع، 2016.
- محمود رياض، مذكرات محمود رياض 1948 ـ 1978، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت، مجلدان، 1987.
- مراد غالب، مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001.
- موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، المكتب المصري الحديث ـ القاهرة، 1975.

- موشي ديان، قصة حياتي، القسم الثاني، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، د.ت.
- هنري كيسنجر، مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968 ـ 1973، ترجمة: خليل فريجات، دار طلاس ـ دمشق، مجلدان، 1993.
- وليام كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1994.
- ويليام كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل: عشر سنوات حاسمة 1967 ـ 1976، ترجمة: عبد العظيم حماد، دار المعارف، 1980.

مصادر قلمية أجنبية:ـ

- Eban. Abba, An autobiography, Random House – New York, 1977.
- Kissinger. Henry, White house years, Volume one, Ebook.
- Meir. Golda, My life, London, 1977.
- Nixon. Richard, The memoirs of Richard Nixon, Simon and Schuster – New York, 2013, Ebook.
- Rafael. Gideon, Destination peace, Weidenfeld and Nicolson – London, 1981.

مراجع عربية ومترجمة:ـ

- أحمد صلاح الملا، عبد الناصر وعصره في الخطاب الساداتي 1952 ـ 1981، مصر العربية للنشر والتوزيع ـ القاهرة، 2017.
- إدجار أوبالانس، حرب أكتوبر: العبور والثغرة، ترجمة: سامي الرزاز، سينا للنشر، 1988.
- إدوارد شيهان، العرب والإسرائيليون وكيسنجر، الهيئة العامة للاستعلامات ـ كتب مترجمة "722"، د.ت.
- إنجي محمد جنيدي، الولايات المتحدة الأمريكية والصراع المصري الإسرائيلي 1967 ـ 1979، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2018.
- باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ترجمة: المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، د.ن، د.ت.
- جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية، دار الشروق، 2002.

- جمال شقرة، مصر وأمريكا وإسرائيل: قصة الصراع المستمر في الشرق الأوسط 1948 ـ 1973، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2020.
- جمال علي زهران، السياسة الخارجية لمصر 1970 ـ 1981، مكتبة مدبولي، 1987.
- عبد العظيم رمضان، حرب أكتوبر في محكمة التاريخ، مكتبة مدبولي ـ القاهرة، 1984.
- عطية حسين أفندي عطية، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط 1967 ـ 1977: دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.
- فاتن عوض، السادات وخلافات قادة حرب أكتوبر، القاهرة، 2018.
- محمد فوزي، حرب أكتوبر 1973: دراسة ودروس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015.
- ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، د.ت.
- هنري لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الرابع: 1967 ـ 1982 غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: 1967 ـ 1973 من حرب إلى عشية حرب، ترجمة بشير السباعي، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2012.
- يشعياهو بن فورات وآخرون، التقصير، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974.
- يفجيني بريماكوف، الكواليس السرية للشرق الأوسط: النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ترجمة: نبيل رشوان، المركز القومي للترجمة ـ القاهرة، 2016.

مراجع أجنبية:ـ

- Beattie. Kirk, Egypt during the Sadat years, palgrave – new York, 2000.
- Brecher. Michael, Decisions in crisis – Israel: 1967 and 1973, University of California press, 1980.
- Golan. Matti, The secret conversations of Henry Kissinger: step by step diplomacy in the Middle East, The New York Times book co, 1976.

- Hersh. Seymour M, The price of power: Kissinger in the Nixon white house, New York, 1983.
- Indyk. Martin, Master of the game: Henry Kissinger and the art of Middle East diplomacy, New York, 2021, Ebook.
- Rubinstein. Alvin Z, Red star on the Nile: The soviet-Egyptian influence relationship since the June war, Princeton university press, 1977.
- Shlaim. Avi, The Iron wall; Israel and the Arab world, Norton and company, 2000.
- Whetten. Lawrence, The Canal war: four - power conflict in the Middle East, The MIT press, 1974.

رسائل علمية عربية غير منشورة:ـ

- محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية الأمريكية 1964 ـ 1975: دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ـ جامعة الموصل، 2002.

رسائل علمية أجنبية غير منشورة:ـ

- Barnett. Michael Nathan, War preparation and the restructuring of state-sciety relations: Israel and Egypt in comparative perspective, Ph.D, university of Minnesota, 1989.
- El-Khouly. El-Sayed, Egypt,s relationship with the superpowers 1970 – 1976, Master of arts, McGill university, 1987.
- Parker, Thomas Robbins, U.S. negotiating strategy towards the ARAB-ISRAELI conflict 1967-1979, Ph.D, The City University of New York , 1985.
- Tildon. Ralph butler, Prelude to war: The Egyptian decisions of 1967 and 1973, Ph.D, Columbia university, 1982.

أبحاث عربية منشورة:ـ

- أحمد صلاح الملا، حائط الصواريخ المصري بين السلاح والسياسة يناير ـ سبتمبر 1970، مجلة كلية الآداب ـ جامعة المنصورة، العدد الثاني والستون، يناير 2018.

مواقع إلكترونية:ـ

- https://sadat.umd.edu.